جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

# المصطلحات الصرفية في كتاب الأصول في النحو لابن السراج:

## "دراسة وتحليل"

# The Morphological Terminology of Ibn Al sarraj in his Book Al usul Fee Al nahw: Study and Analysis

إعداد الطالب:

عمر خالد الشبول

2010200014

بإشراف الأستاذ الدكتور:

رسلان أحمد بني ياسين

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها في كلية الآداب- جامعة اليرموك- تخصص لغة ونحو

الفصل الصيفي

2015

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

# المصطلحات الصرفية في كتاب الأصول في النحو لابن السراج:
# (دراسة وتحليل)

# The Morphological Terminology of Ibn Al sarraj in his Book Al usul Fee Al nahw: Study and Analysis


إعداد

عمر خالد الشبول


قدمت هذه الأطروحة لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها في كلية الآداب- جامعة اليرموك- تخصص لغة ونحو

وافق عليها

الأستاذ الدكتور رسلان أحمد بني ياسين.....رئيسًا ومشرفًا

الأستاذ الدكتور سمير شريف إستيتية.....عضوًا

الأستاذ الدكتور يحيى عطية العبابنه.....عضوًا

الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي خليل.....عضوًا

الأستاذ الدكتور حسن خميس الملخ.....عضوًا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

# فهرس المحتويات


| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| قرار لجنة المناقشة | ب |
| فهرس المحتويات | ج |
| الملخص باللغة العربية | ه |
| المقدمة | 1 |
| التمهيد | 7 |
| **الفصل الأول: الأسماء ومصطلحاتها الصرفية في كتاب الأصول** | |
| المبحث الأول: المصادر | 13 |
| المبحث الثاني: المشتقات | 31 |
| المبحث الثالث: الاسم من حيث العدد | 52 |
| المبحث الرابع: الاسم المقصور والمنقوص والممدود | 64 |
| المبحث الخامس: التصغير | 69 |
| المبحث السادس: النسبة | 71 |
| **الفصل الثاني: الأفعال ومصطلحاتها الصرفية في كتاب الأصول** | |
| المبحث الأول: تعريف الاسم | 74 |
| المبحث الثاني: الفعل من حيث الزمان | 77 |
| المبحث الثالث: الفعل من حيث التصرف والجمود | 89 |


© Arabic Digital Library-Yarmouk University

| | |
|---|---|
| المبحث الرابع: الفعل من حيث التجرد والزيادة | 92 |
| المبحث الخامس: الفعل من حيث الصحة والاعتلال | 98 |
| المبحث السادس: الفعل المبني للمفعول | 103 |
| **الفصل الثالث: المصطلحات الصوتية الصرفية في كتاب الأصول** | |
| الإدغام | 109 |
| الإمالة | 114 |
| الإعلال | 118 |
| الإبدال | 120 |
| القلب | 124 |
| المماثلة (المضارعة) | 126 |
| المخالفة | 127 |
| الإسكان | 130 |
| الهمز | 132 |
| **الخاتمة** | 136 |
| **قائمة المصادر والمراجع** | 139 |
| **الملخص باللغة الإنجليزية** | 149 |


© Arabic Digital Library-Yarmouk University

# ملخص الدراسة

**الشبول، عمر خالد، المصطلحات الصرفية في كتاب الأصول في النحو لابن السراج: دراسة وتحليل، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة اليرموك**

**المشرف: أ.د رسلان أحمد بني ياسين**

فهذه الدراسة اشتملت على المصطلحات الصرفية في كتاب الأصول في النحو لابن السراج، المتوفى سنة (316ه) ؛الذي يعد كتابه ( الأصول) من أهم كتب النحو التي وصلت إلينا، لما تميز به هذا الكتاب من سعة مادته العلمية، وسهولة عبارته.

وقد تبعت المنهج الوصفي التاريخي في هذه الدراسة، فاستخلصت المادة المصطلحية الصرفية في كتاب الأصول، وقارنتها بما كان واردًا عند من سبق من البصريين، للوقوف على مدى مساهمة ابن السراج في استقرارها، سواء أكان ذلك من حيث بنيتها التركيبية، أم من حيث مفاهيمها الاصطلاحية.

وقسمتُ هذه الدراسة إلى تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، فتحدثت في التمهيد بإيجاز عن المادة العلمية في كتاب الأصول وتنظيمها، ثم تلاه فصول الدراسة الثلاثة، وقد قمت بتصنيفها على النحو التالي:

الفصل الأول: الأسماء ومصطلحاتها الصرفية في كتاب الأصول

الفصل الثاني: الأفعال ومصطلحاتها الصرفية في كتاب الأصول

الفصل الثالث: المصطلحات الصوتية الصرفية في كتاب الأصول

ثم انتهيتُ البحث بخاتمة ضمنتها أهم النتائج التي استخلصتها من فصول البحث وعناصره.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**المقدمة:**

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين، وبعد:

فيعدّ المصطلح العلمي بأنماطه المختلفة من أهم العناصر اللغوية، وأكثرها إلحاحًا وحضورًا في شتى المجالات العلمية والتطبيقية، فهو من الأعمدة الرئيسة التي تبنى عليها العلوم، "فالمصطلح ليس مجرد لفظ، وإنما هو مفتاح يقود إلى مفهوم علمي، أو إلى نسق معرفي، أو إلى نشاط مهني"[1]، لذا من الصعب أن تنمو المعارف والعلوم نموا طبيعيًّا، وأن تنقل إلى الأجيال اللاحقة بالشكل الصحيح، من غير أن تتشكل مفاهيمها على هيئة مصطلحات مستقرة وثابتة.

وعلى الرغم من أهمية المصطلح، فإن النحاة واللغويين الأوائل كان همّهم الأكبر منصبًّا على المفاهيم وما يدور حولها من أحكام وقواعد لغويّة، وكيفية إيصالها للمتعلمين بصورة سهلة ومبسّطة، فهم لا يقدمون المصطلح بل يقدمون تعريفا له تاركين اختيار المصطلح؛ الذي لا يشكل في نظرهم، إلا حلقة بسيطة يمكن الاستعاضة عنها بالتعريف أو التمثيل[2]، فاتسمت المصطلحات في تلك المرحلة المبكرة بتعددها، وباختلافها بين نحويّ وآخر، ومن هنا تكمن الصعوبة في دراسة هذه المصطلحات والبحث فيها، إلى جانب قلة البحوث والدراسات الحديثة في المصطلح الصرفي خاصة، وعدم تناولها بالشرح والتحليل، لذا بحثت في هذا الموضوع لعلي أضيف شيئًا جديدًا.

---

[1] محسب، محيي الدين، نقل المصطلح اللساني في مطلع القرن العشرين، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2001، ص7.

[2] انظر: الحيادرة، مصطفى، من قضايا المصطلح اللغوي، عالم الكتب الحديث، الأردن– اربد، ط1، 2003م 1/ 44.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتعود أسباب اختياري لدراسة المصطلح الصرفي عند ابن السراج في كتاب الأصول في النحو؛ إلى أن مؤلف هذا الكتاب أحد أئمة البصريين ونحاتهم المشهورين، ولما تميز به كتابه من سعة مادته العلمية المقرونة بحسن الترتيب والتنظيم، حتى قيل:" كان النحوّ[1] مجنونا فعقّله ابن السراج بأصوله"[2]، فكان ابن السراج يمثّل بحقّ بداية لمرحلة الاستقرار الحقيقي والنضج في التفكير اللغوي عند العرب، كما أنني لم أقف على دراسة مستقلة – على حدّ ما توصل إليه علمي– تتناول المصطلح الصرفي وخصائصه عند ابن السراج.

وهذا البحث بوصفه دراسة علمية تتناول جملة من المصطلحات الصرفية في كتاب (الأصول في النحو) لابن السراج، حيث حددت الدراسة مواضع ورود المصطلح في كتاب الأصول، ومن ثمّ تتبعت تاريخ المصطلح من حيث الاستعمال، ومقارنته مع المصطلحات المستخدمة عند غيره من العلماء البصريين المتقدمين على ابن السراج؛ للوقوف على بعض مراحل تطور تلك المصطلحات في كتاب الأصول.

أما المنهج الذي سرت عليه في هذا البحث، فإنه يقوم على المنهج الوصفي التاريخي، فعمدتُ إلى استقراء كتاب الأصول لابن السراج، وقمتُ باستخراج المصطلحات الصرفية، والوقوف على مفاهيمها، وبنيتها التركيبية[3]، ليأتي بعد ذلك دور التحليل باعتباره أداةً مساعدة في التفسير، "والدراسة المتأنية على هدي المعايير المذكور في مادة البحث".

---

[1] توسع مفهوم النحو في هذه الفترة المتقدمة من عمر الدراسات اللغوية، ليشمل إلى جانب النحو الصرف والأصوات أيضًا.

[2] الحموي، ياقوت، معجم الادباء، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي– بيروت، 1993، ط1، ص2535.

[3] شاع في الدراسات الحديثة تقسيم المصطلحات إلى ثلاثة أقسام، وذاك حسب بنيتها التركيبية، وهي: المصطلح البسيط، وهو المسطلح المكون من كلمة واحدة، نحو: العلم، الصفة، المصطلح المركب، وهو المصطلح المكون=



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما مصادر هذا البحث ومراجعه فمتنوعة؛ لتنوع القضايا المتصلة بهذا الموضوع، وفي طليعتها كتب النحو التراثية، وفي مقدمتها كتاب سيبويه، وكتاب المقتضب للمبرد من البصريين، ومن مؤلفات الكوفيين كتاب معاني القرآن للفراء، كما عدت إلى غيرها من المصادر التي قمت بإثباتها في نهاية الدراسة في ثبت المصادر والمراجع.

وقد سبق هذا البحث العديد من المؤلفات والدراسات العلمية التي تناولت موضوع المصطلح في العلوم اللغوية المختلفة، ومنها مثلا: المصطلح النحوي البصري؛ نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، للباحث عوض القوزي –رحمه الله–، وتطور المصطلح النحوي البصري: من سيبويه إلى الزمخشري، للباحث: يحيى عطية عبابنه، وفي المصطلح النحوي الكوفي لحمدي الجبالي، رسالة ماجستير قدمها إلى كلية الآداب بجامعة اليرموك عام 1982م، والمصطلح الصرفي عند ابن المؤدب دراسة في دقائق التصريف لبسمة رضا الحلالمة، رسالة ماجستير قدمتها إلى كلية الآداب بجامعة مؤتة عام 2001م، والمصطلح الصرفي في كتاب سيبويه دراسة تحليلية في البنية والمفهوم، لألاء يوسف القرقز، قدمتها إلى كلية الآداب بجامعة اليرموك عام 2010م.

كما تناولت غير دراسة علمية الحديث عن جهود ابن السراج وآرائه في العلوم اللغوية المختلفة، ولم تختص واحدة من هذه الدراسات بدراسة المصطلح الصرفي عند ابن السراج، وهي:

1- الجهود اللغوية لابن السراج: دراسة تحليلية، للباحث مجدي إبراهيم يوسف، دار الكتاب المصري- القاهرة، 2000م، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل محتوى كتب ابن السراج،

---

=من تركيب، نحو: التركيب الإضافي، التركيب الوصفي، التركيب المزجي...، المصطلح المعقد، وهو المصطلح المكون ثلاث كلمات فأكثر، وذلك نحو: اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل، جمع يجوز تكسيره... .



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والوقوف على المادة اللغوية المتمثلة في القراءات القرآنية والشواهد الشعرية، ومعرفة موقف ابن السراج من المدارس النحوية، ومدى مساهمته في قيام النحو البغدادي، ودوره في اتجاهات التأليف في النحو التعليمي، والوقوف على الآراء اللغوية التي انفرد بها ابن السراج.

2- آراء ابن السراج غير البصرية في كتابه الأصول في النحو، رسالة ماجستير، للباحث عبد العزيز بن حميد بن محمد الجهني قدمها إلى كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، 1997م، وتهدف هذه الدراسة إلى جمع المادة العلمية في كتاب الأصول وتصنيفها على النحو التالي:

- المسائل التي يوافق فيها ابن السراج الكوفيين صراحة.
- المسائل التي وافق فيها ابن السراج أحد أئمة البصرين، وقسمه مبحثين:

المبحث الأول: المسائل التي وافق فيها الأخفش

المبحث الثاني: المسائل التي وافق فيها المبرد

- المسائل التي تفرد بها ابن السراج عن غيره من العلماء
- المسائل التي نسبت لابن السراج في كتب النحو المتأخرة عنه مع تصريحه في كتاب الأصول بما يخالفها.

3- الشاهد النحوي: الشاذ والضرورة في كتاب الأصول لابن السراج، رسالة ماجستير، للباحث محمد أحمد عبد الله المسيعدين، كلية الآداب/ جامعة مؤتة، 2009م، وتهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الشاهد النحوي الموسوم بالضرورة أو الشذوذ في كتاب الأصول لابن السراج، بهدف الكشف عن الشواهد، وإظهار تخريجها، وتبيان موقعها من

© Arabic Digital Library Yarmouk University

حيث الضرورة أو الشذوذ، كما تهدف إلى توضيح مفهوم الضرورة والشذوذ في النحو العربي عند علماء اللغة، ووجوه التداخل والاختلافات الجوهرية بينهما، ومعرفة أوجه

وجاء تصنيفي لهذه الدراسة على النحو الآتي: تمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة.

**التمهيد: مدخل إلى كتاب الأصول.**

تناولت فيه كتاب الأصول بنبذة موجزة؛ للكشف عن منهج المؤلف في عرض مادته العلمية، وليس غرضي في هذا المقام التفصيل في الحديث عن المادة العلمية في كتاب الأصول، وإنما كان مدخلاً للحديث عن مصطلحات ابن السراج الصرفية التي سنلحظ في العديد منها هذا المنهج المنظم، إذا ما قوبلت بمصطلحات من سبقه.

**الفصل الأول: الأسماء ومصطلحاتها الصرفية في كتاب الأصول**

تحدثت في هذا الفصل عن المصطلحات الصرفية المتعلقة بالأسماء في كتاب الأصول، وقد جاءت موزعة على المباحث التالية:

المبحث الأول: المصادر، المبحث الثاني: المشتقات، المبحث الثالث: البنية العددية للأسماء، المبحث الرابع: الاسم المقصور والمنقوص والممدود، المبحث الخامس: النسب، المبحث السادس: التصغير.

**الفصل الثاني: الأفعال ومصطلحاتها الصرفية في كتاب الأصول:**

تحدثت فيه عن المصطلحات الصرفية المتعلقة بالأفعال، وقد قمت بترتيبها على النحو الآتي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الأول: تعريف الفعل، المبحث الثاني: الفعل من حيث الزمان، المبحث الثالث: الأفعال من حيث الجمود والتصرف، المبحث الرابع: الأفعال من حيث التجرد والزيادة، المبحث السادس: الفعل المبني للمفعول (ما لم يسم فاعله).

**الفصل الثالث: المصطلحات الصوت صرفية في كتاب الأصول:**

تناولت في هذا الفصل المصطلحات المشتركة ما بين الأبواب الصوتية والصرفية في الأصول، وبمقابلتها بما كان مستخدمًا عند سابقيه من البصريين، وقد رتبتها على النحو الآتي: الإدغام، الإمالة، الإعلال، الإبدال، القلب، المماثلة، المخالفة، الهمز، الإسكان.

وأما **الخاتمة** فقد تحدثتُ بإيجاز عن خصائص المصطلح الصرفي وملامحه في كتاب الأصول في النحو لابن السراج.

وختامًا لا يسعني في هذا المقام إلا التقدم بالشكر وبالعرفان بالجميل إلى أستاذي ومشرفي الأستاذ الدكتور رسلان بني ياسين، لتكرمه بالموافقة على الإشراف على هذه الرسالة، ولما شملني به من رعاية وعون طيلة إعدادي لهذا البحث، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الذين قدموا لي العون والمساعدة، سواء بكلمة توجيهية، أو بكتاب كنت في حاجةٍ ملحَّةٍ إليه.

**والله من وراء القصد ومنه التوفي**

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## التمهيد:

## مدخل إلى كتاب الأصول في النحو لابن السراج:

ابن السراج هو أبو بكر محمد بن السّري بن سهل[1]، (المتوفى 316 هـ / 928م)، أحد أئمة النحو المشهورين، وكان موسوعي الثقافة والاطلاع، والمجمع على فضله وعلمه، وجلالة قدره، نشأ في بغداد، ومات فيها، لزم أبا العباس المبرد (285ه)، وأخذ عنه العلم، وقرأ عليه كتاب سيبويه (ت 180هـ)، وتأثر بالزجاج، وقد آلت إليه رئاسة المدرسة البصرية بعد موت المبرد[2]. من أشهر تلاميذه: الزجاجي (ت 337هـ)، وأبو سعيد السيرافي (ت 368هـ)، وأبو علي الفارسي (ت 377هـ)، والرمّاني (ت 385هـ)، ولابن السراج العديد من المؤلفات التي وصلت إلينا، وهي: كتاب الأصول، وكتاب الموجز، وكتاب الاشتقاق، وكتاب الخط، وكتاب العروض.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] حول ابن السراج حياته ومؤلفاته، انظر: السيرافي، القاضي أبو سعيد الحسن بن عبدالله، أخبار النحويين البصريين، تحقيق: طه محمد الزيني و محمد عبد المنعم خفاجي، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده- مصر، 1955م، ط1، ص81، وانظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبرهيم، دار المعارف- مصر، 1984م، ط2، ص112، وانظر: ابن النديم، محمد بن اسحاق، الفهرست، دار المعرفة- بيروت، 1978م، ص92- 93، وانظر: أبو البركات الأنباري، كمال الدين، نزهة الالباء في طبيقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مطبعة المنار- الأردن، 1985م، ط2، ص186، وانظر: القفطي، إنباه الرواة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، 1986م، ط1، 3/ 145-150، وانظر: معجم الأدباء، ص 2534-2536، وانظر: ابن خَلّكان، وفيات الأعيان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر- بيروت 4/ 339-340، وانظر: الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرنأووط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي- لبنان، 2000م، ط1، 3/ 73.وانظر: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر- بيروت، 1979م، ط2، 1/ 109-110، وانظر: السيوطي، تُحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، تحقيق: حسن الملخ وسهى نعجة، عالم الكتب الحديث- اربد، جدارا للكتاب العالمي- عمان، ط2، 2008م، ص 429-433.

[2] أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء، ص186.

كما أن له مؤلفات علمية كثيرة، ذكرتها كتب التراجم ولم تصل إلينا، مثل: كتاب جمل الأصول[1]، كتاب الجمل[2]، شرح كتاب سيبويه[3]، كتاب احتجاج القراء[4]، ولهذا الكتاب قطع باقية منه ذكرها أبو علي الفارس في كتابه الحُجَّة[5]، ومن هذه الكتب أيضا كتاب الهمز، وقد أشار له ابن السراج في كتاب الأصول[6].

ويعدّ **كتاب الأصول في النحو** أهم مؤلفات ابن السراج على الإطلاق، وله منزلة عظيمة عند النحاة، فقد أكثروا النقل عنه لسعة مادته وشهرة مؤلِّفه، وقد جمع ابن السراج في (الأصول) أبواب النحو والصرف والأصوات وأخذ مسائل سيبويه ورتّبها، واختصر فيه أصول العربية، وضم إليه مقاييسها، بأسلوب سهل ومبسط[7]، فكان الأصول في متناول الجميع من عالم ومن متعلم، فأكثر العلماء بالإشادة بهذا الكتاب، فهو عندهم" مصنف نفيس"[8]، وقد وصفه الزبيدي بأنه غاية من الشرف والفائدة[9]، و"من أجود الكتب المصنفة في هذا الشأن، وإليه المرجع عند

---

[1] انظر: ابن النديم، الفهرست، ص68، وانظر:السيوطي، بغية الوعاة، ص 44، وانظر: السيوطي، تحفة الأديب، ص433.

[2] انظر: ابن النديم، الفهرست، ص68، وانظر: السيوطي، بغية الوعاة، ص44، وانظر: السيوطي، تحفة الأديب، ص433.

[3] انظر: ابن النديم، الفهرست، ص68، وانظر: السيوطي، بغية الوعاة، ص44، وانظر: السيوطي، تحفة الأديب، ص 433.

[4] انظر: ابن النديم، الفهرست، ص68، وانظر: السيوطي، بغية الوعاة، ص44، وانظر: السيوطي، تحفة الأديب، ص433.

[5] انظر: الفارسي، الحسن عبد الغفار النحوي، الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق: الشيخ أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 2007م 1/ 104، 110..

[6] انظر: السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، 1996،ط3، 2/ 314.

[7] انظر: أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء، ص186، وانظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص112.

[8] الصفدي، الوافي بالوفيات، 3/ 73.

[9] انظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص112.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اضطراب النقل"[1]، وقال ياقوت:" ما زال النحو مجنوناً حتى عقّله ابن السراج بأصوله"[2]. وقال البغدادي:" لم أجد كتابًا زاحم كتاب سيبويه سوى كتاب الأصول لأبي بكر بن السراج، وابن السراج كان جليل المقدار عظيم الحظوة"[3].

وقد أهتم العلماء بكتاب الأصول، وأظهروا به الكثير من العناية والإهتمام، وألفوا حوله العديد من الشروح والمختصرات، منها مثلا: شرح الرّمانِّي(ت 384هـ)[4]، وألف مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ) كتابًا أسماه (الوصول إلى تذكرة كتاب الأصول)[5]، وشرحه أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجُزولي(ت 607هـ)[6]، واختصره العكبري (ت616هـ)[7]، وقد صرح البغدادي في خزانة الأدب بأنه اعتمد على كتاب الأصول، فقال:"في ذكر المواد التي اعتمدنا عليها وانتقينا منها وهي ضروب وأجناس، فمنها ما يرجع إلى علم النحو وهو كتاب سيبويه والأصول لابن السراج"[8].

- **تنظيم المادة العلمية في كتاب الأصول:**

كتاب الأصول في النحو من الكتب المعتبرة في علم النحو ، وأهم ما يميّز هذا الكتاب تنظيم مادته العلمية وتيسيرها وتقريبها على المتعلمين، حيث كانت أبواب النحو ومسائله متداخلة فيما بينها، ويعتريها اللبس والغموض، فأعاد ابن السراج تبويب الأبواب، وترتيبها على منهج

---

1 ابن خلكان، وفيات الأعيان4/ 339.

2 الحموي، معجم الادباء، ص2535.

3 السيوطي، تحفة الاديب، ص432.

4 انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات 3/ 73.

5 انظر: القفطي، إنباه الرواة 3/ 317.

6 انظر: السيوطي، بغية الوعاة 2/ 236.

7 انظر: الحموي، معجم الأدباء ص1517.

8 البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، 1997م،ط4، 1/ 18.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

علمي سديد، فكان كتاب الأصول مرجعًا للنحاة عند تشتت النقول واضطرابها، فهو كما قال المحقق عبد الحسين الفتلي واصفًا ابن السراج في تأليف هذا الكتاب:" يشبه المحقق في هذا الزمان إذ يحاول إخراج النص سليما لا يشوبه الغموض، ولا يتطرق إليه الشك من قريب أو بعيد"[1]

والناظر في كتاب الأصول، يرى أن ابن السراج اتبع منهجًا جديدًا في ترتيب مادته العلمية وتنظيمها، قائما على التيسير على المتعلمين، فهو لم يشرع في عرض أبواب كتابه إلا بعد التمهيد لها[2]، فبدأ بتعريف النحو، فقال:" النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب"[3]، وذكر اعتلالات النحويين، لما لها من علاقة بتعلم النحو ودراسته[4]، وبعد هذا المدخل إلى كتاب الأصول بدأ ابن السراج في عرض أبواب كتابه وفق منهج منضبط سار عليه بخطى ثابتة، مراعيا فكرة تماسك الأبواب وترابطها، فجمع بين دفتيه ما كان قد تفرق في أبواب كثيرة في كتب السابقين، فبدأ الحديث عن أقسام الكلم الثلاثة: الفعل والاسم والحرف، موضّحًا ومعرّفا كلّ قسم من هذه الأقسام، ثمّ انتقل إلى الحديث عن مواقع الحروف، ثم باب الإعراب والمعرب، والبناء والمبني، ثم الحديث عن العوامل، ليصل بعد ذلك إلى الحديث عن المرفوعات، والمنصوبات والمجرورات من الأسماء، وانتهى إلى مسائل التصريف، ومن خلالها درس الأصوات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

1 ابن السراج، الأصول 23/1(مقدمة المحقق).

2 انظر: يوسف، مجدي ابراهيم، الجهود اللغوية لابن السراج: دراسة تحليلية، دار الكتاب المصري– القاهرة، 2000م، ط1، ص 21.

3 ابن السراج، الأصول 1/ 35.

4 انظر: المصدر السابق 1/ 35.

وقد حرص ابن السراج على أن يكون كتابه الأصول للعالم وللمتعلم على السواء، فهو يجمع بين الغزارة العلمية وقوتها، وبين التيسير والتسهيل الذي يقربُ على المتعلمين فهمه وحفظُه[1]، يقول:" ولما كنت لم أعمل هذا الكتاب للعالم دون المتعلم احتجت إلى أن أذكر ما يقرب على المتعلم"[2]، فالأصول:" فيه دربة للمتعلم ودرس للعالم بحسب ما يصلح في هذا الكتاب، لأنه كتاب أصول"[3].

ويدرك ابن السراج أن كثرة النقول التي يوردها في كثير من الأحيان في كتابه الأصول تثير السأم في نفس المتعلمين، وهو خلاف ما يريده من هذا الكتاب[4]، فيعلل هذا بقوله:" وإنما ذكرت لك قول القائلين كيلا تكون غريبا فيمن يخالفك، فإن الحيرَة تقارنُ الغربة"[5]، كأنه بهذا يحثّهم على الصبر وعلى عدم الملل في طلب العلم، ليكونوا كما يريدهم علماء ذوي شخصية علمية قادرة على التمحيص والمقارنة بين الآراء، فلا يكونون غرباء، وهدفًا سهلاً لمن يخالفونهم.

فكتاب الأصول من الكتب العلمية الفريدة في مجال الدراسات اللغوية، في هذه الفترة المتقدمة من عمر الدراسات اللغوية، لما تميّز به من دقة ووضوح، فقد جمع صاحبه أصول العربية بأسلوب سهل وواضح بعيدًا عن التعقيد والاضطراب، وما ألفناه في مؤلفات من سبقوه، وحرص فيه صاحبه على أن يكون كتابه في متناول الجميع؛ حتى غدا هذا الكتاب في منهجه منبعًا لمن جاء بعده في التأليف والتنظيم.

---

1 انظر: الجهيني، عبد العزيز بن حميد بن محمد، آراء ابن السراج غير البصرية في كتاب الاصول، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى- السعودية، 1997م، ص33.

2 ابن السراج، الأصول ج1/ 37.

3 المصدر السابق 1/ 328.

4 انظر: الجهيني، آراء ابن السراج غير البصرية، ص34-35.

5 ابن السراج، الأصول 1/ 378.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

# الفصل الأول

## الأسماء ومصطلحاتها الصرفية في كتاب الأصول

وتناول هذا الفصل المصطلحات التي استعملها ابن السراج في حديثه عن الأسماء، ومقارنتها بما كان مستخدمًا عند سابقية من البصريين، للوقوف على مدى تطور هذه المصطلحات ومفاهيمها في كتاب الأصول، وقد قمتُ بترتيبها على المباحث الآتية: المبحث الأول: المصادر، المبحث الثاني: المشتقات، المبحث الثالث: البنية العددية للأسماء، المبحث الرابع: الاسم المقصور والمنقوص والممدود، المبحث الخامس: التصغير، المبحث السادس: النسبة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## المبحث الأول

## المصـــادر

المصادر باب واسع من أبواب الصرف، لقي عناية في مرحلة مبكرة من عمر الدراسات اللغوية، وأفرد له النحاة والصرفيون أبوابًا تحدثوا فيها عن أنواعها وعملها وطرق النحاة في الوصول إليها، والباحث في هذا الجزء من الدراسة، سيدرس المصطلحات التي استخدمها ابن السراج في هذا الباب الصرفي ومفاهيمها، وقد كانت عنده متعددة ومتداخلة في الأبواب الصرفية والنحوية، فكان لزامًا على هذه الدراسة أن تتبع فيها الترتيب الآتي:

1- المصدر

أ- المصدر الميمي

ب-اسم المصدر

ج- المفعول المطلق

2- مصدر المرة

3- مصدر الهيئة

4- المصدر الصناعي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## 1- المصدر

الصدر في اللغة: "خِلافُ الوِرد، يقال: صَدَرَ عن الماء، وصَدرَ عن البلاد، إذا كان وارِدَها، ثمَّ شخَصَ عنها"[1]، والصدر: موضع الصّدور: يقال:" صَدَرَ القوم عن المكان، أي: رَجَعُوا عنه، وصَدَرُوا إلى المكان، أي: صَارُوا إليه"[2].

والمصدر اصطلاحًا:" اسمٌ دالٌّ بالأصالة على معنى قائم بفاعل أو صادر عنه حقيقةً أو مجازًا، أو واقع على مفعول، وقد يسمى فِعلًا وحَدثًا وحِدثانًا"[3].

وقد علل البصريون سبب تسمية الأحداث بالمصادر، بأن الأفعال صدرت عنها، قال ابن السراج:" ولقد لقب النحويون هذه الأحداث مصادر لأن الأفعال كأنها صدرت عنها"[4].

ومصطلح المصدر من وضع سيبويه، إلا أننا لا نجد له تحديدًا مباشرًا في الكتاب، فاكتفى بالإشارة إلى طرق العرب في الوصول إليه من الأفعال الثلاثية وغير الثلاثية، وإلى العديد من سماته التعريفية، كنوع من تعريف المصطلحات في مراحل الدرس الأولى، ومن ذلك قوله:" فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية، فَعَل يَفعُل، وفَعَل يَفعِل، وفَعِل يَفعَل، ويكون المصدر

---

[1] ابن فارس: مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر- بيروت، 1979م، مادة: (صدر).

[2] ابن منظور، جمال الدين، لسان العرب، تحقيق: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد صادق عبيدي، دار إحياء التراث العربي- بيروت، 1996م، مادّة: (صدر).

[3] ابن مالك، جمال الدين أبو عبدالله محمد، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر- مصر، 1967م، ص87.

[4] ابن السراج، الأصول 40/1، وانظر: الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن مبارك، دار النفائس- بيروت، ط3، 1979م، ص56، وانظر: الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قازيونس- بنغازي، 1996، ط1، 3/ 399.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فَعْلاً، والاسم فَاعِلاً، فأما فعَل يَفعُل فمصدره قَتَل يقتُل قَتْلا والاسم قاتِل، وخلقه يخلُقه خَلْقاً والاسم خالِق، ودَقَه يدقُه دقًّا والاسم داقّ"[1].

ويعرف المبرد المصدر باسم الفعل، إذ يقول في سياق حديثه عن لام الجر التي للتعليل:" وهذه اللام تدخل على المفعول فلا تغير معناه، والفعل معها يجرى مجرى المصدر كما يجري المصدر مجراه في الرفع والنصب لما بعده؛ لأن المصدر اسم الفعل"[2]، وما يقصده المبرد بالفعل هنا ليس قسيم الأسماء والحروف، وإنما صورة حركات الأشخاص وتأثيرها في غيرها؛ أي الحدث، إذ يقول:" فمن ذلك المصدر، وهو **اسم الفعل**، وهو مفعول صحيح؛ لأن الإنسان يفعل، واسم فعله ذلك المصدر"[3].

ويعرف ابن السراج المصدر في كتاب الأصول بقوله:" المصدر: الذي صدرت عنه الأفعال واشتقت منه"[4]، فاكتفى بتقيده باشتقاق الأفعال منه، ويعبر هذا المفهوم عن النظرة البصرية إلى أن الفعل مشتق من المصدر، وفي موضع آخر يفرق بينه وبين الاسم الدال على الشخص، فيقول:" المصدر اسم كسائر الأسماء، إلا أنه معنى غير شخص"[5]، كما أشار إلى العديد من سماته التصريفية في العديد من المواضع، ومن ذلك ما جاء في باب (المصادر

---

[1] سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط3، 1988م 5/4، وانظر أيضًا: 1/ 12، 34، 189.

[2] المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عيد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ط3، 1993م 2/ 36، وانظر: نفس المصدر 3/ 68.

[3] المصدر السابق 4/ 299.

[4] ابن السراج، الأصول 1/ 122، وانظر: ابن السراج، الموجز في النحو، تحقيق: مصطفى الشويمي، وابن سالم دامرجي، نشر بإشراف بلاشير- بيروت 1965م، ص33.

[5] ابن السراج، الأصول 1/ 159، وانظر: 1/ 36.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأسماء الفاعلين)، يقول فيه:" فالفِعْلُ ينقسمُ قسمينِ: ثلاثي ورُباعي والثلاثي ينقسمُ قسمين: فِعْلٌ بغيرِ زيادةٍ وفِعْلٌ فيهِ زيادةٌ وانقسامُ المصادرِ في الزيادةِ وغيرِها كانقسامِ الأَفعال"[1].

وقد تعددت المصطلحات التي يستخدمها ابن السراج والمتقدمون عمومًا للدلالة على المصادر[2]، وهي في كتاب الأصول على النحو الآتي:

أ- **الأحداث:**

هو من المصطلحات القديمة التي استعملها سيبويه للدلالة على المصادر، يقول:" فهذه الأمثلة التي أُخذت من لفظ أحداث الأسماء ولها أبنية كثيرة ستبيَّن إن شاء الله والأحداث نحو الضَّرْبِ والحَمْدِ والقَتْلِ، وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعلٍ فنحو ثُمَّ وسَوْف وواو القسم ولام الإضافة ونحوها"[3]، وأشار الجرجاني إلى أن المصادر تسمى أحداثًا؛ وذلك أنها تحدث مرة بعد مرة ولا تكون ثابتة كزيد وعمر[4].

وجاء هذا المصطلح في كتاب الأصول في مرات قليلة، وقد أشار ابن السراج إلى حالة الترادف بينه وبين مصطلح (المصدر) في الاستعمال، يقول:" والاسم إنما هو لمعنى مجرد من هذه الأوقات أو لوقت مجرد من هذه الأحداث وأعني بالأحداث التي يسميها النحويون المصادر،

---

[1] المصدر السابق 3/ 85، وانظر: 3/ 88، 89.

[2] انظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، دار الجبل- بيروت، ط2، ص31.

[3] سيبويه، الكتاب1/ 12.

[4] انظر: الجرجاني عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، 1982م 1/ 580.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نحو الأكل والضرب والظن والعلم والشكر"[1]، فالإشارة واضحة بلفظ الأحداث للدلالة على المصادر عند المتقدمين.

والذي يبدو لي أن مصطلح (الحدث) أقدم ظهورًا في حقل الدراسات اللغوية من مصطلح (المصدر)، ولعلّه من المصطلحات التي ورثها سيبويه عن سابقيه، وما يشير إلى ذلك أن مصطلح (المصدر) يرد مقرونًا برديفه الحدث أو الأحداث في الكتاب في عديد من الأحيان، كنوع من التوضيح، يقول سيبويه مثلًا:" وإنما جُعل في الزمان أقوى لأن الفعل بني لما مضى منه وما لم يمض، ففيه بيان متى وقع، كما أن فيه بيان أنه وقع المصدر وهو الحدث"[2].

ومصطلح (الحدث) في حقيقته يوحي إلى مفهومين مختلفين تشاركا في دلالتها على الحدث والزمن، ويكون الزمن في أحدهما محصلًا، وهو الفعل، ويكون في الثاني مطلقًا، وهو المصدر، وعلى هذا الأساس يكون مصطلح (الحدث) من المصطلحات التي اعتراها شيء من التداخل والغموض في دلالتها على مفهومها؛ لعدم استقرار المفاهيم في هذه المرحلة المتقدمة استقرارًا كافيًا، وتجنبًا لهذا تخيّر سيبويه مصطلح (المصدر) وروّج له وقدمه على سائر مرادفاته في الكتاب، وهو ما سار عليه اللاحقون فيما بعد، لما يحمله من سمة مهمة من سمات مفهومه استقر عليها النحاة، وهي أنه أصل الاشتقاق، وأن الأفعال صدرت منه، أو كما يذهب الكوفيون بأنه صدَرَ عن الأفعال، وأن الأفعال أصل له[3].

---

[1] ابن السراج، الأصول 1/ 39.

[2] سيبويه، الكتاب1/ 36.

[3] انظر: أبو البركات الأنباري، كمال الدين، الإنصاف في مسائل الخلاف، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، دار الكتب العلمية– بيروت، ط1، 1998م، 1/ 217 وما بعدها؛ المسألة: 28.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**ب- الفعل:**

وتسمية المصدر فعلاً هي من مصطلحات الخليل في كتاب سيبويه، جاء في الكتاب:" قال الخليل رحمه الله... وقد يكون الحَلَب الفعل، والحَلَب المَحلُوبَ"[1]، وقد تكون هذه التسمية "لما لمحوا من أن الفعل والمصدر مشتقان وكلاهما حدث، وكلاهما عامل"[2]، وهذا المصطلح لم يدم طويلاً في سياقات التنظير النحوي والصرفي، ولعلّ الأخفش (ت 215ه) في معانيه آخر من استخدم هذا المصطلح استخدامًا علميًّا[3]، واستخدام هذا المصطلح في الأصول لابن السراج للدلالة على المصدر نادر جدًّا، إذ جاء مدمجًا في مصطلح آخر، وذلك في قوله:" فِعلَة يُراد بها ضربًا من الفعل"[4].

**ج- العمل:**

ومصطلح العمل من المصطلحات التي استعملها ابن السراج للدلالة على المصدر في كتاب الأصول، يقول:" الرابعُ من (فِعَالٍ) ما كانَ وسمًا نحو: الخِيَاطِ والعِلاطِ والعِرَاضِ. الأَثرُ يكونَ علَى فِعَالٍ والعملُ يكونُ فَعْلًا كقولِكَ وسمتهُ وَسْمًا"[5]، وهذا المصطلح من المصطلحات التي استعملها سيبويه للدلالة على المصدر في الكتاب[6].

---

[1] سيبويه، الكتاب 2/ 120.

[2] السامرائي، إبراهيم، المدارس النحوية أسطورة وواقع، درا الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1978م، ط1، ص116.

[3] انظر: عبابنه، يحيى عطية، تطور المصطلح النحوي البصري: من سيبويه إلى الزمخشري، جدارا للكتاب العالمي- عمان، ط1، 2006م، ص103، وانظر: الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، الناشر مكتبة الخانجي- القاهرة، 1990م، ط1، ص184.

[4] ابن السراج، الأصول 3/ 111.

[5] المرجع السابق 3/ 91، وانظر: نفس المصدر 3/ 111.

[6] انظر: سيبويه، الكتاب 4/ 13.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأما من حيث الاستعمال فقد كانت هذه المصطلحات (الحَدَث، الفعل، العمل) من المصطلحات النادرة في كتاب الأصول، وبقي مصطلح (المصدر) أكثر مصطلحات هذا الباب الصرفي تداولاً واستعمالاً عند ابن السراج؛ لرسوخه مصطلحا صرفيًّا دالاً على مفهومه بوضوح.

ومما يسجل هنا أن المشترك اللفظي كان حاضرًا في باب المصادر في كتاب الأصول، إذ أشار ابن السراج بمصطلح (المصدر) إلى العديد من المفاهيم الصرفية والنحوية، وهي على النحو الآتي:

أ- **المصدر الميمي:**

المصدر الميمي اصطلاحًا: مصدر "يصاغ من المصدر الأصلي للفعل الثلاثي، وغير الثلاثي صياغة قياسية، تلازم الإفراد والتذكير، وتؤدي ما يؤديه هذا المصدر الأصلي من الدلالة على المعنى المجرد، ومن العمل ولكنها تفوقه في قوة الدلالة وتأكيدها"[1].

ويقتصر سيبويه وزن (مَفعَل) للدلالة على المصدر الميمي، إذ يقول:" فإذا أردت المصدر بنيته على مَفعَل"[2]، فكأنه يعدّه من المصادر، وكان المبرد أكثر دقة منه عندما أشار إلى أن المصدر الميمي مجموعة من المصادر تلحقها ميم في أولها[3]، فيقول:" اعلم أن المصادر تلحقها الميم في أولها زائدة"[4].

---

[1] حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف- مصر،ط3، 3/ 231.

[2] سيبويه، الكتاب 4/ 87.

[3] انظر: الذنيبات، عبدالله حسن، المصدر الميمي في القرآن الكريم (دراسة صرفية دلالية)، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2009، ص7.

[4] المبرد، المقتضب 2/ 118.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويدرس ابن السراج هذا النوع من المصادر ضمن المشتقات الاسمية في باب (ذكر المشتق من ذوات الثلاثة على مثال المضارع مما أوله ميم)[1]، فهو يدرسه إلى جانب اسم الزمان واسم المكان، فهي تتشارك مع المصدر الميمي في أنها تلحقها ميم في أولها، وجرى العلماء على التمييز ما بين المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان بفتح العين أو كسرها في صيغة (مفعل)، جاء في التبصرة والتذكرة:" فإن أردت المصدر من هذا اللفظ فتحت عين مَفعَل فقلت: ضرب مَضرَبًا وجلس مَجلَسًا، قال الله عزّ وجل:((**أَيْنَ الْمَفَرُّ** ))[2] يريد الفِرَار، ولو أريد المكان لكُسِر فقيل: المَفِر كما يقال: المَبِيت: للموضع من بَاتَ يَبِيتُ، وقال الله عزّ وجل:((**وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا**))[3] أي عَيشا"[4].

ومصطلح (المصدر الميمي) لم يكن واردًا في الاستعمال عند ابن السراج والمتقدمين عمومًا بلفظه المركب، إذ اكتفوا بالإشارة إليه بلفظ (**المصدر**)، وإدراجه في المشتقات الاسمية التي في أولها ميم، يقول سيبويه:" فإذا أردت **المصدر** بنيته على مَفعَل، وذلك قولك: إن في ألف درهم لَمَضربا، أي لضربا. قال الله عز وجل: ((أَيْنَ الْمَفَرُّ))، ويريد أين الفرار"[5]، ويقول ابن

---

[1] انظر: ابن السراج، الأصول 3/ 140.

[2] سورة القيامة: الآية 10

[3] سورة النبأ: الأية 11.

[4] الصَّميري، عبدالله بن علي بن إسحاق، التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى عليٌّ الدين، جامعة أم القرى- السعودية، 1982م، ط1، 2/ 777، وانظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب- بيروت، 1983م، ط3، 149/2.

[5] سيبويه: الكتاب 4/ 87.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

السراج:" الموضع والمصدر فيه سواء يجيء على (مَفعَل) وكانَ الألف والفتح أخف عليهم من الياء والكسرة"[1].

وربما كان سبب التوسع في دلالة (المصدر) ليشمل (المصدر الميمي) عند المتقدمين، راجعًا إلى أن هذا المصطلح (المصدر الميمي) لم يكن قد نضج بعد في هذه المرحلة المتقدمة بوصفه أحد الأشكال التي يخرج إليها المصدر، أو أن يكونوا قد أدركوا مفهومه إلا أنهم يجدون فيه دلالة المصدر بصفة عامة[2].

وبقي هذا الخلط في دلالة هذين المصطلحين حتى عهد متأخرة من عمر الدراسات اللغوية[3]، ومنهم من أطلق عليه (اسم المصدر) كابن عصفور (ت 669ه)، إذ يقول في باب اشتقاق أسماء الزمان والمكان والمصادر:" اعلم: أن الفعل، إما أن يكون ثلاثيًّا أو أزيد... إن كان مضارعه بضم العين أو فتحها: فإن اسم المصدر والزمان والمكان يأتي على مَفعَل بفتح العين، نحو: المَقعَد، والمَذهَب"[4].

ولعل أول ظهور لمصطلح (**المصدر الميمي**) كان عند ابن هشام (ت 761ه)، وذلك في حديثه عن اسم المصدر في باب الأسماء التي تعمل عمل الفعل[5]، إذ يقول:" إحداها: ما يعمل

---

[1] ابن السراج، الأصول 3/ 145.

[2] انظر: القرقز، آلاء يوسف عبد الرحمن، المصطلح الصرفي في كتاب سيبويه: دراسة تحليلية في البنية والمفهوم، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2010م، ص23.

[3] انظر:الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية- بيروت، 1982م، 168/1.

[4] ابن عصفور الإشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن ، المقرب ومعه المثل المقرب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية- بيروت 1998، ط1، ص509.

[5] انظر: المنصور، وسمّة عبد المحسن، أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، مطبوعات جامعة الكويت- الكويت، ط1، 1984م، ص 46.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اتفاقًا، وهو ما بدء بميم زائدة لغير المفاعلة كَالَمضرَبِ والمَقتَلِ؛ وذلك لأنه مصدر في الحقيقة، ويسمى المصدر الميمي، وإنما سموه أحيانا اسم المصدر تجوُّزًا"[1]، وهذا المصطلح انتشر وشاع في مؤلفات اللاحقين بعده وبقي مستخدمًا إلى يومنا هذا.

وأما من حيث التعريف فابن السراج لم يضع حدًّا لـــ: (المصدر الميمي) في الأصول، وإنما اكتفى بالإشارة إلى وزنه الصرفي وطرق النحاة في الوصول إليه من الفعل الثلاثي ومن غير الثلاثي، فقال:" اعلم: أنهم يشتقون للمكان والمصدر والزمان من الثلاثي، ولا يكاد يكون في الرباعي إلا قليلاً أو قياسًا: الأول: الثلاثي: يجيء على مثال الفعل المضارع على يَفعِل ويَفعَل، فتقع الميم موقع حرف المضارعة للفصل بين الاسم والفعل"[2]، ويقول أيضًا:" الضرب الأول: هو ما كان على فَعَلَ يَفعِل، فإن موضع الفعل مَفعِل مثل يَفعِل... والمصدر مَفعَل وذلك قولهم: إن في ألف درهم لَمِضربا أي لَمَضرَبا، وقال عزّ وجل : ((**أَيْنَ الْمَفَرُّ** ))[3] والمكان المِفَرُّ"[4].

**ب-اسم المصدر:**

اسم المصدر اصطلاحًا هو: اسم دالّ على الحدث، ولكنه لا يجري على الفعل[5].

وكان سيبويه أول من استخدم مصطلح (اسم المصدر)، ومثل له ببعض من أمثلته، وذلك

---

[1] ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط1، 2001م، ص211.

[2] ابن السراج، الأصول 3/ 140.

[3] سورة القيامة: الآية 10.

[4] ابن السراج، الأصول3/ 141.

[5] انظر: ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص200. وانظر: الفاكهي، عبد الله بن أحمد، شرح كتاب الحدود النحوية، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبَة- القاهرة، 1993م، ط2، ص184



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في قوله:" ومما جاء **اسمًا للمصدر**: قول الشاعر النابغة[1]:

إنّا اقْتَسَمْنا خُطَّتَيْنا بيننا فَحَمَلْتُ بَرّةَ واحْتَمَلْتَ فَجارِ

فَجارِ معدول عن الفَجرَة"[2].

وقد تبعه في هذا المبرد، يقول:" وأما ما كان **اسمًا للمصدر** غير مأمور به فنحو قوله:

وذَكَرتُ مِن لَبَنِ المحلَّق شَربةً والخَيلُ تَعدُو بالصَّعِيد بَدَادِ[3]

أي بَدَدًا ومعناه البِدّة أو المبادّة وهي التفرق"[4].

وجاء استخدام هذا المصطلح في كتاب الأصول أيضًا، قال ابن السراج:" وقد جاء هذا البناء **اسمًا للمصدر** فقالوا: فَجارِ يريدونَ: فَجرةَ وبَدادِ يريدون :بددًا ولا مَساسِ يريدون: المسَّ"[5].

فالكلمات من مثل بَرّةَ وفَجارِ ومِساسِ، تتشارك مع المصدر في الدلالة على الحدث إلا أنه يطلق عليها أسماء مصادر، لأنها أصبحت عَلَمَ جنس على معنًى خاص.

وهذا المصطلح لم يكن متواترًا في الاستعمال عند ابن السراج، فلم يرد عنده إلا في الموضع المشار إليه آنفًا، وغالبًا كان يستخدم لفظ (المصدر) ويريد به (اسم المصدر)، فأسماء المصادر ما هي إلا نوع من المصادر، وإن جاءت على غير لفظ فعلها، يقول ابن السراج:" هذا باب ما جاء المصدر فيه من غير الفعل، لأن المعنى واحد، وذلك قولك اجتَوروا تَجَاورًا

---

[1] النابغة الذبياني، زياد بن معاوية بن ضباب، ديوان نابغة الذبياني، شرح وتعليق حنا نَصر الحتّي، دار الكتاب العربي- بيروت، 1991م، ط1، ص103.

[2] سيبويه، الكتاب 3/ 274.

[3] النابغة الجدعي، قيس بن عبدالله، ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه وشرحه: واضح الصمد، دار صادر- بيروت، 1998م، ط1، ص52، وانظر: سيبويه، الكتاب 3/ 275.

[4] المبرد، المقتضب 3/ 371.

[5] ابن السراج، الأصول 2/ 89.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اجتِوارًا، وانْكَسَر كَسْرًا، وكَسَرَ انْكِسَارًا ((وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ))[1] كأنه قال فنبتم نباتًا..."[2]، وهذا ما وجدته أيضًا عند سيبويه، ومن بعده المبرد[3].

وأما من حيث التعريف فابن السراج لم يضع حدًّا في الأصول لـــ: (أسماء المصادر)، وإنما اكتفى بالتفريق بينها وبين مصطلح (المصدر) بتقييد الأخير باشتقاق الأفعال منه، يقول:" المصادر الأصول والأفعال مشتقة منها، وكذلك أسماء الفاعلين، وقد تكون أسماء في معاني مصادر، ولم يشتق منها فعل، ولكن لا يجوز أن يكون فعل لم يتقدمه مصدر، فإذا نطق بالفعل فقد وجب المصدر الذي أخذ منه، ووجب اسم الفاعل"[4]، فيشير في هذا الكلام إلى أن المصادر أصول تشتق منها الأفعال وما يتفرع منه من أسماء فاعلين، ومفعولين...، وأنه هناك أسماء حمّلت معنى المصادر إلا أنها لا يشتق منها فعل وهي ما يُقصد به بـــ: (أسماء المصادر)، فهي أسماء بمعنى الحدث إلا أنه لا يشتق منها الفعل.

وأشار ابن هشام إلى أن النحاة استعملوا (اسم المصدر)، وأطلقوه على ثلاثة من المفاهيم اللغوية، الأول: المصدر الميمي، والثاني: ما كان من أسماء الأحداث علمًا كـــ: سُبحان علمًا للتسبيح، وفَجَارِ وحَمَادِ علمين للفَجرَةِ والمحمدة، والثالث: ما كان اسمًا لغير الحدث، فاستعمل له كـــ: الكلام[5].

---

[1] سورة نوح: الآية 17

[2] ابن السراج، الأصول 3/ 134.

[3] انظر: سيبويه، الكتاب4/ 81-82، وانظر أيضًا المبرد، المقتضب 212/1.

[4] ابن السراج، الأصول 3/ 85.

[5] انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص211-212، وانظر: الأزهري، خالد بن عبدالله، شرح التصريح على التوضيح تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية- بيروت، 2000م، ط1، 2/ 3.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**ج-المفعول المطلق:**

والمصدر ليس مصطلحًا صرفيًّا خالصًا، ولكنه أيضا مصطلح نحويٌّ يُشار به إلى (المفعول المطلق)، إذ يعد (المصدر) من أشهر المصطلحات اللغوية التي استخدمها الأوائل في تعبيرهم عنه، وابن السراج هو أول نحوي قال بـــ: (المفعول المطلق) وقدّمه على سائر المفاعيل[1]، يقول:" المفعول المطلق ويعنى به المصدر اسم كسائر الأسماء إلا أنه معنى غير شخص... والمصدر هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين"[2]، فالإشارة واضحة هنا إلى (المفعول المطلق) بمصطلح (المصدر) عند المتقدمين، وتجدر الإشارة إلى أن استعمال (المفعول المطلق) عند ابن السراج بقي قليلاً نادرًا، وكان مصطلح (المصدر) هو المصطلح الأكثر شيوعًا في الأصول للدلالة على هذا المفهوم.

**1- مصدر المرة:**

مصدر المرّة اصطلاحًا: هو "مصدر يصاغ للدلالة على أن الفعل حدث مرّة واحدة"[3]، ويكون على (فَعلَة) بفتح الفاء وسكون العين، وإذا كان الفعل ثلاثيًّا مثل: ضَرَبَ ضَرَبَة، ويأتي على وزن مصدره مع زيادة تاء في آخره، إذا كان فعله زائدًا على ثلاثة أحرف مثل: انطَلَقَ انطِلاقَة.

وعبّر ابن السراج عن هذا المفهوم في أصوله بمصطلح طويل نسبيًّا هو"المرة الواحدة من الفعل"[4]، وهذا المصطلح هو الوارد في كتاب سيبويه، حيث جاء هذا المصطلح في الكتاب

---

[1] انظر: عبابنه، تطور المصطلح النحوي البصري، ص98، وانظر أيضًا: ابن السراج، الأصول 1/ 190.

[2] ابن السراج، الأصول 1/ 159.

[3] يعقوب، إميل بديع، معجم الأوزان الصرفية، عالم الكتب- بيروت، ط1، 1993م، ص245.

[4] ابن السراج، الأصول 3/ 110.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأشار إلى آلية بنائه، فقال:" وإذا إردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبدًا، على فَعلَة لأن الأصل فعّل"[1].

ومصطلح (المرة الواحدة من الفعل) دال على مفهومه بوضوح، إذ يدل على وقوع الفعل مرة واحدة، إلا أن طول هذه العبارة حال دون الاستمرارية في تداوله، فيختصرها ابن السراج باللفظ المركب (المرة الواحد)، إيجازًا واختصارًا، يقول:" وأَصلُ المصدرِ في جميعِها أَن يجيءَ على (فَعْلٍ) لأَنَّ **المرةَ الواحدةَ** علَى (فَعْلَةٍ) ولكنَّها اختلفتْ أَبنيتُها كما تختلفُ أَبنيةُ سائرِ الأَسماءِ"[2].

وأما من حيث التعريف فابن السراج لم يختلف عن سابقيه، في أمر تعريفه، إذ اكتفى بالإشارة إلى خصائصه وسماته التصريفية، وذلك بإظهار أوزانه، وطرق النحاة في الوصول إليه من الفعل الثلاثي وغير الثلاثي، يقول:" وأما **المرة الواحدة من الفعل** فهي (فَعْلَة) نحو ضَرْبَة وقَوْمَة، وقالوا: أَتَيْتَه إتْيَانَة، ولَقِيتُه لِقاءةً وهو قليل"[3]، كما أنه أشار إلى أن هناك أمثلة مصدرية غير قياسية دلت على المرة، وهي قليلة ، نحو: حِجَّة بكسر الهاء،إذ يقول:" وقالوا غَزاةٌ فأرادوا عَمْلَة واحدة، وحِجَّةَ عَمَل سنة، وقالوا: قَتَمةٌ وسَهَكَةٌ، وخَمُطة، اسم لبعض الريح كالبَبّة، والشّهْدَة، والعَسَلة، ولم يرد فَعَلَ فَعْلَة"[4]، وفي هذا يقول السيوطي: " ليس في كلامهم المصدر

---

[1] سيبويه، الكتاب 4/ 45.

[2] ابن السراج، الأصول3/ 86، وانظر: نفس المصدر 3/ 110.

[3] ابن السراج، الأصول3/ 110.

[4] ابن السراج، الأصول 3/ 110، وانظر: سيبويه، الكتاب 4/ 45.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المرة الواحدة إلا على فَعْلَة، نحو: سجدتُ سَجْدَة، وقُمتُ قَوْمَة، إلا في حرفين: حججتُ حِجَّة بالكسر، ورويتُ رُوْيَة بالضم، وسائر كلامهم بالفتح"[1].

وعلى هذا يكون (مصدر المرة) صيغة قياسية، تصاغ من الفعل الثلاثي على وزن (فَعْلَة)، نحو ضَرَبَ: ضَرْبة، ويصاغ من الفعل المزيد بزيادة تاء على المصدر الأصلي، نحو أَتَيتهُ: إتيانة، وقد تأتي في أحيان نادرة على غير القياس، نحو: حِجَّة، ورُوْيَة.

**2- مصدر الهيئة:**

هو "اسم مصوغ من المصدر الأصلي للدلالة على صفة الحدث عند وقوعه، نحو: يعيشُ المؤمنُ عِيشَةً كريمةً، جلسَ التلميذُ جِلسَةَ العاجزِ.... . إنه يتضمن معنى المصدر الأصلي، ومعنى مصدر التوكيد ومعنى خاصًّا هو هيئة الحدث. وهذا المعنى الخاص لا تدل عليه صيغة مصدر النوع وحدها، ولذلك كان بعده أو قبله قرينة تحدد الهيئة: من وصف أو إضافة"[2].

ومصطلح (الهيئة) لم يكن دارجًا في الاستعمال الاصطلاحي حتى مرحلة متأخرة من عمر الدراسات اللغوية، ولعلّ أول ظهور لهذا المصطلح كان عند ابن مالك (ت 672ه)[3]، وقد أشار ابن السراج إلى هذا المصطلح بمصطلح قريب مما عند سيبويه، بقوله: **(فِعْلَة يراد بها ضرب من الفعل)**، ويدرجها ضمن باب المصادر التي تضارع الأسماء، التي ليست بمصادر

---

[1] السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، المزهر في علم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جلد المولى وآخرين، منشورات المكتبة العصرية- بيروت، 1986م 2/ 80.

[2] قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف-بيروت، 1988م، ط2، ص144.

[3] انظر: مطهري، صفية، الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق- 2003م، ص197-198، وانظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،ص205،وانظر:ابن مالك، متن ألفية ابن مالك، ضبطها وعلق عليها: عبد اللطيف بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع- الكويت، 2006، ط1، ص30.



© Arabic Digital Library Yarmouk University

وحقها الوصف، فهي صفات خالصة غير أنها ليست على لفظ الصفة، أي أنها ليست على أبنية الصفات، فيقول:"... ينقسم على ضربين: أحدهما **فِعْلَة يراد بها ضرب من الفعل**، فَعلة يراد بها المرة، وذلك الطِعْمَة وقِتْلَة سوء، وبِئْسَت الميتة، إنما تريد: الضرب الذي أصابه من القتل"[1].

وما يقصده ابن السراج وسيبويه في قولهما (ضربًا من الفعل)، أي نوعًا من المصدر، وذلك أن مصدر الهيئة مصدر جاء لبيان هيئة وقوع الحدث، وتاكيدًا على وقوعه، فيُلاحظ أن ما جاء به ابن السراج من اصطلاح، وقبله سيبويه كان وصفيًّا، فكلاهما استعان بالوصف لإيصال دلالة هذا المصطلح، وكان لصيغته (فِعْلَة) دور مهمّ في إظهار دلالته وتوضيحها أيضًا، إذ إن (فِعْلَة) الوزن الصرفي الذي يراد به بيان هيئة الفعل.

وطول العبارة التي جاء عليها هذا المصطلح حال دون شيوعه في الاستعمال عند ابن السراج، وعادة ما يكتفي بالصيغة الصرفية (فِعْلَة) في حال إشارته إلى هذا المصطلح في كتابه الأصول[2].

وأما من حيث التعريف فابن السراج اكتفى بالتمثيل لوزنه الصرفي، من غير أن يضع حدًّا في كتابه الأصول، كما هو واضح في القول الآنف، وعليه يكون اسمُ الهيئة: اسمًا يأتي لبيان نوع الفعل وهيئته، ويأتي على وزن (فِعْلَة).

---

[1] ابن السراج، الأصول 3/ 110، وانظر: سيبويه، الكتاب 4/ 95.

[2] انظر: ابن السراج، الأصول 3/ 112.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

### 3- المصدر الصناعي:

المصدر الصناعي مصدر مصوغ من الاسم بإضافة (ياء) مشدَّدة بعدها (تاء) التأنيث، للدلالة على مجموعة الصفات والدلائل المعنويّة التي يمثلها هذا الاسم أو يتضمنها، نحو (وطنيّة) و(عالميّة). ولا أوزان محددة لهذا المصدر، فهو يُصاغ من اسم الفاعل واسم المفعول، واسم التفضيل، والاسم الجامد... [1].

ولم يدرس المتقدمين من النحاة هذا النوع من المصادر، ولم يشيروا إليه في مؤلفاتهم، إلا فيما ندر، فلم يرد عندهم سوى إشارات عابرة، ومن ذلك ما ذكره سيبويه وابن السراج في ذكر الأبنية التي تكون فيها التاء زائدة، يقول ابن السراج:" وكذلكَ جَبَروتٌ ومَلكوتٌ لأنَّهما مِنَ المُلْكِ والجَبَرِيةِ....وكذلكَ التَّقدُّميَّةُ لأنَّها ممن قَدِمَتْ"[2]، وترجع خديجة الحديثي في دراستها للأبنية الصرفية في كتاب سيبويه سبب ذلك، إلى أن الحاجة لم تكن ماسة إليه في بداية عصر التأليف[3].

وهناك أشارة مهمة لهذا النوع من المصادر وجِدت عند الفراء تدلّ مفهوم المصدر الصناعي وصياغته، إذ يقول:" فما جاك من مصدر لاسم موضوع فلك فيه الفُعُولة والفُعُوليَّة، وأن تجعله منسوبًا على صورة الاسم، من ذلك أن تقول: عبدٌ بين العُبُوديَّة والعُبُودة والعبديَّة"[4].

---

[1] انظر: يعقوب، معجم الأوزان الصرفية، ص244.

[2] ابن السراج، الأصول 3/ 242، وانظر: سيبويه، الكتاب 4/ 315- 316.

[3] انظر: الحديثي، خديجة، الأبنية الصرفية في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1965م، ص 209- 210.

[4] الفراء، معاني القرآن 3/ 137.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فيبدو أن مفهوم المصدر الصناعي كان واضحًا عند الفراء؛ فهو مصدر، وهو لا يشتق مباشرة، وإنما يوضع عن طريق النسبة، كما أنه حدد أوزانه: الفُعُولة والفُعُوليَّة[1].

وتكاد تغفل كتب اللغة فيما بعد عن هذا النوع من المصادر، إلا إشارات عابرة، ومن ذلك ما ذكرة ابن قتيبة في ذكر المصادر التي لا أفعال لها:" رجل بين الرُجُولة والرُجُوليَّة"[2]، وفي مرحلة لاحقة، وبعد أن بدأ العرب التأليف في العلوم المختلفة، وترجمة الكثير من علوم الأمم الأخرى ونقلها إلى العربية، فاحتاجوا إلى وضع أبنية تسدّ حاجتهم[3]، فكرت الأمثلة المستخدم فيها أوزان المصدر الصناعي، وهذا ما أثار اهتمام الفارابي الفيلسوف، فبحث قضية المصدر الصناعي، وذلك في حديثه عن أشكال الألفاظ وتصريفها[4].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] المنصور، أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، ص 307.

[2] ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ص342.

[3] انظر: الحديثي، الأبنية الصرفية في كتاب سيبويه، ص210.

[4] انظر: أبو نصر الفارابي، محمد، كتاب الحروف، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق- بيروت، ط2، 1990م، ص75.

## المبحث الثاني

## المشتقات

تمتاز العربية بالعديد من المزايا والخصائص، ويعدّ الاشتقاق من أهم هذه المزايا، فنقل كلمة من وزن إلى وزن يفيد معنى جديدًا غير موجود في الأصل، فلكلّ مفردة في العربية معناها الخاص، إلا أنها تحمل في جوهرها معنى تتشارك به مع العديد من المفردات غيرها.

وفي ما يلي سأتناول بالدراسة والتحليل مصطلحات المشتقات الاسمية، ومفاهيمها في كتاب الأصول، ومقابلتها بالمصطلحات الواردة في كتب المتقدمين، للوقوف على مدى تطور هذه المصطلحات ومفاهيمها عند ابن السراج.

ولم يدرس ابن السراج هذه المشتقات مرتبة بالشكل الذي ألفناه اليوم، وإنما درسها ضمن العديد من الأبواب النحوية والصرفية؛ فكان لزامًا على هذه الدراسة أن تتبع فيها الترتيب الآتي:

**1- اسم الفاعل:**

هذا المصطلح من المصطلحات المشتركة ما بين الأبواب الصرفية والنحوية، وهو اصطلاحًا: هو "ما اشتق من فعل لمن قام به على معنى الحدوث كضارِب ومُكرِم"[1]، ويصاغ من الثلاثي المجرد على وزن فاعل، نحو: جَلَس: جَالِس، ومن الفعل غير الثلاثي على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة فيه ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر، نحو: استعلَمَ: مُستَعلِم.

[1] ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص201.



© Arabic Digital Library Yarmouk University

واستخدم النحاة الأوائل مصطلح (اسم الفاعل) استخداما علميّا أصيلًا في مؤلفاتهم بصيغته المركبة الناضجة، إلا أنه لم يكن مستقرًّا في الاستعمال عندهم، فجاء على غير صورة، وأما من حيث تعريفه، فقد أشاروا إلى سماته التعريفية في مواضع متفرقة في مؤلفاتهم من غير أن يهتموا بصياغة تعريفه الاصطلاحي[1].

وتكلَّم ابن السراج عن اسم الفاعل في العديد من المواضع، وورد عنده على العديد من الصور كذلك، وهي على النحو الآتي:

أ- الصيغة البسيطة (الفاعل)[2].

**ومصطلح الفاعل** في الاستعمال الاصطلاحي يدل على (الفاعل) الذي يشكل المسند إليه في الجملة الفعلية، فـــالفعل "لا بدّ له من فاعل"[3]، وهذا التعدد في دلالة المصطلح وارد عن المتقدمين من النحاة والمتأخرين[4]، ولا مشاحة في الاصطلاح.

ب-الصيغة المركبة (اسم الفاعل)[5].

وقد أكثر استعماله وتداوله في أصوله، لما يحمله هذا التركيب من إيجاز في العبارة واختصاص في الدلالة، فتوافرت فيه شروط المصطلح العلمي الصحيح

ج- الصورة المعقدة: "اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل"[6].

---

1 انظر: سيبويه، الكتاب 1/ 21، 1/ 130، وانظر أيضًا: المبرد، المقتضب 4/ 148، 149.

2 انظر: ابن السراج، الأصول 2/ 123

3 سيبويه، الكتاب 1/ 40.

4 انظر: المصدر السابق 110/1.

5 انظر: ابن السراج 52/1، 2/ 265.

6 ابن السراج، الأصول 1/ 122.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جاء هذا المصطلح في باب: (الأسماء التي عملت عمل الفعل)، وورد أيضًا على صورة وصفية أخرى هي: "اسم فاعل يجري مجرى الفعل"[1]، والمصطلحان كلاهما يدلّ على مفهوم (اسم الفاعل) بوضوح؛ لأنهما يحملان سمة مهمة من سمات مفهومه، وهي اشتقاقه من فعله.

ومما يُشار إليه أن النحاة استخدموا مصطلح (اسم الفاعل) باللفظ المركب أو بالصيغة المعقدة:(اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل) في حال حديثهم عن عمله وشروط هذا العمل، في حين أنهم أطلقوا عليه مصطلح (الفاعل) أو (الاسم) باللفظ المفرد في باب بناء الأفعال، لإظهار أن اسم الفاعل قد يأخذ صفات الاسم من حيث خصائصه، كما قد يأخذ صفات الفعل من حيث العمل والدلالة[2]، يقول ابن السراج مثلا:" نظيرُ ذلكَ مما اعتلتْ عينهُ كِلتهُ كَيلًا والاسم كَائِلٌ وقِلْتهُ قَولًا والاسم قَائِلٌ"[3].

كما أن ابن السراج استخدم مصطلح (اسم الفاعل) وأشار به إلى (اسم كان)، وأطلق على خبرها مصطلح (اسم المفعول)، وذلك:" في باب الفاعل الذي تعداه فعله إلى مفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، وذلك قولك كان وما يكون وما تصرف منه، وليس وما دام وما زال وما كان نحوهنّ..."[4]، وهذا الاستخدام وارد عند البصريين الأوائل أيضا[5]، إلا أن هذا الاستخدام لم يرد في كتاب الأصول إلا في الموضع المشار إليه آنفًا، وذلك أن دلالة هذا

---

1 ابن السراج، الأصول 2/ 342.

2 انظر: مطهري، الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، ص182.

3 ابن السراج، الأصول 3/ 107، وانظر: سيبويه 1/ 108، 4/ 5.

4 ابن السراج، الأصول 2/ 288.

5 انظر: سيبويه، الكتاب 45/1، وانظر: المبرد، المقتضب3/ 97.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المصطلح الصرفية كانت هي الغالبة[1]، فاستبدل به عبارة أخرى هي (المشبه بالفاعل في اللفظ) للدلالة على اسم كان[2].

وأما من حيث التعريف، فابن السراج لم يضع لاسم الفاعل تحديدًا دقيقًا في كتابه الأصول، واكتفى في تعريفه بأنه يعمل عمل فعله، ويطرد ويقاس على الأفعال كلها، فيقول:" اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل، هو الذي يجري على فعله ويطرد ويقاس"[3]، وما يقصده بقوله:" يجري على فعله"، أي أنه يعمل عمل فعله، فينصب مفعولاً إن كان مشتقًا من فعل متعدّ، ويرفع الفاعل إن اشتق من اللازم، وهذا الحدّ كما هو ملاحظ غير مانع، فلا يمنع من دخول غيره من المشتقات الاسمية، مثل: اسم المفعول، إلا أنه أشار إلى العديد من سماته التصريفية في مواطن متفرقة في كتابه الأصول كنوع من التعريف، فأشار إلى طرق صياغته من الأفعال الثلاثية والرباعية، وبيّن أنّه يعمل عمل فعله، ووضّح شروط هذا العمل[4].

**2- اسم المفعول:**

اسم المفعول هو "المشتق من فعل لِمن وقع عليه، ويعمل عمل (يُفعَل) من فعله، أي يعمل عمل المبني للمفعول المشتق من مصدره، نحو: زيدٌ مضروب غلامُه"[5]، ويكون على وزن مفعول إذا كان الفعل ثلاثيًّا، نحو: منصور، ومكتوب، وعلى وزن الفعل المضارع المبني للمجهول، بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة إذا كان الفعل غير ثلاثي، نحو: دَحرَجَ، يُدَحرِجُ، مُدَحرَج.

---

1 انظر: عبابنه، تطور المصطلح النحوي البصري، ص90.
2 انظر: انظر: ابن السراج، الأصول 1/ 92.
3 ابن السراج، الأصول 1/ 122.
4 انظر: المصدر السابق 1/ 122، وانظر: 1/ 125.
5 الأردَبيلي، جمال الدين محمد بن عبد الغني، شرح الأنموذج في النحو للزمخشري، حققه وعلق عليه: حسني عبد الجليل يوسف، دار الكتب المصرية- القاهرة، 1990م، ص128.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وورد مصطلح (**اسم المفعول**) في كتاب سيبويه إلى جانب اســـم **الفاعل**، فقد عقد باباً بعنوان: "ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل"[1]، وأشار فيه إلى أنّ اسم الفاعل والمفعول يعملان عمل الفعل، ومثّلَ لذلك، ثمّ قال: "فمفعول مثلُ يُفْعَل ، وفاعل مثل يَفْعَل"[2]، ومن دون أن يضع له حدًّا في الكتاب.

وجاء حديث ابن السراج عن اسم المفعول في العديد من المواضع دون أن يضع له حدًّا في الأصول، مكتفيًا بالتمثيل له، وموضحًا أنه يعمل عمل فعله كاسم الفاعل، وبتوضيح الطرق التي توصلت إليه النحاة في كلامها، يقول مثلا:" ما فيه ألفُ الوصلِ من بناتِ الثلاثةِ: انْفعلَ يَنْفعلُ انْفِعالًا وفَعَلَ فيهِ انْفعَلَ يَنْفَعلُ والفاعلُ مُنْفَعِلٌ والمفعولُ مُنْفَعَلٌ ولا تلحقُ النونُ شيئًا مِنَ الفعلِ إلا انفعلَ وحدَهُ افتعَلَ يَفْتعلُ افْتعالًا وفَعَلَ منهُ افتعل يفتعلُ استفعلَ يَسْتَفْعِلُ استفعالًا وفَعُلَ منهُ اسْتُفْعِلَ استفعالًا واسمُ الفاعِلِ مُسْتَفعِلٌ والمفعولُ مُسْتفعَلٌ "[3].

واستعمل ابن السراج مصطلحًا وصفيًّا للدلالة على (اسم المفعول) في الأصول، وذلك في باب الأسماء التي عملت عمل الفعل، قال:" **واسم المفعول الجاري على فعل** يعمل عمل الفعل نحو قولك مضروب ومعط، يعمل عمل أعطى، ونعطي، تقول: زيد مضروب أبوه فترفع أبوه بمضروب كما كنت ترفعه بضارب إذا قلت: زيد ضارب أبوه عمرًا، وتقول زيد معطٍ أبوه درهمًا"[4]. فحمّل هذا المصطلح واحدة من أهم سمات مفهومه، وهي عمله عمل فعله، إلا أن طول هذه العبارة حال دون الاستمرار في استعمالها، فكان تعبيره عنها غالبًا إما باللفظ البسيط

---

1 سيبويه، الكتاب 1/ 108.

2 سيبويه، الكتاب 1/ 109.

3 ابن السراج، الأصول 2/ 123.

4 المصدر السابق 3/ 227.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(المفعول)[1]، وإما باللفظ المركب (اسم المفعول)[2]، وذلك بغية الاختصار، وإكساب المصطلح مرونة تجعله يتناسب وسياق الكلام الوارد فيه.

### 3- صيغ المبالغة:

المبالغة بلغ جاء في لسان العرب: "بَلَغَ الشَيءُ يَبلُغُ بُلوغًا وبَلاغًا: وصل وانتهي... والمُبالَغَة أن تَبلُغَ في الأمر جُهْدك، ويقال: بُلِغَ فلان أَي جُهِدَ"[3].

وصيغة المبالغة اصطلاحًا: هي أسماء محولة عن اسم الفاعل في البنية والمعنى قصد المبالغة والتكثير، ولصيغ المبالغة أوزان قياسية وأخرى سماعية، وعلى هذا الأساس نستطيع القول: إن مفهوم المبالغة الاصطلاحي عِنْدَ النحاة، لا يبتعد عن معناها اللغوي، فهي تحمل في طياتها المعاني اللغوية من الشدة والقوة وبذل الجهد وغيرها.

وتردّد مفهوم (صيغة المبالغة) عند المتقدمين دون تحديد مصطلح معين للدلالة عليها، وإنما جاء تعبيرهم عنها بصيغها الصرفية المقرونة بالمعنى الذي تخرج إليه هذه الصيغ، وهي المبالغة والتكثير[4]، وغالبًا ما يكون الحديث حول صيغ المبالغة في باب اسم الفاعل، وذلك بالإشارة إلى الأوزان التي يحوّل إليها اسم الفاعل للدلالة على اتصاف الفاعل بالحدث على سبيل

---

1 انظر: المصدر السابق 1/ 123، 137.

2 انظر: المصدر السابق 1/ 72، 2/ 18.

3 ابن منظور، لسان العرب: مادة (بلغ).

4 انظر: سيبويه، الكتاب : 1 / 109، 110، 1/ 115، وانظر: ابن السراج، الأصول1/ 123.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الكثرة والمبالغة في معنى الفعل الثلاثي الأصلي ما لا تفيده صيغة فاعل[1]، يقول ابن السراج:"ومثل ذلك "فعول" لأنك تريد به ما تريد "بفَعَّال" من المبالغة، قال الشاعر:

ضَروبٌ بنصلِ السيفِ سُوقَ سمانها إذا عَدِموا زادًا فإنك عاقر[2]

وفِعالٌ نحو مِطْعان ومِطْعام لأنه في التكثير بمنزلة ما ذكرنا. ومن كلام العرب: أنه لمنحار بوائكها."[3].

وقد جاء تعريف صيغ المبالغة عند ابن السراج والمتقدمين بالتمثيل لها، والإشارة إلى العديد من سماتها التصريفية من غير أن يضعوا لها حدًّا في الكلام، ومن ذلك مثلاً، أنها تأتي لمبالغة اسم الفاعل، فهي أسماء مشتقة من الأفعال للدلالة على اسم الفاعل مع إفادة التكثير والمبالغة الصريحة، وأشاروا أيضًا إلى الأوزان التي تأتي عليها صيغ المبالغة كنوع من التعريف كذلك[4].

**4- الصفة المشبهة باسم الفاعل:**

الصفة المشبهة اصطلاحًا كما يعرفها ابن الحاجب هي:" ما اشتق من فعل لازم، لمن قام به، على معنى الثبوت"[5].

---

[1] انظر: المعيني، محمود سعود، الصيغ الإفرادية العربية: نشأتها وتطورها، مطبعة جامعة القاهرة- القاهرة، 1981م ، ص165.

[2] من شواهد سيبويه ساقه للدلالة على عمل (فَعول) عمل فعله، انظر: سيبويه، الكتاب 1/ 57، وانظر: المبرد، المقتضب 2/ 114.

[3] ابن السراج، الأصول 1/ 124، وانظر: سيبويه، الكتاب 1/ 110، 112، 114، وقد أفرد الزجاجي بابا في الجمل للأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل، فقال:" باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل وهي: فَعُول، فَعَّال، ومِفعَال، وفَعِل، وفَعيل"( الزجاجي، الجمل في النحو، ص 92).

[4] انظر سيبويه، الكتاب 1/ 110، 113، 115، 117، وانظر: المبرد، المقتضب، 2/ 112، 113، وانظر: ابن السراج، الأصول 1/ 123، 124، 125.

[5] الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية 431/3.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعبّر سيبويه عن هذا المصطلح بـــ : "الصفة المشبّهة بالفاعل في ما عملت فيه"[1]، وهذا ما جاء عند المبرد أيضًا، فقال:" هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما يعمل فيه، وإنما تعمل فيما كان من سببها وذلك كقولك: هذا حسن الوجه، وكثير المال"[2].

ولعل ابن السراج هو أوّل من أشار إليها بـــ: (الصفة المشبّهة باسم الفاعل ) بالصيغة الناضجة، يقول في باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل:" وهي تنقسم أربعة أقسام: فالأول منها اسم الفاعل والمفعول به، والثاني **الصفة المشبه باسم الفاعل**، والثالث المصدر الذي صدرت عنه الأفعال واشتقت منه، والرابع: أسماء سموا الأفعال بها"[3].

وتميز المصطلح الذي جاء به ابن السراج بأنه كان أكثر نضجًا مما عند سابقيه، فهو أخصر عبارة وأوضح دلالة، إذ يشير إلى الشبه بينه وبين اسم الفاعل دون تداخل مع باب آخر من أبواب النحو، كباب الفاعل، لذا نجد أن هذا المصطلح قد شاع في مؤلفات العلماء[4]، وبقي مستخدمًا إلى يومنا هذا.

والجدير بالملاحظة أن ابن السراج استخدم مرادفًا لهذا المصطلح في كتابه الأصول، وذلك في قوله:" **ما شبّه باسم الفاعل**"[5]، وقد لاحظ غموض هذا المصطلح، فأتبعه بما يزيل هذا

---

1 سيبويه، الكتاب 1/ 194.

2 المبرد، المقتضب 4/ 158، وانظر: الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، دار الأمل- إربد- الأردن، 1984م، ط1، ص 94.

3 ابن السراج، الأصول1/ 122.

4 انظر: أبو علي الفارسي، الايضاح العضدي، تحقيق: د. حسن الشاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف- القاهرة، 1969م، ط1، ص151، وانظر: الزبيدي، الواضح في علم العربية، تحقيق عبد الكريم خليفة، دار جليس الزمان، عمان، 2011، ط2، ص 206، وانظر: الحيدرة اليمني، علي بن سليمان بن أسعد، كشف المشكل في النحو، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية- بيروت، 2004م، ط1، 107.

5 ابن السراج، الأصول 52/1.



© Arabic Digital Library- Yarmouk University

الغموض، وذلك بالتمثيل له، يقول:" فأما ما شبه باسم الفاعل نحو: حسن وشديد فتجوز إضافته إلى الفاعل، وإن كان إيّاه لأنها إضافة غير حقيقية نحو قولك: الحسن الوجه والشديد اليد"[1].

فالإشارة هنا واضحة إلى الصفة المشبهة بمصطلح **(ما شبّه باسم الفاعل)**، إلا أن هذا المصطلح بقي بعيدًا عن الاستخدام العلمي، فلم يرد في كتابه الأصول سوى مرة واحدة، وبقي مصطلح **(الصفة المشبهة باسم الفاعل)** المصطلح العلمي المتواتر في الأصول[2]، والذي يرد فيه باللفظ المركب أيضًا **(الصفة المشبهة)**، بحثًا عن الإيجاز وتجنبًا للتكرار، وهو مصطلح دالّ على مفهومه بوضوح، إلا أن ابن السراج لم يستعمله كثيرا في الأصول، ولعل ذلك يعود إلى شعوره بعدم رسوخ مفهوم الصفة المشبهة رسوخًا يطمأنّ إليه، وأنها بحاجة لشيء من التوضيح، والتذكير بشبهها باسم الفاعل، كلما أتى على ذكرها في الكلام، وبقي النحاة على هذا الحال حتى فترة متأخرة نسبيا من عمر الدراسات اللغوية، حتى بات التعبير لاحقا عن هذا المصطلح باللفظ المركب هو الدارج عند النحاة لاستقرار مفهومه[3].

وفي أحيان قليلة يكتفي ابن السراج بالإشارة إلى (الصفة المشبهة) بالتمثيل لها دون ذكرها صراحة في سياق الكلام، يقول:" ... حسن وشديد وكريم وشريف أسماء غير متعدية على الحقيقة، وإنما تعديها على التشبيه، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد ضارب عمرًا، فالمعنى: أن الضرب قد وصل منه إلى عمرو، وإذا قلت: زيد حسن الوجه أو كريم الأب فأنت تعلم أن زيدًا

---

[1] المصدر السابق 1/ 52-53.

[2] انظر: المصدر السابق 1/ 75، 76،122، 130.

[3] انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص 230، وانظر: ابن يعيش، موفق الدين يعيش ابن علي، شرح المفصل، عالم الكتب- بيروت 6/ 83، 86، وانظر: الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية 3/ 431، 432.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لم يفعل بالوجه شيئًا ولا بالأب والأب والوجه فاعلان في الحقيقة"[1]، وقوله: (حسن وشديد وكريم وشريف) لا توحي إلا لسمة واحدة من سمات الصفة المشبهة، وهي الأوزان الصرفية التي تأتي عليها هذه الصفة، والتي لم يكن لها دور في تحديد المفهوم وتشكيله في ذهن المتلقي بشكل دقيق، إلا أن السياق من كان له هذا الدور، فـــ: (حسن وشديد وكريم وشريف)، أسماء غير متعدية على الحقيقة، وإنما تعديها لمشابهتها اسم الفاعل، فتكون هنا الإشارة واضحة إلى الصفة المشبهة باسم الفاعل.

وأما من حيث التعريف فابن السراج لم يختلف عن سابقيه في أمر تعريفها، وإنما اكتفى بالتمثيل لها، وذكر المسوغات التي جعلتها تعمل عمل اسم الفاعل، في باب (الأسماء التي عملت عمل الفعل)، يقول:" الصفات المشبه بأسماء الفاعلين: هي أسماء ينعت بها كما ينعت بأسماء الفاعلين، وتذكر وتؤنث ويدخلها الألف واللام تجمع بالواو والنون كاسم الفاعل وأفعل التفضيل كما يجمع الضمير في الفعل، فإذا اجتمع في النعت هذه الأشياء التي ذكرت أو بعضها شبهوها بأسماء الفاعلين، وذلك نحو: حَسَن وشَديد وما أشبه ذلك "[2]، فابن السراج هنا يبين أوجه التشابه بينها وبين اسم الفاعل، وذلك أنها تذكر وتؤنث، وتجمع بالواو والنون ويدخلها الألف واللام، فهذه الأوجه كلها أو بعضها سوغت عمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل.

كما أنه بيَّن العديد من سماتها وخصائصها اللغوية في مواضع متفرقة في كتاب الأصول، ومن ذلك مثلاً، أنها أقل رتبة من اسم الفاعل لعدم جريانها على الفعل المضارع في حركاته وسكناته، وفي أنها تدلّ على معنى ثابت، ولا تدلّ على معنى التجدد والحدوث، كما الحال في

---

[1] ابن السراج، الأصول 1/ 132.

[2] ابن السراج، الأصول1/ 130، وانظر: سيبويه، الكتاب 1/ 194.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفعل المضارع واسم الفاعل، ويكثر فيها الإضافة، إلا أن هذه الإضافة لا تكسبها تعريفًا، فتبقى نكرة على أصلها[1].

**5- اسم التفضيل:**

التفضيل في لغة: الزيادة، يقول ابن منظور:" الفَضل والفَضيلة معروف: ضد النقص والنَّقيصة، وفضَّلتَه على غيره تَفضيلاً إذا حكَمتَ له بذلك وصَيَّرتَه كذلك، وأَفضَل عليه: زاد"[2].

واسم التفضيل اصطلاحًا:" المبني على أفعَل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل، أي في الفعل المشتق هو منه، فيدخل فيه: خيرٌ وشرٌ، لكونهما في الأصل: أخيَر وأشَرّ، فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال، وقد يستعملان على القياس"[3].

وقد عبّر سيبويه عن اسم التفضيل بـ : (أفعل منك) معتمدًا على الصيغة الصرفية، وقال:" اعلم أنّك إنّما تركت صرف (أفعل منك)؛ لأنّه صفة" [4]، وتابعه المبرد فعقد بابًا في المقتضب قائلاً : "باب مسائل أفعل"[5].

ويشير ابن السراج إلى اسم التفضيل في كتابه الأصول بمصطلحين اثنين وهما:

---

[1] انظر: ابن السراج، الأصول 1/ 52-53، 76، 132-133، 2/ 229.

[2] ابن منظور، لسان العرب، مادة: (فضل).

[3] الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية 3/ 447.

[4] سيبويه، الكتاب 3/ 202.

[5] المبرد، المقتضب 248/3 .



© Arabic Digital Library Yarmouk University

أ- **أفعل التفضيل:**

لعلّ ابن السراج أول من سمّاه (أفعل التفضيل) بالصيغة المركبة، وهذا المصطلح إلى جانب إشارته إلى الصيغة الصرفية لاسم التفضيل، التفت إلى جانبها الدلالي أيضا، فاكتسب بهذا التركيب وضوحًا واختصاصًا دلاليًا أكسبه شيوعًا ورواجًا عند المتأخرين[1]، يقول: "الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين: هي أسماء ينعت بها كما ينعت بأسماء الفاعلين، وتذكر وتؤنث ويدخلها الألف واللام تجمع بالواو والنون كاسم الفاعل **وأفعل التفضيل** كما يجمع الضمير في الفعل، فإذا اجتمع في النعت هذه الأشياء التي ذكرت أو بعضها شبهوها بأسماء الفاعلين"[2]، وهذا المصطلح كان ابن السراج مترددًا في استعماله، فلم يرد عنده إلا قليلاً في كتاب الأصول.

ومن الإنصاف الإشارة إلى أن المبرد قد أشار إلى دلالة التفضيل في صيغة (أفعل)، فقال:" إن **أفعل** يقع على وجهتين: إحداهما: أن يكون نعتًا قائمًا في المنعوت، نحو: أحمر، وأصفر، وأعور. والوجه الآخر: أن يكون **للتفضيل**، نحو: هذا أفضل من زيد، وأكبر من عبد الله "[3]، فواضح هنا أن المبرد قد أشار إلى معنى التفضيل في صيغة (أفعل)، إلا أنه لم يرد عنده على هيئة مصطلح واضح المعالم، كما وجدته في كتاب الأصول لابن السراج بقوله: (أفعل التفضيل).

---

[1] انظر: المكودي عبد الرحمن، شرح المكودي على الفية ابن مالك،، تحقيق: فاطمة الراجحي، جامعة الكويت- الكويت، 1993م، ص528/1، وانظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، 232ص، وانظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: 133، وانظر:الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية 3/ 448، وانظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص212-213، وانظر: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي، ارتشاف الضرب تحقيق: رجب عثمان محمد، مطبعة الميداني- القاهرة، 1998م، ط1، 5/ 2319.

[2] ابن السراج، الأصول 1/ 130، وانظر: نفس المصدر، 2/ 43.

[3] المبرد، المقتضب 3/ 245.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**ب- أفعل منك:**

هذا المصطلح كما أشرنا سابقًا من المصطلحات التي ورثها ابن السراج عن سابقيه من البصريين، يقول:" ولا يجوز مررت برجل خير منه أبوه على النعت ولكن ترفعه على الابتداء والخبر وذلك لبعده من شبه الفعل والفاعل من أجل أن خير منه لا يؤنث ولا يذكر ولا تدخله الألف واللام، ولا يثنى ولا يجمع فبعد من شبه الفاعل فكل **أفعل منك** بمنزلة خير منك وشر منك، وما لم يشبه اسم الفاعل فلا يجوز أن ترفع به اسما ظاهرا البتة"[1]، وكان هذا المصطلح من أكثر مصطلحات هذا الباب تواترًا في الاستعمال.

وعلى هذا الأساس نستطيع القول: إن ابن السراج استخدم مصطلحين للدلالة على مفهوم اسم التفضيل، هما: (أفعل التفضيل) و(أفعل منك)، وإذا نظرنا إلى هذين المصطلحين نجد أنهما يدلان على مفهوم اسم التفضيل دلالة واضحة، إذ لا يراد بهما إلا الاسم المشتق الدال على التفضيل (أفعل)، وقد تميز مصطلح ابن السراج (أفعل التفضيل) بأنه كان مراعيًا فيه الصيغة الصرفية والدلالة.

ومما يسجل هنا أنه أشار إلى اسم التفضيل بمصطلح وصفي هو: **(النعت الموصول المشبه بالمضاف)، فقال:** "النعت الموصول المشبه بالمضاف، وإنما شبه بالمضاف لأنه غير مستعمل إلا مع صلته، وذلك نحو: أفضل منك، وأب لك، وأخ لك، وصاحب لك فجميع هذه لا يحسن أن تفردها من صفاتها"[2].

---

[1] ابن السراج، الأصول1/ 130، وانظر: 3/ 153.

[2] ابن السراج، الأصول 2/ 29.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذا المصطلح من قبيل المصطلحات الموسّعة، ولا يختص باسم التفضيل وحده، ويعبر عن أكثر من مفهوم من المفاهيم اللغوية، مثل: الأسماء الخمسة، وهذه المصطلحات تتشارك بخصيصة لغوية واحدة، وذلك أنها لا يتم معناها إلا بصلتها، وابن السراج يلجأ لمثل هذه المصطلحات؛ لإيجاد روابط بين الأبواب الصرفية والنحوية المتداخلة، تسهّل عليه تناول المادة العلمية في أصوله وتنظيمها.

وأما من حيث التعريف فابن السراج لم يختلف عن سابقيه في أمر تعريفه، فاكتفى بالتمثيل لمسائله وأحكامه، في باب (الفعل الذي لا يتصرف)، ومن ذلك أنه لا يجوز اشتقاق اسم التفضيل من الأفعال المشتقة من الألوان والعيوب، وكذلك لا يجوز اشتقاقه من الفعل غير الثلاثي، يقول:" فأما الألوان العيوب، فنحو: الأحمر والأصفر والأعور والأحول، وما أشبه ذلك، لا تقول فيه ما أحمره، ولا ما أعوره قال الخليل رحمه الله: وذلك أنه ما كان من هذا لونًا أو عيبًا فقد ضارع الأسماء وصار خلقة كاليد والرجل والرأس، فلا تقل فيه ما أفعله كما لم اقل ما أيداه وما أرجله، وإنما تقول: ما أشد يده، وما أشد رجله... وأمّا الضرب الثاني: وهو ما زاد من الفعل على ثلاثة أحرف نحو: دحرج وضارب واستخرج وانطلق واغدودن الشعر إذا تم وطال، وافتقر، وكل ما لم أذكره مما جاوز الثلاثة، فهذا حكمه،..."[1].

ثم يقول بعد ذلك:"... واعلم: أن كا ما قلت فيه: ما أفعله، قلت فيه: أفعل به، وهذا أفعل من هذا، وما لم تقل فيه: ما أفعله لم تقل فيه: هذا أفعل من هذا ولا: أفعل به، تقول: زيد أفضل

[1] ابن السراج، الأصول 1/ 104.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من عمرو وأفضل بزيد، كما تقول: أفضله. وتقول: ما أشد حمرته وما أحسن بياضه وتقول على هذا: أشد ببياض زيد، وزيد أشد بياضًا من فلان"[1].

فنلاحظ هنا أن ابن السراج قد أدرج سمات اسم التفضيل التصريفية في مواضع متفرقة في أصوله، وأورده مع فعل التعجب، وذلك بالتمثيل له، وإظهار وأحكامه، وعليه يكون اسم التفضيل لا يصاغ إلا من فعل ثلاثي ليس بلون أو عيب، مثبت، مبني للمعلوم تام التصرف قابل للتفاوت.

**6- اسم المكان:**

المكان في اللغة الموضع، جاء في لسان العرب:" المَكَان المَوضِع، والجمع أمكنة كقذَال وأَقْذِلَة، وأَماكِن جمع الجمع"[2]، وهو اصطلاحا: اسم مشتق للدلالة على مكان وقوع الفعل، فزيدت الميم كما في المفعول لمناسبة بينهما، ولم تُزد الواو حتى لا يلتبس به[3].

ويشير ابن السراج إلى مفهوم اسم المكان بمصطلحين اثنين هما:

**أ- اسم المكان:**

اسم المكان من المصطلحات الناضجة في الاستعمال، ويدلّ على مفهومه بوضوح، ويعبّر عنه ابن السراج أيضًا بالصيغة البسيطة (المكان)، يقول:" ما كان يفعَل مفتوحًا **اسم مكان** على مثاله على القياس مفتوحًا، كما أن يفعِل كان فيه مكسورًا، وذلك قولك: شرب يشرَب، و**المكان**

---

[1] ابن السراج، الأصول 1/ 104.

[2] ابن منظور، لسان العرب، مادة:( مكن).

[3] انظر:العيني، بدر الدين، شرح المراح في التصريف، تحقيق: عبد الستّار جواد، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع،- القاهرة، ط1، 2007م، ص139.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مَشرب، ويلبَس والمكان مَلبَس"[1]، ويقول أيضًا:" قولك للمكان المَوعِد والموضع المَورد وفي المصدر المَوجدة والموعدة لأن هذا الباب يَفعَل منه لا يصرف إلى يَفعُل"[2].

**ب-موضع الفعل:**

**وموضع الفعل** مصطلح مركب تركيبًا إضافيًّا، وقد جاء واضحًا في دلالته على اسم المكان، فأخذ من المضاف دلالة المكان، وأخذ من المضاف إليه تخصيصًا لهذا المكان، وهو مكان وقوع الفعل، يقول ابن السراج:" وكذلك المُدقُ صار اسما كالجلمود، وكذلك المَقبُرة والمَشرقُة، وموضع الفعل، مَقبَرٌ، وكذلك المَشرُقة وهي الغرفة"[3]، ويقول أيضًا:" وهو ما كان على فَعَل يَفعَل، فإن **موضع الفعل** مَفعِل مثل يَفعِل، وذلك مَجلِس، ومَحبِس، والمصدر مَفعَل، وذلك قولهم: إن في ألف درهم لمَضرَبا"[4]، والذي اختصره أيضًا ابن السراج بالصيغة البسيطة (الموضع) في كتابه الأصول.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن ابن السراج كان تابِعًا لسيبويه في استعماله لهذين المصطلحين(اسم المكان، وموضع الفعل)، سواء أكان ذلك بلفظهما المركب أم البسيط[5].

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن ابن السراج لم يستعمل هذين المصطلحين بلفظهما المركب كثيرًا في الأصول، ولعل ذلك يعود إلى سمة الإيجاز في مصطلحي (المكان، والموضع) قياسا بهما؛ لذا أكثر من استعمالهما، إلا أنني أرى أن مصطلح (**المكان**) البسيط الذي كان أكثر

---

1 السراج، لأصول 3/ 141-142.

2 المصدر السابق 3/ 146.

3 المصدر السابق 3/ 143.

4 المصدر السابق 3/ 141.

5 انظر: سيبويه، الكتاب: 4/ 89،90.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المصطلحات تواترًا في هذا الباب الصرفي لم يكن جديرًا بالاستخدام؛ لتداخله مع مصطلح (المفعول فيه) أو (ظرف المكان)، إذ أشار ابن السراج والمتقدمون إلى هذا الظرف المكاني بمصطلح **(المكان)** البسيط، يقول سيبويه:" هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت"[1].

و**(الموضع)** المصطلح البسيط ليس مختصًا بهذا الباب الصرفي كذلك، إذ استعمله ابن السراج والمتقدمون للدلالة على المحل الإعرابي أيضًا، يقول سيبويه:" وتقول ما كلُّ {سَوداء} تمرةً ولا بيضاءَ شحمةٌ وإن شئت نصبتَ شحمةً وبيضاءُ في موضع جرٍّ كأنك أظهرت كلَّ فقلتَ ولا كلُّ بيضاءَ"[2]، ويقول ابن السراج:" إنما هو هل طعام، فموضع من طعام رفع بالإبتداء"[3]، ويقول أيضًا:" ويجوز أن تقول: سيرَ بزيدٍ، فتقيم (بزيد) مقام الفاعل، فيكون موضعه رفعًا"[4]، فالإشارة هنا واضحة إلى المحل الإعرابي بمصطلح (الموضع)، وبهذا يكون مصطلح **(اسم المكان)** المركب، ومثله **(موضع الفعل)** أجدر اصطلاحات هذا الباب استعمالاً، إذ اكتسبا بهذا التركيب تخصيصًا ووضوحًا دلاليًّا، وفي مرحلة لاحقة أصبح مصطلح (اسم المكان) هو الدارج عند المتأخرين من الصرفيين والنحاة[5].

وأما من حيث التعريف فابن السراج لم يقدم تعريفا **لاسم المكان**، وإنما اكتفى بذكر أوزانه وطرق وصول العرب إليه، وهي طريقة من طرائق تعريف المصطلحات عند المتقدمين، نحو:

---

1 سيبويه، الكتاب 1/ 403، 404، وانظر: ابن السراج، الأصول 1/ 197، 3/ 93.

2 سيبويه، الكتاب 1/ 65-66.

3 ابن السراج، الأصول 1/ 68.

4 المصدر السابق 1، 78، وانظر أيضًا: 1/ 50.

5 انظر:الصميري، التبصرة والتذكرة 777/2، وانظر: الزمخشري، المفصل في العربية، ص237، وانظر: الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 1/ 181.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ذكر صياغته من الثلاثي، فإذا جاء يَفعَل منه مفتوحًا أو مضمومًا فيكون على وزن مَفعَل، وأما إذا كان من فَعَل يفعِل فأن اسم المكان مَفعِل[1].

ويشير ابن السراج أيضًا إلى أن **(اسم المكان)** يصاغ مما جاوز الثلاثة إن كان مزيدًا أو غير مزيد، بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة، وفتح ما قبل الآخر، فهو يأتي على اسم المفعول، إذ يقول:" **فالمكان** والمصدر يبنى من جميع هذا بناء مفعول، وكان بناء المفعول أولى به، لأن المصدر مفعول، والمكان مفعول فيه، فيضمون أوله كما يضمون المفعول، كما أن أول بنات الثلاثة كأول المفعول منها في فتحه، إلا أنه على غير بنائه، وهو من الرباعي على بنائه يقولون **للمكان:** هذا مُخرجُنا ومُمسَانا..."[2].

**7- اسم الزمان:**

**الزمان لغة:** اسم لقليل الوقت وكثيره[3]، جاء في مقاييس اللغة:" الزاء والميم والنون أصلٌ واحدٌ يدلّ على وقت من الوقت. من ذلك الزَّمان، وهو الحين، قليله وكثيره"[4].

واسم الزمان اصطلاحًا: "هو الاسم المشتق الدال على زمن حدوث الفعل نحو مَطلِع"[5]، ويشتق على وزن مَفعَل أو مَفعِل من الفعل الثلاثي، ومن الفعل غير الثلاثي يأتي على وزن اسم المفعول منه.

---

1 انظر: ابن السراج، الأصول 3/ 141-142، 3/ 143.

2 ابن السراج، الأصول 3/ 149.

3 انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة: (زمن).

4 ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة: (زمن).

5 اللبدي، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 1985م ،ط1، ص123.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويشير ابن السراج إلى مفهوم اسم الزمان بمصطلحي **(الزمان)** و**(الحين)**، يقول: "اعلم: أنهم يشتقون للمكان والمصدر و**الزمان** من الثلاثي ولا يكاد يكون في الرباعي إلا قليلاً أو قياسًا. الأول: الثلاثي: يجيء على مثال الفعل المضارع على يفعِل ويفعَل، فتقع الميم موقع حرف المضارعة للفصل بين الاسم والفعل"[1]، ويقول أيضًا:" وقد جعلوا مَفعِل، يراد به **الحين** جعلوا الزمان كالمكان، وذلك قولهم: أتتِ الناقة على مضربِها، وأتت على مَنتجها، تريد **الحين**"[2].

ومصطلحا **(الزمان، والحين)** استخدمهما سيبويه في كتابه[3]، ويدلان على مفهومهما بوضوح، وقد توافرت فيهما سمة البساطة والإيجاز كذلك، إلا أن مصطلح **(الزمان)** متداخل مع (المفعول فيه) أو (ظرف الزمان)، إذ أشار به إلى ظرف الزمان في مواطن عديدة في كتاب الأصول[4]، ولا مُشاحة في الاصطلاح.

وابن السراج لم يضع تعريفا لاسم الزمان في كتاب الأصول، إلا أنه ذكر أوزانه الصرفية، وطرق العرب في الوصول إليه، كنوع من التعريف، وبيَّن أن اسم الزمان يصاغ من الأفعال على وزن مفعَل ومفعِل، ومن غير الثلاثي على وزن المفعول[5].

**8- اسم الآلة:**

على الرغم من جهود القدماء الكبيرة إلا أن حديثهم جاء مقتضبًا عن (اسم الآلة)، ولم يتوسعوا في البحث فيها كغيره من مباحث اللغة بحكم بساطة آليات الحياة القديمة، وعدم تعقدها

---

1 ابن السراج، الأصول 3/ 140.

2 المصدر السابق 3/ 141.

3 انظر: سيبويه، الكتاب 4/ 88.

4 انظر: ابن السراج، الأصول 1/ 190.

5 انظر: المصدر السابق 3/ 140-141، 149.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كما الآن، فأوجزوا فيه الكلام إيجازًا شديدًا، وبقي الحال عليه لدى المتأخرين على هذا النهج، فقيدوا مطلق اسم الآلة وأوزانها واستعمالها على وفق تصور الأقدمين[1].

واسم الآلة اصطلاحًا:" اسم مشتق من الفعل للآلة وصيغته مِفعَل"[2]. وقوله: صيغته (مِفعَل) إشارة إلى أن صيغة اسم الآلة القياسية تكون دائمًا بكسر الميم، وفتح العين(مِفعَال، ومِفعَل، ومِفعَلة)، قال الصرفيون: "المَفعِل للموضع، والمِفعَل للآلة، والفَعلة للمرة، والفِعلة للحالة، بكسر الفاء وهي النوع"[3].

ومصطلح (**اسم الآلة**) غير معروف لدى ابن السراج والمتقدمين عمومًا بمعناه الاصطلاحي هذا، إلا أن مفهومه كان حاضرًا ، وأشاروا إليه بمصطلح (**ما عالجت به**)[4]، وقد لاحظ ابن السراج غموضًا في دلالة هذا المصطلح، فشرع في توضيحه، وعقد بابا أسماه: باب ما عالجت به، يقول فيه:" المِقصّ الذي تقص به، والمَقصّ: المكان والمصدر، وكل شيء يُعالج به مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن، وذلك: مِخلب ومِنجل، ومِكسحَة ومِسلَّة، والمِصفى، والمِخرز، والمِخيط، ويجيء على مِفعال، نحو: مِقراض، ومِفتاح، ومِصباح، وقالوا: المِمفتح، والمِسرجة"[5]، وهو لم يأتِ بالشيء الجديد في حديثه الآنف، وإنما كان تابعًا لسيبويه[6].

وابن السراج كما هو ملاحظ يعرف اسم الآلة تعريفًا في ظاهره يستجيب لمكونات الحدّ الصحيح، فأتى بجنس بقوله: "كل شيء"، ويؤخذ على هذا الجنس أنه بعيد، فهو يصدق على الأسماء وغيرها، غير أن الأمثلة التي ساقها في هذا التعريف ساهمت في تقريبه وإزالة

---

[1] انظر: الأثري، محمد بهجة، نظرات فاحصة في قواعد رسم الكتابة العربية وضوابط اللغة، دار الشؤون الثقافية– بغداد، 1991م، ط1، ص 27.

[2] العيني، شرح المراح في التصريف، ص143.

[3] المرجع السابق ص 144.

[4] انظر: سيبويه، الكتاب 4/ 94–95، وانظر أيضًا: ابن السراج، الأصول 3/ 151.

[5] ابن السراج، الأصول 3/ 151.

[6] انظر: سيبويه، الكتاب، 4/ 95.



© Arabic Digital Library Yarmouk University

الغموض عنه، وذلك بإظهار أن المقصود هو المشتقات الاسمية دون غيرها، وتقييده أوزانها أيضا (مِفعَال، ومِفعَل، ومِفعَلة)، وفصلها عن سائر المشتقات بقوله:" يعالج به مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن"، فيقيدها بالدلالة التي تؤديها هذه المشتقات، وهي المعالجة.

وبهذا يكون (اسم الآلة) كما يعرفه ابن السراج والمتقدمون: صيغة صرفية قياسيّة، تدلّ على معنى المعالجة، حرفها الأول ميم مكسورة، سواء دخلتها هاء التأنيث أم لم تدخلها، وتأتي على أوزان ثلاث، وهي: مِفعَال، ومِفعَل، ومِفعَلة.

بقي أن نشير إلى أن مصطلح (الآلة) استخدمه ابن السراج، وأشار به إلى (حروف المعاني)، حيث يقول في باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل:" كَم، ومَن، ومَا، وكيفَ، ومتى، وأينَ، فأما (كم) فبينت لأنها وقعت موقع حرف الاستفهام وهو الألف، وأصل الاستفهام بحروف المعاني؛ لأنها آلة إذا أعلمت أن الخبر استخبارٌ:"[1]، وهذا ما وجدته عند المبرد في كتابه المقتضب أيضًا[2].

ويذكر المبرد (الأفعال) على أنها أدوات، يقول:" اعلم أن الأفعال أدوات للأسماء تعمل فيها؛ كما تعمل الحروف الناصبة والجارة، وإن كانت الأفعال أقوى في ذلك"[3]، ويشير إليها في موضع آخر بالآلة، يقول:" وقال قوم: لمّا كانت الأسماء هي التي يُخبر عنها، وإنما الأفعال آلة لها، جعلت لها على الأفعال فضيلةٌ تبيّن بها حال تمكنها"[4]، وعلى هذا الأساس يكون مصطلح (الآلة) الذي يعني به (الأداة) أيضًا، قد توسع عند المبرد ليشمل كل كلمة لها عمل، وتحدث أثرًا في غيرها من رفع أو نصب أو جرّ... .

---

[1] ابن السراج، الأصول 2/ 135.

[2] انظر: المبرد، المقتضب، 1/ 147.

[3] المصدر السابق 4/ 80.

[4] المصدر السابق 1/ 392.



© Arabic Digital Library Yarmouk University

## المبحث الثالث

## البنية العددية للأسماء

العدد "هو مقدار ما يعدّ ومبلغه"[1]، وللأسماء باعتبار العدد ثلاث حالات: المفرد- المثنى- الجمع.

وفيما يلي أقسامه عند ابن السراج مع بيان عبارته ومصطلحاته.

1- **المفرد:**

المفرد لغة، جاء في لسان العرب:" الفرد الذي لا نظير له... وقال الليث: الفَردُ ما كان وَحدَه... يقال فَرَدَ يَفرُدُ وأَفرَدتُهُ جعلته واحدًا"[2].

وهو في الاصطلاح "أن يدلّ مجموع اللفظ على معنًى، ولا يدلّ جزؤه على شيء من معناه، ولا على غيره، من حيث هو جزء له"[3]، وكان استعمال مصطلح المفرد الذي يقابل المثنى والجمع في أصول ابن السراج نادرًا جدًّا[4]، وكان يعبّر عنه بلفظ (الواحد)، والذي يقابله في المؤنث المفرد لفظ (الواحدة) أو (الموحدة)[5]، وهذا ما كان واردًا عند سيبويه والمبرد[6].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

1 ابن منظور، لسان العرب، مادة: ( عدد ).

2 نفس المصدر، مادة: ( فرد)

3 ابن يعس، شرح المفصل، 1/ 19.

4 انظر: ابن السراج، الأصول 1/ 45، 2/ 62، 66.

5 انظر: المصدر السابق 1/ 46، 47، 46. 257، 419.

6 انظر: سيبويه، الكتاب 1/ 17، وانظر: المبرد، المقتضب 3/ 40.

وأما من حيث التعريف فابن السراج والمتقدمون عمومًا لم يهتموا بصياغة تعريف اصطلاحي للمفرد في مؤلفاتهم النحوية، ولعل ذلك يعود إلى توسع مفهومه، إذ إنهم استعملوه للدلالة على غير مفهوم اصطلاحي، كما سنبين ذلك لاحقًا.

ومما يسجل هنا أن ابن السراج استخدم لفظ (**الرجل**) وأراد به (المفرد المذكر)، واستخدم في مقابله لفظ (**المرأة**) للدلالة على المفرد المؤنث، وهذا ما درج عليه المتقدمون في مؤلفاتهم[1]، وهذا استعمال غير دقيق من الناحية الدلالية، ويتنافى مع شروط المصطلح العلمي، وذلك أنه لا يحمل أيّ سمة من سمات المفهوم، فشكّل بذلك حالة من اللبس والغموض، ومن شأنها إرباك المتلقي في تحديد المفاهيم المقصودة، فمثل هذه الألفاظ في حقيقتها لا توحي إلى مصطلح يُشار به إلى مفهوم.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن مصطلح (المفرد) جاء عند المتقدمين متعدد الدلالة، فإلى جانب دلالته على معنى (الواحد) الذي يقابل في استخدامه مصطلحي المثنى والجمع، استُعمل أيضا للدلالة على العديد من المفاهيم النحوية، قال الإشبيلي (ت 688ه):" ومتى أطلقوا المفرد في باب المبتدأ، فإنما يريدون به ما ليس بجملة، ومتى أطلقوا المفرد في باب النداء، فإنما يريدون به ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف، ومتى أطلقوا المفرد في باب الإعراب، فإنما يريدون به ما ليس تثنية ولا جمع"[2].

---

[1] انظر سيبويه، الكتاب، 2/ 408،409، وانظر: المبرد، المقتضب 2/ 302، 305، وانظر: ابن السراج، الأصول 2/ 421، 422.

[2] ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد بن، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عيّاد بن عبد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي- بيروت، 1986م، ط1، 1/535-536.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتتبع الباحث هذا المصطلح في أصول ابن السراج، فكان عنده يدلّ على العديد من المفاهيم النحويّة، وهي على النحو الآتي:

1- جاء المفرد في كتاب الأصول مقابلاً للمضاف، وللاسم المقرون بحرف جر، في حديثه عن أسماء الأفعال، يقول:" وهذه الأسماء على ثلاثة أضرب: اسم مفرد، واسم مضاف، واسم استعمل مع حرف جر"[1]، ثم مثل له بقوله هلّمَ صَه... اسم مفرد.

2- جاء المفرد عنده في باب النداء مقابلاً للمضاف والشبيه بالمضاف، إذ يقول:" الأسماء المناداة تنقسم على ثلاثة أضرب: مفرد، ومضاف، ومضارع للمضاف بطوله"[2]، وهذا أيضا ما وجدته عنده في باب النفي بلا، فيقول:" واعلم أن المنفي في هذا الباب ينقسم أربعة أقسام: نكره مفردة غير موصوفة، ونكرة موصوفة، ونكرة مضافة، ومضارع للمضاف"[3].

3- جاء المفرد في الأصول مقابلاً للجملة أو شبه جملة، وجاء ذلك في حديثه عن خبر المبتدأ[4].

4- جاء المفرد مقابلا للمركب، وذلك في حديثه عن الأسماء المبنية التي تضارع الاسم المعرب، فقال:" هذه الأسماء على ضربين: مفرد ومركب"[5].

وعلى هذا الأساس نستطيع القول أن مصطلح (المفرد)، لم يكن مستقرًا في الاستعمال عند ابن السراج والمتقدمين من النحاة؛ إذ استعملوا إلى جانبه العديد من المصطلحات الأخرى، وجاء مصطلح (المفرد) أيضًا متعدد الدلالة عند المتقدمين والمتأخرين منهم، فالمفرد يقصد به ما

---

[1] ابن السراج، الأصول1/ 141.

[2] المصدر السابق 1/ 329.

[3] المصدر السابق 1/ 382.

[4] انظر: المصدر السابق 1/ 62.

[5] المصدر السابق 2/ 111.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقابل المثنى والجمع، كما يقصد به قسيم الجملة وشبه الجملة، كما يقصد به قسيم المركب الإضافي.

2- المثنى:

والمثنى لغة من ثني، "والاثنان ضعف الواحد، وثنيت الشيء جعلته اثنين، أو ضعّفته، وجاء القوم مَثْنى مَثْنى، أي اثنين اثنين"[1]، وأما اصطلاحًا: "ما وضع لاثنين، وكان اختصارًا للمتعاطفين، نحو: الزيدان، والهِندان"[2]، ويكون بزيادة ألف ونون في حالة الرفع وياء ونون في حالتي النصب والجر.

ومصطلح (المثنى) من المصطلحات المرحلة الأولى قد شاع في مؤلفات علماء هذه المرحلة دون استثناء إلى جانب لفظي التثنية والاثنين[3]، وما لاحظناه عند ابن السراج أنه أكثر من استخدام لفظ (التثنية والاثنين) في أصوله تعبيرًا عن المعنى الاصطلاحي، ولم يستخدم لفظ المثنى إلا نادرًا[4].

وأما من حيث التعريف فابن السراج لا يهتم بصياغة تعريف اصطلاحي للمثنى، وإنما يشرع في شرحه وتفصيل أحكامه دون أن يضع حدًّا له في كتابه الأصول، يقول:" إذا ثنيت الاسم المرفوع لحقته ألف ونون، فقلت: المسلمان والصالحان. وتلحقه في النصب والخفض ياء ونون، وما قبل الياء مفتوح ليستوي الجر والنصب"[5]، يقول أيضا في باب التثنية والجمع الذي

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، مادة (ثني).

[2] ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 30.

[3] انظر: سيبويه، الكتاب 1/ 17، 19، 23، 3/ 227، 391، وانظر أيضًا: المبرد، المقتضب 304/1، 394، 3/ 39، 40، وانظر: ابن السراج، الأصول 3/ 34، 68.

[4] انظر: ابن السراج، الأصول 1/ 46، 47، 49.

[5] المصدر السابق1/ 46.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على حدّ التثنية:" الأسماء المثناة والمجموعة على ضربين: صحاح ومعتلة، فأما الصحاح فقد تقدمت معرفتها..."[1]، وعليه يكون تعريف المثنى في الأصول بزيادة لاحقتين صرفيتين على الاسم المفرد، هما: الألف والنون في حال الرفع، والياء والنون في حالتي الجر والنصب.

**3- الجمع:**

الجمع لغة: "جمع الشيء عن تَفرِقه... والمجموع: الذي جُمع من هنا وههنا، وإن لم يجعل كالشيء الواحد... والجمع: مصدر قولك : جمعت الشيء"[2].

وفي الاصطلاح يعرّفه ابن عصفور (ت 669ه) بأنه :" ضمّ اسم إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ والمعاني أو كون الموجب للتسمية فيهما واحد"[3]، وينقسم نوعين هما: الجمع السالم، وجمع التكسير.

وجاءت المصطلحات التي أطلقها ابن السراج للدلالة على نوعي الجمع على النحو الأتي:

**1- الجمع السالم:**

السالم لغة من (سلم)، وهي في الأصل: السَّلامة يقال: سَلِمَ يسلَمُ سَلامًا وسَلَامَةً ، ومنه قيل للجنة : دار السَّلام لأنها دار السَّلامة من الآفات، ومعناه أيضًا: البراءة من العيوب[4].

---

[1] ابن السراج، الأصول 2/ 417، وانظر: 1/ 47.

[2] ابن منظور، لسان العرب، مادة: جمع.

[3] ابن عصفور الإشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد، شرح جمل الزجاجي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعار، دار الكتب العلمية- بيروت، 1998، ط1، 81/1.

[4] انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة: (سلم).



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأما اصطلاحًا فيعرفه ابو علي الفارسي(ت 377هـ) بقوله:" فهو الجمع الذي... يسلم فيه بناء الواحد، كما يسلم في التثنية، ولا يغير نظمه عمّا كان عليه الإفراد"[1]، ومن هنا يظهر التعالق ما بين المصطلح ومدلوله اللغوي، وذلك أن هذا النوع من الجموع سميّ سالمًا لأن صيغة مفرده تسلم عند الجمع.

وقد اكتفى سيبويه والمبرد بالإشارة إلى آلية صياغة الجمع السالم، المقرونة بالتمثيل، ومن دون أن يهتما بصياغة تعريفه الاصطلاحي[2]، وأما ابن السراج تميّز عن سابقيه، بوضع حدّ لهذا النوع من الجموع، وذلك بقوله:" فجمع السَّلامة هو الذي يسلم فيه بناء الواحد، وتزيد عليه واوًا ونونًا أو ياء ونونًا نحو، مسلمين، ومسلمون، ألا ترى أنك سلمت فيه بناء مسلم، فلم تغير شيئا من نضده وألحقته واوًا ونونًا أو ياء ونونًا كما فعلت في التثنية"[3]، فيشير هنا إلى أن هذا الجمع يسلم فيه بناء وحده من التغير، وذلك بزيادة لاحقتي الجمع: الواو والنون أو الياء والنون على آخر مفرده، ومثل هذا وجدت في تعريفه للجمع المؤنث السالم[4].

ومصطلح (الجمع السالم) بصيغته الناضجة كان مستعملاً عند ابن السراج، قال:" كما استوى النصب والخفض في تثنية الاسم، وتبع النصب الجزم لأن الجزم يخص الأفعال ولا يكون إلا فيها كما تبع النصب الخفض في تثنية الاسماء **وجمعها السالم**"[5]، غير أن هذا المصطلح لم يكن مستقرًا عنده، فورد على غير صورة مركبة في كتاب الأصول، نحو:

---

[1] أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، ص21.

[2] انظر: سيبويه، الكتاب 1/ 18، وانظر: المبرد، المقتضب 1/ 143.

[3] ابن السرج، الأصول 1/ 46، وانظر: 1/ 146.

[4] انظر: المصدر السابق 1/ 48.

[5] المصدر السابق 1/ 49.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- "**جمع السَّلامة**"[1].

- "**الجمع المسلَّم**"[2].

ولعل المبرد هو أول من استخدم هذا المصطلح إلى جانب مصطلح (الجمع الصحيح) الذي يقابله في الاستعمال في كتاب سيبويه، للدلالة عن هذا النوع من الجموع[3]، وقد تطور منه مصطلح (الجمع السالم) بصورته الناضجة والمستقرة، وأصبح قارًا في الاستعمال عند اللاحقين، يقول المبرد:" فإن أردت **الجمع المسلَّم**، وعنيت مذكرًا قلت: قَدَمون: كما تقول: في حَسَن اسم رجل: حَسَنُون، وعلى ما بيّنت لك يجري الجمع في **المسلّم المؤنث**"[4]، إلا أن هذا الاستخدام لهذا المصطلح بقي قليلاً نادرًا في المقتضب، وما تميّز به ابن السراج هو الترويج لهذا المصطلح واستخدامه بكثرة مطّردة في الأصول.

ومما يُشار إليه أن ابن السراج على غير عادته، لم يستخدم مصطلح سيبويه (الجمع الصحيح) في كتاب الأصول، مفضلاً عليه مصطلح (الجمع السالم)، ولعلّ ذلك يعود إلى قناعته بأن هذا المصطلح الأخير أكثر اختصاصًا وانسجامًا مع مفهومه، وذلك أن (الصحيح) في الاستعمال الاصطلاحي يقابل (المعتل)، وهو ما استخدم في باب (الصحيح والمعتل) من الأفعال والأسماء.

وإلى جانب هذا المصطلح كان ابن السراج يستخدم غير مصطلح للدلالة على هذا النوع من الجموع في كتابه الأصول، وهي:

---

[1] المصدر السابق 1/ 46.

[2] المصدر السابق 1/ 46.

[3] انظر: سيبويه، الكتاب 3/ 409، وانظر: المبرد، المقتضب 2/ 219.

[4] المبرد، المقتضب 222/2.



© Arabic Digital Library Yarmouk University

- **الجمع على حد التثنية**[1]، واستخدم هذا المصطلح أيضًا سيبويه والمبرد[2]، وقد دمج ابن السراج هذا المصطلح ومصطلح (الجمع السالم) في عبارة واحدة، ولعلّ في ذلك إشارة إلى حالة الترادف بينهما، فقال:" الجمع السالم الذي على حدّ التثنية"[3].
- **الجمع بالألف والتاء/ الواو والنون**[4]، وهذا المصطلح وارد في الاستخدام عند سيبويه والمبرد[5].

فمصطلحات (الجمع السالم) في أصول ابن السراج متعددة، فشكلت بذلك عائقًا في استعمالها، وطبيعة المرحلة اللغوية آنذاك فقد فرضت سمة التعدد والتداخل في المصطلحات اللغوية عموما، إذ لم يكن اهتمام العلماء منصبا على توحيد المصطلحات في الأبواب النحوية والصرفية بقدر اهتماهم بتوضيح هذه المصطلحات وما يندرج تحتها من أصول وقواعد لغوية.

وإن أمعنا النظر في مصطلحات هذا الباب نجد أن الترادف قد يكون مقصودًا فيها، إذ إن بعضا من هذه المصطلحات جاءت لتحمل بعضًا من السمات التعريفية لهذا الجمع، وإيصال صورة تقريبية لمفهومه[6]، ففي مصطلح: **(الجمع المسلَّم)** أو **(جمع السَّلامة)** إشارة إلى أن هذا الجمع قد سلم مفرده من التغيير، فحمل هذا المصطلح أهم سمة من سمات مفهومه وهي بقاؤه سالمًا.

وأما في مصطلح: (الجمع الذي على حد التثنية) إشارة إلى أن هذا الجمع يجمع كالتثنية، وذلك بإضافة لاحقتين على آخر المفرد كما في المثنى، وبهذا المصطلح عمد المتقدمون إلى

---

[1] انظر: ابن السراج، الأصول 1/ 136.

[2] انظر: سيبويه، الكتاب 3/ 392، وانظر: المبرد، المقتضب 1/ 143.

[3] ابن السراج، الأصول 1/ 136.

[4] انظر: المصدر السابق 422/2، 423.

[5] انظر: سيبويه، الكتاب 2/ 43، وانظر: المبرد، المقتضب 2/ 220.

[6] القرقز، المصطلح الصرفي في كتاب سيبويه، ص98.



© Arabic Digital Library Yarmouk University

إيجاد روابط بين الأبواب الصرفية تسهّل على المتعلمين تناول المادة العلمية، وربط بعضها ببعض، ويظهر هذا المنهج في قول المبرد:" لأن هذا الجمع على حد التثنية، وهو الجمع الصحيح. وإنما كان كذلك؛ لأنك إذا ذكرت الواحد، نحو قولك: مُسلّم ثم ثنّيته أدّيت بناءه كما كان، ثم زدت عليه ألفاً، نوناً، أو ياء ونوناً فإذا جمعته على هذا الحدّ أديت بناءه أيضًا، ثم زدت عليه واوًا، ونونًا، أو ياء ونونًا، ولم تغيّر بناء الواحد عمّا كان عليه"[1]، فالجمع الذي على حدّ التثنية، هو الجمع الذي يسلم فيه بناء المفرد كما يسلم في المثنى.

وفي مصطلح: **الجمع بالواو والنون/ والألف والتاء**، إشارة إلى واحدة من أهم سمات هذا المصطلح التصريفية أيضًا، وذلك أن هذا الجمع يكون بإضافة لاحقتين صرفيتين على آخر مفرده، لإعطاء معنى الجمع.

وبهذا يكون ابن السراج قد عرّف الجمع السالم، وأشار إلى العديد من سماته التصريفية وخصائصه اللغوية بنوعيه: المذكر والمؤنث، وأن بعضًا من هذه السمات والخصائص جاءت محمَّلة في مصطلحات هذا النوع من الجمع وعباراته.

**1- جمع التكسير:**

التكسير لغة: مصدر كسَّرَ، وكسَّرَ الشيء بالغ في كسره، و(كسر) أصل صحيح يدل هَشم الشيء وهَضمِه[2]، وأما اصطلاحًا، " فجمع التكسير ما تغير فيه بناء الواحد ليدلّ تغيره على أن المراد به أكثر من اثنين، وربما جاء ما ظاهره ذلك، ولكن يقوم الدليل على أنه ليس بجمع تكسير، وعلى أنه ليس بمبني على واحد غير الجمع، كَركب"[3].

---

[1] المبرد، المقتضب 1/ 143-144، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل 5/ 2.

[2] انظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة: (كسر).

[3] الشلوبيني، علي عمر بن محمد بن عمر الإشبيلي، التوطئة، تحقيق: يوسف أحمد المطوّع، دار الكتب- مصر، 1980م، ط2، ص126.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويفرد ابن السراج بابًا تحت عنوان **جمع التكسير**[1]، ويعرفه بقوله:" وجمع التكسير هو الذي يغير فيه بناء الواحد، مثل جمل وأجمال، ودرهم ودراهم"[2]، يعلل سبب تسميته بجمع التكسير بقوله:" هذا الجمع يسمى مكسرًا، لأن بناء الواحد فيه قد تغير عما كان عليه، فكأنه قد كسر، لأن كسر كل شيء تغييره عما كان عليه"[3]، ويستفاد من هذا أن جمع التكسير هو الجمع الذي يتغير فيه بناء المفرد، وعلى هذا جرى أكثر العلماء في تعريفهم هذا النوع من الجموع[4].

ومن الملاحظ أيضا أن مصطلح (جمع التكسير) الناضج كان مستخدمًا عند ابن السراج، حيث أفرد له بابًا تحت هذا العنوان[5]، غير أن المادة المصطلحية في هذه المرحلة المبكرة لم تكن مستقرة بعد، إذ يرد المصطلح الواحد على غير صورة، فيظهر هذا المصطلح في الأصول على النحو الآتي:

- "التكسير"[6].
- "الجمع المكسر"[7].
- "جمع يجوز تكسيره"[8].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] انظر: ابن السراج، الأصول 429/ 2.

[2] المصدر السابق 47/ 1.

[3] ابن السراج، الأصول 429/ 2

[4] انظر: الزبيدي، الواضح في علم العربية، ص102، وانظر أيضًا: ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، تحقيق: سميح مغلي، دار مجدلاوي للنشر- عمان، 1998م، ص27، وانظر أيضًا: الحريري، القاسم بن علي، شرح ملحة الإعراب، تحقيق: فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد- الأردن،1991م، ط1، ص52، وانظر: الأردبيلي، شرح الأنموذج في النحو، ص98.

[5] انظر: ابن السراج، الأصول 2/ 429.

[6] المصدر السابق 422/2.

[7] المصدر السابق 1/ 136.

[8] المصدر السابق 2/ 423.

وهذه العبارات أو قريب منها استخدمها المتقدمون على ابن السراج للدلالة على جمع التكسير في مؤلفاتهم[1].

وابن السراج يستخدم مصطلحًا آخر يدل به على هذا النوع من الجمع هو: "**ما يجمع بغير الواو والنون**"[2]، وهذا الاستخدام وارد عند سيبويه أيضا[3].

وهذا المصطلح في حقيقته امتداد لمصطلح (**الجمع بالواو والنون**) الذي يشار به إلى (الجمع السالم)، وذلك بإضافة لفظة (غير)، يكتسب معها المصطلح الجديد دلالة جديدة مغايرة تماما لدلالته الأولى، ولعلهم يحاولون في هذا إيجاد سمة فارقة تميزه عن النوع الآخر من الجمع، غير أنهم لم يكونوا موفقين في استخدامه إلى حدّ ما؛ لتداخله مع نوع آخر من أنواع الجمع السالم هو جمع المؤنث الذي يجمع أيضًا بغير الواو والنون.

وبقي أن نشير إلى أن (جمع التكسير) له أوزان صرفية كثيرة، وهذه الأوزان منها ما يدل على جمع الكثرة، ومنها ما هو خاص بجمع القلة، وجمع الكثرة وهو ما يدلّ على عدد يزيد على العشرة، وقيل على عدد يزيد على ثلاثة، ما عدا صيغ منتهى الجموع التي تدلّ على عدد يزيد على العشرة[4]، وأما جمع القلة، فهو الذي يدلّ على عدد محدد لا يقلّ عن ثلاثة، ولا يزيد عن عشرة[5].

ويرد المصطلح الدالّ على جمع الكثرة والقلة في أصول ابن السراج على العديد من الصور التركيبية، فجموع القلة ترد على النحو الآتي:

---

[1] انظر: سيبويه، الكتاب 4/ 248، 3/ 573.

[2] ابن السراج، الأصول 1/136

[3] انظر: سيبويه، الكتاب 2/ 43.

[4] انظر: يعقوب، معجم الأوزان الصرفية، ص 102.

[5] المرجع السابق، ص102.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- "ما بني للأقل من العدد"[1].

- "بناء الأقل"[2].

- "لأقل العدد"[3].

- "القليل"[4].

وهذه المصطلحات استخدمها بلفظها او قريبًا منها المتقدمون من النحاة[5]، وعليه يكون ابن السراج والمتقدمون ينوعون في صور هذا المصطلح، وكلها تشير إلى سمة تعريفية واحدة، وهي دلالتها على الأبنية التي تجمع لأقل العدد، وهذا التنوع في صور المصطلح عند المتقدمين، يعود إلى عدم استقرار المادة المصطلحية، وعدم نضج الفكر المصطلحي عند شيوخ العربية وأساتذتها الأوائل، ومن الملاحظ أيضًا أن المصطلح البسيط (القليل) كان أكثر المصطلحات تواترًا في هذا الباب، لما يتوافر فيه من مرونة تساعد على عرض المادة العلمية بعيدًا عن التعقيد والتكرار الممل، وهذا ما لوحظ أيضا في المصطلح الدال على جمع الكثرة في أصول ابن السراج، من حيث تعدد صور المصطلح الدال على أبنية هذا النوع من الجموع، أو من حيث تواتر استعمالهم للمصطلح (**الكثير**) البسيط [6].

© Arabic Digital Library Yarmouk University

---

[1] ابن السراج، الأصول 2/ 430.

[2] المصدر السابق 2/ 430

[3] المصدر السابق 2/ 432.

[4] ابن السراج، الأصول 2/ 433.

[5] انظر: سيبويه، الكتاب 221/3، 574.

[6] انظر: ابن السراج، الأصول 2/ 424، 428،433،434، 440.

## المبحث الرابع

## الاسم المقصور والمنقوص والممدود

سأتناول في هذا الجزء من الدراسة المصطلحات التي استعملها ابن السراج للدلالة على الأسماء (المقصورة، والمنقوصة، والممدودة)، والوقوف على مفاهيمها في كتاب الأصول، ومقابلتها باصطلاحات المتقدمين من النحاة.

- **المقصور والمنقوص:**

المقصور لغة: من الحبس، "ومنه قوله تعالى:(( **حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ**))[1]، أي محبوسات في خيام من الدر"[2].

والاسم المقصور اصطلاحًا:" هو اسم معرب بدخول العامل، آخره ألف لازمة، كالفتى والعصا"[3]، وهذه الألف لا تكون أصلية أبدًا، وإنما تكون منقلبة عن واو، أو عن ياء، ومزيدة للتأنيث، أو مزيدة للإلحاق، ويعلل جمهور النحاة تسمية (المقصور) بذلك لأنه قصر عن الهمزة أي حبس، فليس بعد الهمزة الألف فتمد. بمعنى أنه لا يمد إلا بمقدار ما في ألفه من لين، لأنها قد تحذف لوجود التنوين أو الساكن بعدها فيقصر الاسم[4].

**والمنقوص** كل اسم معرب في آخره ياء لازمة، والحرف الذي قبلها مكسور، نحو: القاضي، والحامي[5]، وقد يسمى أيضًا المعتل المنقوص، وعلى هذا يكون الفرق ما بين

---

[1] سورة الرحمن: الآية 72.

[2] ابن منظور، لسان العرب: مادة (قصر).

[3] الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، ص 119.

[4] انظر: الصميري، التبصرة والتذكرة، 2/ 608.

[5] انظر: الفاكهي، شرح كتاب الحدود النحوية، ص121.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مصطلحي المقصور والمنقوص واضح، فالمقصور خاص بالأسماء المنتهية بالألف مفتوح ما قبلها منقلبة، وأما المنقوص مصطلح يطلق على الأسماء المنتهية بالياء المكسور ما قبلها، فلا علاقة تربط المصطلحين ببعضهما.

والمتتبع لحركة الاصطلاح اللغوي في مراحله الأولى، يجد أن مصطلحي المنقوص والمقصور استعملا من قبيل المصطلحات المترادفة، ولم يفرق المتقدمون بين دلاتيهما، فشاع في كتاب سيبويه التعبير بالمنقوص ويعني به الاسم المقصور[1]، ويقول ابن السراج مثلا:" ومن المنقوص ما لا يعلم أنه منقوص إلا بالسماع نحو: قفا، ورحى، وقد يستدل بالجمع إذا سمعت أرحاء وأقفاء علمت أنه جمع لمنقوص وهذا بين بالجمع"[2]، فنلاحظ أنه جاء بمصطلح المنقوص وعبر به عن الاسم المقصور، ثم يقول:" وكل جماعة واحدها فِعلة أو فُعلَة فهي مقصورة نحو: عُرة وعُرىً، وفرية وفِرىً"[3]، فكان مصطلح المقصور دالاً على الاسم المنتهي بالألف مفتوحًا ما قبلها منقلبة عن ياء أو واو في موضع آخر.

وفسر ابن ولاد(ت332ه) في كتابه (المقصور والممدود) سبب تسمية المقصور منقوصًا قياسا على أصل الاعتلال[4]، فقال:" فأما المقصور الذي يسمى منقوصًا فهو ما كانت ألفه التي في آخره مبدلة من ياء أو واو وانفتح ما قبلها، وكانت في موضع حركة، فأبدل منها ألف نحو (ملهى) ألفه مبدلة من واو لأنه من اللهو"[5]، ثم يقول بعد ذلك: "فكل منقوص مقصور لأن آخره

---

[1] انظر: سيبويه، الكتاب 3/ 309، 342، 344، 386، 387.

[2] ابن السراج، الأصول 2/ 416.

[3] المصدر السابق 2/ 416.

[4] انظر: القوزي، عوض، المصطلح النحوي البصري: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، الناشر: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض- الرياض، ط1، 1981م، ص 162.

[5] التميمي، أبو العباس بن ولّاد، كتاب المقصور والممدود، تحقيق: بولس برونله (paul bronnle )، مطبعة ليدن- لندن،1900م، ص4.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ألف، وليس كل مقصور منقوصًا، المنقوص هو ما ذكرنا ممّا آخره ألف مُبدلة من ياء أو واو لانفتتاح ما قبلها وتَحَرُّكها وليست كلّ ألف في آخر الاسم تكون هكذا"[1].

وابن السراج يعد الأسماء المبنية على حرفين نحو: ( يد ودم وأخ وأب ) أسماء منقوصة، يقول في باب التحقير:" الثالث من القسمة الأولى، وهو المنقوص: وهو على سبعة أضرب: الأول: ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين. الثاني: ما ذهبت عينه، الثالث: ما ذهبت لامه..."[2]، فنلاحظ أن ابن السراج قد نظر إلى البنية الصرفية لا إلى الاعتلال، وهذا ما وجدته عند المبرد أيضًا، يقول:" وأما قولك: هذا فوزيد – ثم تبدل فتقول: فم فهذا بمنزلة تثقيلك لو ثقلت، لأنه إذا كان على حرفين ليس أحدهما حرف لين كان على مثالٍ تكون الأسماء المنقوصة عليه، وإنما أصله فوه فاعلم، وجمعه أفواه، كقولك: ثوب وأثواب، وحوض وأحواض. على ذلك: ما تفوهت بكلمة"[3].

وبهذا يكون مصطلح (المقصور والمنقوص) قد تداخلا في دلالتهما عند ابن السراج والمتقدمين عموما، فجاء استعمالهما من قبيل المصطلحات المترادفة، ومن الإنصاف الإشارة إلى أن المبرد من المتقدمين التزم في دلالة (المقصور) على الأسماء المنتهية بالألف مفتوح ما قبلها منقلبة عن ياء أو واو، دون تداخل مع مصطلح المنقوص، ودرس هذا النوع من الأسماء تحت باب (المقصور والممدود)، وعرفه بقوله:" فأما المقصور فكل واو أو ياء وقعت بعد فتحة. وذلك؛ نحو: مغزًى؛ لأنه مفعل. فلما كانت الواو بعد فتحة، وكانت في موضع حركة انقلبت ألفًا؛

---

[1] ابن ولّاد، كتاب المقصور والممدود، ص5.

[2] ابن السراج، الأصول 3/ 54، وانظر: 2/ 84.

[3] المبرد، المقتضب 1/ 374.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كما تقول: غزا، ورمى فتقلب الواو والياء ألفًا، ولا تنقلب واحدةٌ منهما في هذا الموضع إلا والفتح قبلها إذا كانت في موضع حركة"[1].

والمنقوص من المصطلحات المتعددة الدلالة عند ابن السراج أيضًا، فإلى جانب دلالته على الأسماء المقصورة، جاء دالاً على الأسماء المبنية على حرفين نحو: دم وأخ وأب..، وهذا ما وجدته عند المبرد أيضًا[2].

- **الاسم الممدود:**

الممدود لغة، من الجذب والمطل، جاء في لسان العرب:" مدَّه يَمُدُّه مدًّا، ومدَّ به فامتَدَّ، ومَدَّدَه فَتَمدّدَ، وتَمَدّدنَاه بيننا: مَدَدنَاه. وفلان يُماذُّ فلانًا أي يُماطِله ويُجَاذِبُه"[3].

والاسم الممدود اصطلاحًا:" هو كل اسم معرب آخره همزة وقعت كصحراء، وحمرا"[4]، وقد سمي الممدود لأن ألفه قد تلتها همزة سببت له المد.

ويظهر التعالق والترابط ما بين المعنيين: اللغوي والاصطلاحي، إذ إن المقطع الصوتي المكون من الألف والهمزة يقتضي ضرورة مطل ومدّ الصوت عند النطق به.

ولم يكن هذا المصطلح مستقرًا تمامًا عند سيبويه، إذ أشار إليه في أحيان قليلة بمصطلح (الممطول) أيضا[5]، ويعرفه بقوله:" وأما الممدود فكل شيء وقعت ياؤه أو واوه بعد ألف"[6]،

---

[1] المقتضب، المبرد 3/ 79، وانظر: 1/ 258.

[2] انظر: المقتضب، المبرد 1/ 374.

[3] ابن منظور، لسان العرب، مادة: (مدد).

[4] الفاكهي، شرح كتاب الحدود النحوية، ص 120.

[5] انظر: سيبويه، الكتاب 4/ 438.

[6] المصدر السابق 3/ 539.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وابن السراج لا يأتي بجديد في أمر تعريفه، ويعرفه بقوله:" أما الممدود فكل شيء ياؤه أو واوه بعد ألف، فمنها ما يعلم أنه ممدود في كل شيء نحو: الاستسقاء... ومما يعلم أنه أن تجد المصدر مضموم الأول، ويكون للصوت، وذلك نحو: العُواء "[1]، ولا شك أن ما يقصدانه سيبويه وابن السراج بالياء والواو، أصلي الهمزة قبل انقلابهما، وتعريف الاسم الممدود في هذه المرحلة المبكرة من عمر الدراسات اللغوية دليل على رسوخه مصطلحًا صرفيًّا دالاً على مفهومه بوضوح.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[1] ابن السراج، الأصول 2/ 416.

## المبحث الخامس

## التصغير/ التحقير

مصطلح التصغير من المصطلحات الناضجة والمستقرة في الدرس اللغوي القديم وبقي مستخدما إلى يومنا هذا، والتصغير لغة: ضد الكبر، ويشير إلى القلة قَدرًا وحجمًا ، وهو مصدر صغرته تصغيرًا، " والصِّغَر والصَّغارة خِلاف العِظم، وقيل الصِّغر في الجِرم، والصَّغارة في القَدرِ... والصَّاغِر: الراضي بالذلّ والضيم "[1].

وعرّف ابن السراج التصغير بقوله:" شيء اجتزئ به عن وصف الاسم المصغر وبني أوله على الضم، وجعل ثالثه ياء ساكنة قبلها فتحة"[2]، فيكون بهذا عرف التصغير تعريفا دلاليًّا وبالإشارة إلى صياغته الشكلية، فهو وصف يدل على معنى التقليل ويكون بضم أوله، وزيادة ياء ساكنة بعد الحرف الثاني مفتوح ما قبلها، وهذا التعريف في ظاهره يستجيب لمكونات الحدّ الصحيح، فأشار إلى جنس بقوله:" شي"، وفصل بقوله:" اجتزئ به عن وصف الاسم المصغر" بمعنى أن الاسم المصغر وصف يدل على معنى التقليل، وقوله" **شيء** " لا يوحي إلى بنية أو صيغة، فهو جنس بعيد، إلا أنه تدارك هذا النقص بوصف الاسم المصغّر وتحديد معالمه الشكلية كنوع من التوضيح.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، مادة: (صغر).

[2] ابن السراج، لأصول 3/ 36.

وما يلاحظ عند ابن السراج أنه درس موضوعات التصغير تحت عنوان باب التحقير[1]، فهو يرادف ما بين المصطلحين، يقول مثلا:" ولا يجوز أن يصغر اسم يكون على أقل من ثلاثة أحرف"[2].

والمصطلحان كلاهما مستخدمان عند المتقدمين في باب واحد، إذ تناول سيبويه قضايا التصغير تحت عنوان باب التصغير[3]، ويعرفه باظهار أوزانه من الثلاثي والرباعي، يقول:" اعلم أن التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة على فُعَيل، وفُعَيعِل، وفُعَيعِيل"[4]، وسمّاه التحقير، يقول:" وإنما فُعل ذلك لأنّك تكسر الاسم في التحقير كما تكسره في الجمع"[5].

واستخدم المبرد أيضًا مصطلحي التصغير والتحقير، وعقد لذلك بابًا تحت عنوان" هذا باب التصغير وشرح أبوابه ومذاهبه"[6]، وإلى جانبه كان المبرد يستخدم مصطلح التحقير في كثير من المواضع، يقول مثلا: "هذا باب تحقير بنات الخمسة"[7]، ويقول في موضع آخر:" هذا باب ما يحقر على مثال جمعه على القياس لا على المستعمل"[8].

والجدير بالملاحظة أن ابن السراج كان استخدامه لمصطلح (**التحقير**) أكثر من استخدامه لمصطلح (**التصغير**) في كتاب الأصول، لعل ذلك يعود "إلى أن التحقير معنى من المعاني التي يخرج إليها التصغير، بل هو المعنى الأكثر شيوعا في الاستخدام"[9].

---

[1] انظر: المصدر السابق 3/ 36.

[2] المصدر السابق 3/ 36.

[3] انظر: سيبويه، الكتاب 3/ 415.

[4] المصدر السابق 3/ 415.

[5] المصدر السابق 3/ 417.

[6] المبرد، المقتضب 2 / 234.

[7] المصدر السابق 2/ 247.

[8] المصدر السابق 2/ 255.

[9] القرقز، المصطلح الصرفي في كتاب سيبويه، ص18.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## المبحث السادس

## النسبة

النَّسبُ في اللغة: مصدر الانتساب، وهو القرابة، ويكون بالآباء، ويكون إلى البلاد[1].

والنسب في الاصطلاح:" إلحاق ياء مشددة مكسورًا ما قبلها على آخر الاسم ليدل على نسبته إلى المجرد عنها"[2]، ويصطلح عليه أيضًا بالإضافة.

وجاء تعريف (النسب) عند ابن السراج والمتقدمين بتحديد معالمه الشكلية دون الالتفات إلى جانبه الدلالي، يقول ابن السراج:" هو أن يضيف الاسم إلى رجل أو بلد أو حي أو قبيلة، ويكون جميع ما ينسب إليه على لفظ والواحد المذكر، فإن نسبت شيئًا من الأسماء إلى واحد من هذه زدت في آخره ياءين، الأولى منها ساكنة مدغمة في الأخرى، وكسرت لها ما قبلها"[3].

والنسب كما يعرفه ابن السراج، يكون بزيادة ياء مشددة إلى الاسم المنسوب إليه، تكون الأولى ساكنة ومدغمة في الثانية مكسور ما قبلها.

ويدرس ابن السراج موضوعات النسب تحت عنوان (ذكر النسب)[4]، وجاء مصطلح **(الإضافة)** بمعنى النسب عنده أيضًا، فقال مثلا:" هَاشِمِي، وبَكرِي، وزَيدِي، وسَعدِي، وتَميمِي، وقَيسِي، ومصرِي، فجميع هذا قد سلم منها بناء الاسم، وردت عليه ياء الإضافة ــ أي النسب – وكسرت للياء ما قبلها"[5]، وقال في موضع آخر:" الإضافة إلى كل شيء للياء والواو التي فيها لامات من الثلاثي، تقول هُدى هُدوِيٌّ، وفي حَصى حَصَوِيٌّ ورحا: رَحَوِيٌّ"[6].

---

[1] انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة: (نسب).

[2] الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، ص304.

[3] ابن السرج، الأصول 3/ 63، وانظر أيضًا: سيبويه، الكتاب 3/ 335، وانظر: المبرد، المقتضب 3/ 133.

[4] ابن السراج، الأصول 3/ 63.

[5] المصدر السابق والصفحة.

[6] المصدر السابق 3/ 65.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتناول سيبويه هذا المفهوم تحت هذين المصطلحين، وأشار إلى حالة الترادف بينهما، فقال:" هذا باب الإضافة، وهو باب النسب"[1]، وهذا ما وجدته عند المبرد أيضًا[2].

وهكذا استخدم النحاة مصطلحي النسب والإضافة للدلالة على مفهوم واحد، وأشاروا كذلك إلى ياء النسب بياء الإضافة، وعقد ابن السراج مبحثًا تناول فيه" ما تحذف منه ياء الإضافة"[3].

ومصطلح (الإضافة) جاء في الاستعمال مزدوج الدلالة، إذ جاء يتضمن معنى الإضافة أيضًا التي هي نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبدًا[4]، وهو ما يقصد به النحويون اليوم بالتركيب الإضافيّ، وقد جاء هذا التعدد في دلالة هذا المصطلح عند المتقدمين عمومًا[5]، وقد ظل هذا الاستخدام – أي المزاوجة بين المصطلحين: (النسب والإضافة) حتى فترة متأخرة نسبيًّا، إلى أن تدارك النحاة هذا التداخل لاحقًا، واستعملوا مصطلح (النسب) مطلقًا[6]، وأشار الأنباري (577ه) إلى أن المتقدمين استعملوا لفظ الإضافة في باب النسب تشبيها بياء الإضافة، فقال:" إن قال قائل لِمَ زيدت الياء في النسب مشدَّدة مكسورًا ما قبلها، نحو: يديٌّ وعمريٌّ، وبغداديٌّ...، قيل: أولا إنما كانت ياءً تشبيهًا بياء الإضافة، ولذلك كان المتقدمون من النحويين يترجمونه بباب الإضافة؛ وكانت الياء مشدَّدة لأن النسب أبلغ من الإضافة"[7].

---

[1] سيبويه، الكتاب 3/ 335.

[2] انظر: المبرد، المقتضب 3/ 133.

[3] ابن السراج، الأصول 3/ 83.

[4] انظر: اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص136.

[5] انظر: سيبويه، الكتاب 2/ 177، 2/ 215، وانظر: المبرد، المقتضب 2/ 185، 4/ 126، وانظر: ابن السراج، الأصول 1/ 225، 2/ 3.

[6] انظر: الحيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو، ص209، وانظر: الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب 2/ 4، وانظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب 4/ 1799.

[7] أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1998م، ص 186-187.



© Arabic Digital Library Yarmouk University

# الفصل الثاني

## الأفعال ومصطلحاتها عند ابن السراج

يبحث هذا الفصل في مصطلحات الأفعال الصرفية عند ابن السراج في كتابه (الأصول في النحو)، وقد لاحظت أن هذا الفصل يمتاز بتعدد المصطلح الدّال على الأفعال وتداخله، ولذا فقد وجدت لزاما على هذه الدراسة أن نفصله على الصورة الآتية:

المبحث الأول: تعريف الفعل

المبحث الثاني: الفعل من حيث الزمان

- الفعل الماضي
- الفعل المضارع( الحاضر، المستقبل)
- فعل الأمر( المستقبل)

المبحث الثالث: الفعل من حيث الجمود والتصرف

المبحث الرابع: الفعل المزيد والفعل المجرد

- مصطلحات معاني الزيادات

المبحث الخامس: الفعل من حيث اللزوم التعدي

المبحث السادس: الفعل المبني للمفعول

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## المبحث الأول

## تعــريف الفعل

الفعل في اللغة: كناية عن كل عمل متعدّ أو غير متعدّ، فعلَ يفعلُ فعلاً[1]، أو كما قال ابن هشام: "نَفسُ الحدث الذي يحدثه الفاعل: من قيام، أو قعود، أو نحوهما"[2]، والفعل في الاصطلاح "ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"[3].

أما حدّ الفعل عند البصريين فقد قال سيبويه:" وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى، فذهب وسمع، وأما بناء ما لم يقع، فإنه قولك آمرًا: اذهب، ومخبرًا يذهب، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت"[4].

فسيبويه وضع حدًّا ناضجًا للفعل، إذ أشار إلى جنس قريب بقوله:(أمثلة)، ويقصد بالأمثلة صيغًا، وهذه الصيغ فصلها عن غيرها بتقييد اشتقاقها من المصادر، وهذا الفصل ينقصه شيء من الاحتراز، ولا يعدّ فصلاً مميزًا، إذ يدلّ على أن الفعل مشتقٌّ من المصدر، إلا أنه جاء بفصل ثانٍ ليفصلها عن باقي المشتقات بقوله:" وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"، وفي هذا إشارة إلى الزمان المحصّل في الفعل، والذي يكون في غيره مطلقًا نحو: المصادر والمشتقات، ومن ثم يمثل لكل نوع من أنواع هذه الأفعال.

---

[1] انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة: (فعل).

[2] ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص12.

[3] المرجع السابق والصفحة.

[4] سيبويه، الكتاب 1/ 12.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأما المبرد فلم يضع حدًّا للفعل، وإنما اكتفى بالقول:" فالأفعال ثلاثة أصناف: منها المضارع...، و(فَعَلَ) وما كان في معناه لما مضى، وقولك افعل في الأمر، وهذان الصنفان لا يقعان في معاني الأسماء، ولا تلحقهما الزوائد كما تلحق الأسماء"[1].

وابن السراج في تعريفه للفعل يضيف إلى جانب دلالته الزمنية دلالته على معنى أيضًا[2]، وذلك بقوله:" الفعل ما دلّ على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماض أو حاضر أو مستقبل"[3].

وتعريفه هذا للفعل لم يبتعد به عمّا جاء عند سيبويه كثيرًا، ففي قوله:" دل على معنى وزمان" ليفصله عن الاسم الدال على معنى دون اقترانه بزمان، وكذلك عن الاسم الدال بكليته على الزمان نحو: أسماء الزمان، وفي قوله:" وذلك الزمان إما ماض أو حاضر أو مستقبل"، يحدد ذلك الزمان المقترن في الفعل، ويفصله عن المصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين، إلا أن الجنس في هذا التعريف كان بعيدًا ومبهمًا، إذ أشار إليه بقوله: (ما)، وبهذا يكون تعريف سيبويه للفعل أكثر نضجًا ووضوحًا، وذلك بقوله:" أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء..."[4]، وذلك بإتيانه جنسًا قريبًا.

وابن السراج كعادته يحاول ما أمكن توضيح مصطلحاته وتقريبها إلى الأذهان، يقول:" والفعل: ما كان خبرًا ولا يجوز أن يخبر عنه، نحو قولك: أخوك يقوم. وقام أخوك فيكون حديثًا عن الأخ ولا يجوز أن تقول: ذهب يقوم، ولا يقوم يجلس"[5]، فهو يوضح معنى الفعل على أساس تركيبي وظيفي معتمدًا على فكرة الإسناد، بمعنى أن الفعل في الجملة لا يكون إلا مخبرًا

---

[1] المبرد، المقتضب 2/ 2.

[2] انظر: المطهري، الدلالة الإيحائية في الصيغ الإفرادية، ص163.

[3] ابن السراج، الأصول 1/ 38.

[4] سيبويه، الكتاب 1/ 12.

[5] ابن السراج، الأصول 1/ 37.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عنه، وهو كذلك يورد علامات فارقة تميز الفعل من الاسم، وذلك في شرح الاسم الوارد في أول أبوب كتاب الأصول[1].

فما يقدمه ابن السرج هنا القصد منه توضيح الفعل وتيسير فهمه على المتعلم؛ ليدرك مفهومه وما يكتنفه من أعراض؛ كي لا يلتبس عليه بقسمي الكلم الآخرين: الاسم والحرف.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[1] ابن السراج، الأصول 1/ 37-38.

## المبحث الثاني

## التقسيم الزمني للأفعال

التقسيم الزمني للأفعال أمر تفرضه طبيعة الأفعال نفسها، إذ لا يوجد فعل في العربية بلا زمن، فالفعل حدث مقترن بزمان محصل، وقسم سيبويه الفعل إلى ثلاثة أقسام: ماضٍ وحاضر ومستقبل[1]، ويفسّر مهدي المخزومي هذه النظرية البصرية بقوله:" فقد خصّ – أي سيبويه – الفعل الماضي بالزمان الماضي، أما الحاضر والمستقبل فقد اشترك فيهما الفعل المضارع وفعل الأمر، فللدلالة على الحال يُستعمل الفعل المضارع مخبرًا به، وللدلالة على الاستقبال يُستعمل الفعل المضارع مخبرًا به، وفعل الأمر مأمورًا به"[2].

وتمسك ابن السراج بتقسيم سيبويه والبصريين الزمني للفعل، فهي عنده على النحو الآتي:

1- الماضي

2- المضارع ( الحاضر، المستقبل )

3- الأمر( المستقبل)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] انظر: سيبويه، الكتاب 1/ 12.

[2] المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت-لبنان، 1986، ط2، ص113.

## 1- الفعل الماضي:

الماضي لغة: النفاد والانتهاء، وجاء في لسان العرب:" مَضَى الشيء يَمضِي مُضيًّا ومَضاء ومضوًّا خلا وذهب... ومضى في الأمر مَضاء: نَفَذَ، وأمضى الأمر أنفذَه، وأمضيت الأمر أنفذتُه"[1].

وتسمية الفعل الماضي بهذا الاسم متأتية من دلالته على الزمن الماضي، وهذا من قبيل الترابط والتعالق ما بين المعنيين: اللغوي والاصطلاحي، إذ اصطُلِح على تسميته بالفعل الماضي لدلالته على حدث مضى وانتهى، ودلالة الماضي اللغوية تدلّ على معنى النفاد والانتهاء.

وعرّف ابن السراج الفعل الماضي بقوله:" الفعل ما دل على معنى وزمان...فالماضي كقولك: صلى زيد، يدل على أن الصلاة كانت في ما مضى من الزمان"[2]، وهو قريب مما ورد عند سيبويه، وقد عرفه الأخير بقوله:" وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى"[3]، يعني لما مضى من الحدث وانتهى، ومما جاء عند المبرد أيضًا في تعريف الفعل الماضي قوله:" فعل وما كان في معناه لما مضى"[4].

فنلاحظ أن المبرد وابن السراج لم يأتيا بأي جديد في تعريف الفعل الماضي، فهو فعل يدل على حدث مضى وانتهى، إلا أن الجديد الذي جاء به المبرد هو ظهور هذا المصطلح بلفظه المركب (الفعل الماضي) في كتابه المقتضب، إلا أنه كان مترددًا في استخدامه، فلم يرد عنده إلا

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، مادة: ( مضي).

[2] ابن السراج، الأصول 1/ 38.

[3] سيبويه، الكتاب 1/ 12.

[4] المبرد، المقتضب 2/ 2.



© Arabic Digital Library Yarmouk University

في مواضع قليلة[1]، ويحسب لابن السراج أنه من روّج لهذا المصطلح المركب (الفعل الماضي) في الاستخدام، حيث ورد عنده بكثرة مطّردة[2].

وابن السراج يشير أيضًا إلى العديد من السمات التعريفية للفعل الماضي، وذلك بتميزه عن الفعل المبني الآخر(فعل الأمر)، إذ بني الأول على حركة والآخر على سكون، يقول:" الأفعال تنقسم إلى قسمين: مبني ومعرب. فالمبني ينقسم إلى قسمين: مبني على حركة، ومبني على سكون؛ فأما المبني على حركة فالفعل الماضي بجميع أبنيته، نحو قام، واستقام، وضرب، واضطرب، ودحرج، وتدحرج، واحمر، واحمارّ، وما أشبه ذلك"[3]، ويبين أن سبب بنائه على الحركة لأنه ضارع الفعل المضارع في بعض المواضع[4].

و(الفعل الماضي) من المصطلحات المستقرة عند النحويين، ويدلّ على مفهومه بوضوح من غير لبس أو غموض، غير أن ابن السراج لم يكتفِ بهذا المصطلح، فأشار إليه بمصطلح الفعل الولجب.

ووجبَ في اللغة تمّ ونفذَ، ويقال وَجبَ البيع يَجِبُ وجوبًا، ووجبَ الرجل وجوبًا مات... ووَجبَتِ الشمس وجوبًا: غابت[5]، وجاء في دقايق التصريف:" ويسمى الماضي ماضيًا، ووجبًا وعائرًا، ومعرّى... وسمي واجبًا؛ لأنه وَجب، أي: سقط وفرغ منه. مأخوذ من قولهم: وجب

---

[1] انظر: المبرد ،المقتضب 1/ 185.

[2] انظر: ابن السراج، الأصول 1/ 49، 73، 99، 111، 3/ 157.

[3] المصدر السابق 2/ 145.

[4] انظر: المصدر السابق 2/ 145.

[5] ابن منظور، لسان العرب: مادة (وجب)



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

علينا الحائط. إذا سقط. ووجبت الشمس إذا غابت، وقد يجوز أن يكون مأخوذًا من قولهم: وجب البيع إذا تمّ وانعقد"[1].

وابن السراج في حديثه عن إن وأخواتها يستخدم هذا المصطلح، يقول:" وجميع هذه الحروف مبنية على الفتح مشبهة للفعل الواجب ألا ترى أن الفعل الماضي كله مبني على الفتح، فهذه الأحرف الخمسة تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب ما كان مبتدأ، وترفع الخبر فتقول: إن زيدًا أخوك، ولعل بكرًا منطلق"[2]، وهذا المصطلح غير شائع في الاستخدام عند النحاة، فتنبه ابن السراج إلى أنه قد يحدث إرباكًا ولبسًا عند المتعلمين، فأتبعه برديفه المستقر في الاستعمال(الفعل الماضي)، لتوضيح مدلول هذا المصطلح وإزالة الغموض عنه.

وهذا الاستخدام وارد عند المبرد أيضًا، يقول" فهذه الحروف مشبهة بالأفعال، وإنما أشبهتها؛ لأنها لا تقع إلا على الأسماء، وفيها المعاني من الترجي، والتمني، والتشبيه التي عباراتها الأفعال، وهي في القوة دون الأفعال؛ ولذلك بنيت أواخرها على الفتح كبناء **الواجب الماضي**"[3].

وما أودّ التنبيه إليه أن مصطلح (الفعل الواجب) أُشير به إلى الفعل المثبت (غير المنفي) عند المتقدمين، ويقابله في الاستعمال (غير الواجب)، يقول ابن السراج:" الواو تنصب ما بعدها في **غير الواجب** من حيث انتصب ما بعد الفاء، وإنما تكون كذلك إذا لم ترد الإشراك بين الفعلِ والفعلِ، وأردت عطفَ الفعلِ على مصدر الفعلِ الذي قبلَها، كما كان في الفاء وأضمرت "أنْ"

---

[1] ابن المؤدب، أبو قاسم محمد بن سعيد، دقائق التصريف، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر – دمشق، 2004م، ط1، ص44

[2] ابن السراج ،الأصول 1/ 230.

[3] المبرد، المقتضب 1/ 159.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتكون الواو في جميع هذا بمعنى "مَع" فقط، وذلك قولك: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ، أي: لا تجمعْ بين أكلِ السمكِ وشربِ اللبنِ"[1].

وبهذا يكون مصطلح (الفعل الواجب) من المصطلحات المتعددة الدلالة في الاستعمال، إلا أن هذا الاستخدام كان في كتاب الأصول لهذا المصطلح من الاستخدامات النادرة؛ للدلالة على (الفعل الماضي)، فلم يرد إلا في الموضع المشار إليه آنفا.

**2- الفعل المضارع:**

جاء في لسان العرب:" المضارع المُشبِه، والمُضَارعة المُشابَهة، والمُضارعة للشيء: أن يُضارِعه كأنه مثله... والنحويون يقولون للفعل المستقبل مضارع لمُشاكَلَتِه الأسماء فيما يلحقه من الإعراب، والمضارع من الأفعال ما أشبه الأسماء، وهو الفعل الآتي والحاضر"[2].

يستفاد من هذا الكلام أن المضارع في اللغة هو المشابه، والفعل المضارع تسميته جاءت من كونه مضارعًا للأسماء فيما يلحقه من الإعراب، ولهذا الشبه بالاسم أدى إلى جعله معربًا دون الفعلين الآخرين: الماضي والأمر، وفي حديث ابن منظور إشارة إلى أن المصطلح السائد في زمانه هو (المستقبل) للدلالة على هذا النوع من الأفعال، وربّما شاع هذا المصطلح وروّج له النحاة في مرحلة متأخرة نسبيًّا.

وعرّف ابن السراج الفعل المضارع باظهار خصائصه اللغوية، يقول:" والأفعال التي يسميها النحويون المضارعة هي التي في أوائلها الزوائد الأربع: الألف والتاء والياء والنون، تصلح لما أنت فيه من الزمان ولما يستقبل نحو أكل وتأكل، ويأكل ونأكل... ومعنى ضارع:

---

[1] ابن السراج، الأصول 2/ 153، 155، وانظر أيضًا: سيبويه، الكتاب 1/ 363، 3/ 39.

[2] ابن منظور، لسان العرب، مادة (ضرع).



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شابه ولما وجدوا هذا الفعل الذي في أوائله الزوائد الأربع يعمّ شيئين؛ المستقبل والحاضر، كما يعم قول: رجل زيدًا وعمرًا"[1]، وقد صرّح في هذا التعريف بمعنى المضارعة لإيجاد نوع من الترابط والتعالق ما بين المصطلح ومدلوله.

وتعريفه الفعل المضارع بدخول الزوائد الأربعة ( الألف والتاء والياء والنون) ينقصه شي من الاحتراز، وذلك أن هذه الزوائد تدخل على أول الماضي أيضا.

ومصطلح (الفعل المضارع) هو من اصطلاح البصريين، إشارة إلى مشاركة الاسم ومضارعته في قبول علامات الإعراب وغيرها من العلامات، وما يدلنا على ذلك أن سيبويه شيخ البصريين لم يستخدم سوى هذا المصطلح في كتابه[2]، بينما كان الكوفيون ومن أبرزهم الفراء، يستخدمون مصطلح (المستقبل)، إذا أرادوا التعبير عن المضارع إشارة للدلالة الزمنية، أو بالإشارة إلى صيغته الصرفية (يفعل)[3].

والمتتبع لكتاب الأصول لابن السراج يجد أنه يطلق لفظ (المستقبل) ويريد به المضارع، فهو يقول:" البناء الذي وقع في الأسماء عارض فيها لعلّة، وأن الإعراب الذي دخل على الأفعال المستقبلة إنما دخل فيها لعلّة"[4]، فنلاحظ أن ابن السراج قد زاوج في استخدامه بين المصطلحين: البصري والكوفي في الدلالة على هذا الفعل، إلا أن مصطلح (الفعل المضارع) كان هو المصطلح العلمي المتواتر، إذا ما قارنته بالاستخدام مع مصطلح الكوفيين (المستقبل) في كتاب

---

[1] ابن السراج، الأصول 1/ 39.

[2] انظر: سيبويه، الكتاب 13/1 ،14 ، 15، 16، 17، 19، 20.

[3] انظر: المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص115، وانظر: الفراء، معاني القرآن 1/ 39– 60– 75، 133.

[4] ابن السراج، لأصول 1/ 50، وانظر: 2/ 158.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأصول، وهذا ما وجدته عند المبرد أيضا، يقول مثلاً:" يكون الفعل على (افتَعَلَ) ويكون مستقبله ( يَفتَعِل)"[1].

ويرى الباحث أن دلالة (المستقبل) أقرب إلى معنى الحدث المقترن بزمن، أمّا المضارع، فلا يشير إلى اقتران الحدث بالزمن في هذا الفعل، وإنما تفصح عن كونه مشابها للأسماء، وذلك في أوجه عدة، منها مثلا: التخصيص: يعمل سيعمل، ودخول لام الابتداء عليه، وجريانه على اسم الفاعل في حركاته وسكناته، ولهذا أدى شبهه بالأسماء إلى جعله معربًا دون قسيميه الآخرين، فهما لا يضارعان الاسم فوجب بناؤهما.

وما يدلنا على ذلك أيضًا أن البصريين يقسمون دلالة الفعل المضارع الزمنية قسمين: (الحال والمستقبل)، فيُطلق على الفعل المضارع الدال على الزمن الحاضر مصطلح (الحاضر)، ويُطلق عليه (المستقبل) في حال دلالته على الزمن (المستقبل)، يقول ابن السراج:" والحاضر نحو قولك يصلي، يدل على الصلاة وعلى الوقت الحاضر، والمستقبل، نحو سيصلي، يدل على الصلاة، وعلى أن ذلك يكون في ما يستقبل"[2]، ولعل ذلك يعود إلى إحساس نحاة البصرة أن تسمية هذا النوع من الأفعال بالمضارع لا تتوافق وزمان الفعل الذي يكون للحال ويكون للاستقبال، وتفاديا لهذا النقص عمدوا إلى تقسيمه قسمين زمانيين، وهما الحال والمستقبل، منذ وقت مبكر[3].

---

[1] المبرد، المقتضب 1/ 213.

[2] ابن السراج، الأصول1/ 38-39، وانظر: المبرد، المقتضب : 1/ 48.

[3] انظر: عبابنه، تطور المصطلح النحوي البصري، 40.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويشير إليه ابن السراج أيضا بـــ: (**الفعل المعرب**)، يقول:" وأما **الفعل المعرب** فقد بينّا أنه الذي في أوله الزوائد التي تسمى الحروف المضارعة"[1]، والذي أميل إليه أن هذا المصطلح لم يكن قاصدًا فيه الاستعمال العلمي، وإنما ورد عرضًا في كتاب الأصول، وجاء به ليظهر سمة تعريفية، وبالإشارة إلى الحالة الإعرابية التي تميزه من الفعلين الآخرين: الماضي والأمر، والذي يشير إليهما أيضا بالأفعال المبنية كسمة تعريفية في هذين الفعلين[2].

وإلى جانب هذا التعدد في مصطلحات باب الفعل المضارع، كان المصطلح الوصفي واردًا فيه أيضًا، فعبّر عنه بقوله:" الأفعال التي في أوائلها الزوائد الأربع: الألف والياء والتاء والنون"[3]، فطبيعة المرحلة تفرض عليه إدراج بعض المصطلحات الشارحة، التي تحمل بعضا من سمات المفهوم، فهذا المصطلح إلى جانب دلالته على الفعل المضارع يشير أيضًا إلى اقترانه بواحد من حروف المضارعة في أوله وهي: الألف والياء والتاء والنون، وفي موضع آخر استخدم ابن السراج مصطلحًا وصفيًّا قريبًا من هذا المصطلح، للدلالة على الفعل المضارع هو: "الأفعال التي فيها حروف مضارعة"[4]

**3- فعل الأمر:**

الأمر لغة:" نقيض النهي... تقول أمرتُك أن تفعَل ولِتَفعَل وبأن تفعَل، فمن قال بأن تفعل فالباء للإلصاق، والمعنى وقع الأمر بهذا الفعل"[5].

---

[1] ابن السراج، الأصول 2/ 146.

[2] انظر: المصدر السابق 2/ 145، 2/ 116.

[3] المصدر السابق 1/ 39، وانظر: سيبويه، الكتاب 1/ 13، وانظر: المبرد، المقتضب 1/2

[4] ابن السراج، الأصول 1/ 51.

[5] ابن منظور، لسان العرب: مادة ( أمر ).



© Arabic Digital Library Yarmouk University

وصيغة فعل الأمر الزمان ليس مقصودًا فيها، "وإن كان ما جاء على هيئته جميعًا يدل على المستقبل"[1]، وفعل الأمر في كتب الصرفيين هو: ما دلّ على طلب وقوع الفعل من الفاعل بغير لام الأمر مثل: اجلس، وقبول نون التوكيد مثل: اجلسنَ.

وفعل الأمر من مصطلحات الأوائل نقله سيبويه عن الخليل[2]، إلا أنه لم يرد بصورته المركبة: (فعل الأمر) قبل ابن السراج، فسيبويه والمبرد يعبران عن هذا المصطلح باللفظة المفردة (الأمر)[3]، وابن السراج هو من زاد هذا المصطلح توضيحًا، فورد عنده ناضجًا بهذه الصورة المركبة، إلا أن هذا الاستخدام لم يكن متواترًا عنده، إذ لم يرد في كتابه الأصول إلا نادرًا[4]، وغالبًا ما كان متأثرًا بشيخيه سيبويه والمبرد، في تعبيره عنه باللفظ المفرد: (الأمر)[5].

وجاء حديث ابن السراج عن فعل الأمر دون أن يفرد له مبحثًا في الأصول، يقول:" المبني من الأفعال ينقسم على ضربين: فضرب مبني على السكون، والسكون أصل كل مبني، وذلك نحو: اضرب واقتل ودحرج وانطلق، وكل فعل تأمر به إذا كان بغير لام، ولم يكن فيه حرف من حروف المضارعة نحو: الياء والتاء والنون والألف فهذا حكمه"[6].

فيُلاحظ أنه لم يضع تعريفًا علميًا لمصطلح فعل الأمر، بل اكتفى بالتمثيل له، وبذكر بعض من سماته التعريفية، كنوع من التعريف، فهو فعل يفيد معنى الطلب، مبنيٌّ على السكون ومتجردٌ من لام الأمر، وأحرف المضارعة، نحو: اضرب، اقتل...، ويعلل سبب بنائه على

---

[1] الفاخري، صالح سليم، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، عصمى للنشر والتوزيع- القاهرة، 1996م، ص107.

[2] انظر: سيبويه، الكتاب، 63/3.

[3] انظر:المصدر السابق، 1/ 12، وانظر أيضًا: المبرد، المقتضب 1/ 120.

[4] انظر: ابن السراج، الأصول 2/ 36، 2/ 199، 2/ 382.

[5] انظر: المصدر السابق 2/ 174.

[6] ابن السراج، الأصول 1/ 51.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

السكون لعدم مضارعته للاسم أو الفعل المضارع، إذ يقول"... فلما لم يكن مضارعًا للاسم ولا مضارعًا للمضارع ترك على سكونه لأن أصل الأفعال السكون والبناء"[1]، ويسوق ابن السراج والبصريون عمومًا هذا التعليل للرد على الكوفيين في تقسيم الأفعال الزمني، وذلك أن الكوفيين يعدون هذا الفعل مقتطعًا من الفعل المضارع المجزوم، فهو لا يشكل قسمًا مستقلاً من أقسام الفعل عندهم، وهو معرب مجزوم بلام الأمر المحذوفة لكثرة الاستعمال، ويتفق البصريون مع الكوفيين في أن الأمر جزء من الفعل المضارع، إلا أنه عندهم مبني على السكون غير معرب، ويشكل قسما مستقلاً بذاته[2].

وقد وافق بعض المحدثين هذه النظرية الكوفية، فهذا ابراهيم السامرائي يرى أن الكوفيين كانوا على حقّ في إبعادهم فعل الأمر من قسمة الأفعال، " وذلك أن فعل الأمر طلب، وهو حدث كسائر الأفعال، غير أن دلالته الزمنية غير واضحة، وذلك أن الحدث في هذا الطلب غير واقع إلا بعد زمن التكلم، وربما لم يترتب على هذا الطلب أن يقع حدث من الأحداث"[3].

والباحث يوافق السامرائي في أن فعل الأمر دلالة الزمن فيه غير واضحة، فهو فعل طلبي، وهذا الطلب يكون جليًّا ظاهرًا في صيغته الشكلية، فهي أوضح دلالة وأقوى ظهورًا من دلالته الزمنية، وما يدعم نظرية الكوفيين أيضًا، أن المتكلم لا يكون قاصدًا في الأمر زمانًا، فالأمر فعل مقصود به الطلب، والزمان لا يكون بحال من الأحوال إلا تابعًا له، بعكس الفعلين

---

[1] المصدر السابق 2/ 145.

[2] انظر: المصدر السابق 2/ 174، وانظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف 2/ 59 وما بعدها (المسألة: 72).

[3] السامرائي، ابراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1983م، ط3، ص21-22، وانظر أيضًا: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص120.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الآخرين: الماضي والمضارع، وقد استوفى الزمان بهما حدوده الممكنة (الماضي والحاضر والمستقبل).

وما أريد تسجيله هنا أن الفعل المضارع يفيد معنى الطلب بإضافة لام الأمر عليه، غير أن دلالة الأمر فيه لا تفي باستعمالاتهم اللغوية، فهي لا تفيد معنى الطلب الصريح، مما أدى بهم إلى اقتطاع صيغة جديدة منه، تشير صراحة إلى هذا المعنى، وكان هذا على حساب الزمان، ولولا هذه البقية الحتمية لهذا الزمان الدالة على المستقبل في فعل الأمر، لأمكن دراسته تحت باب المشتقات الاسمية، فيكون مشتقًا صرفيًّا دالاً على معنى الطلب.

ومصطلح (فعل الأمر) في الاستعمال النحوي يوافق معناه اللغوي، فكلاهما يدل على طلب القيام بعمل على وجه الاستعلاء، غير أن النحاة خصّوا فعل الأمر بأسماء بحسب من يتكلم به، إذ لا يمكن أن يفهم بحال من الأحوال في قولنا: اغفر لنا يارب بأن العبد يأمر ربه، فصيغة الأمر هنا بلاغية تفيد معنى الدعاء، يقول ابن السراج:" اعلم أن أصل الدعاء أن يكون على لفظ الأمر، وإن استعظم أن يقال أمرُ، والأمر لمن دونك، والدعاء لمن فوقك، وإذا قلت: اللهم اغفر لي فهو كلفظك إذا أمرت فقلت: يا زيد أكرم عمرًا، وكذلك إذا عرضت فقلت انزل، فهو على لفظ اضرب"[1].

فهو هنا يقسم فعل الأمر بحسب المتكلم، فإن كان من الأدنى إلى الأعلى فهو(دعاء)، وإن كان الأعلى إلى الأدنى فهو (أمر)، وإن كان من النظير إلى النظير قيل له ( طلب )، وقد عبّر عن معنى الطلب بقوله:" وكذلك إذا عرضت فقلت انزل، فهو على لفظ اضرب"[2].

---

[1] ابن السراج، الأصول 2/ 170.

[2] ابن السراج، الأصول 2/ 170.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولم يغب المصطلح الوصفي عن هذا الباب أيضًا، إذ عبّر ابن السراج عنه بالعديد من المصطلحات الوصفية الشارحة، منها:

1- "فعل الأمر والنهي إذا كان بغير لام نحو: اضرب واقتل"[1].

2- "ما أمرت به وليس فيه حرف من حروف المضارعة"[2]

ففي قوله:" فعل الأمر والنهي إذا كان بغير لام نحو: اضرب واقتل"، إشارة إلى أن هذا الفعل يحمل معنى الأمر بصيغته الصرفية، دون حاجته إلى أداة النهي (لا) أو (لام الأمر)، حيث تدخلان على الفعل المضارع لتحميله هذه الدلالة، وقريب من هذا في قوله:" ما أمرت به وليس فيه حرف من حروف المضارعة"، فهو يشير إلى أن هذا الفعل يدل على الأمر بصيغته بعكس الفعل المضارع، وفي هذين الاصطلاحين أيضًا إشارة إلى التقارب ما بين الفعلين: المضارع والأمر.

والجدير بالملاحظة أنه غالبًا ما تظهر هذه المصطلحات الوصفية في بداية الأبواب الصرفية والنحوية في كتاب الأصول، وذلك أن المفاهيم ما زالت غامضة، وبحاجة لشيء من التوضيح، فيأتي بهذه المصطلحات لربط المصطلح بفهومه والتذكير بسماته المتعددة، حتى إذا اطمأنَّ إلى استقرار المفاهيم ورسوخها في الأذهان، يستبدل بها مصطلحات موجزة قصيرة العبارة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] المصدر السابق 1/ 37.

[2] المصدر السابق 2/ 145.

## المبحث الثالث

## الفعل من حيث الجمود والتصرف

الفعل حدث مقترن بزمان محصّل، وعلى هذه الوتيرة انتظمت الأفعال ودرجت في سياقات الاستعمال المختلفة، إلا أن هناك زمرة معلومة منها شذت عن هذه القاعدة، لأنها شابهت الحروف من حيث استخدامها في الجملة، إذ لا يستخدم في اللغة من هذا الفعل إلا زمان واحد فقط، ولا يشتق منه أسماء، فقد يأتي على صيغة الماضي من غير أن يكون مضارع له أو أمر وهكذا. ويقابل هذا الفعل (الفعل المتصرف)، وهو الفعل الذي يستخدم منه في اللغة زمنان أو ثلاثة أزمنة، وقد تشتق منه أسماء، وقد جاءت مصطلحاتها عند ابن السراج على النحو الآتي:

**أ- الفعل المتصرف:**

الفعل المتصرف هو ما اختلفت أبنيته لاختلاف زمانه، فيصاغ من مادته ماضٍ، ومضارع، وأمر[1]، فالفعل المتصرف هو حدث مقترن بزمان، فيأتي منه الماضي والمضارع والأمر.

يعرف ابن السراج الفعل المتصرف بقوله:" وأعني بمتصرف أن يقال: منه فَعَل يفعَلُ، فهو فاعل، كضَرَبَ يَضرِبُ وهو ضَارِب، وكذلك اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل حكمه حكم الفعل"[2]. فهو يشير هنا إلى أن الفعل يكون متصرفًا في اختلاف أزمانه وذلك باختلاف صيغته الصرفية.

---

[1] انظر: عبادة، محمد إبراهيم، معجم النحو والصرف والعروض والقافية، مكتبة الآداب، ميدان الأوبرا- القاهرة، 2011م، ص234.

[2] ابن السراج، الأصول 2/ 228.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويظهر هذا المصطلح عند ابن السراج بصورته المركبة الناضجة، وذلك بقوله:" الأشياء التي يرتفع بها الأسماء ارتفاع الفاعل ستة أشياء: **فعل متصرف**، وفعل غير متصرف..."[1]، ويقول أيضًا:" ذكرت **الفعل المتصرف** والفعل غير المتصرف"[2]، غير أن هذا المصطلح غير مستقر تمامًا، فيظهر عنده أكثر من صورة، يقول مثلاً:" وقوم يجيزون: نعم زيد رجلاً، ويحتجون بقوله تعالى:(( **وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا**))[3]. وحسن ليس كنعم، وللمتأول أن يتأول غير ما قالوا: لأنه **فعل يتصرف** "[4]، وهذا التعدد في صور المصطلح الواحد سمة تظهر في أغلب مصطلحات الأصول وعباراته كما أشرنا سابقًا.

أ- **الفعل الجامد:**

الفعل الجامد هو الفعل الذي يلزم صورة واحدة وزمانًا واحدا، نحو: ليس، وعسى، وهب، ونِعمَ،وبِئسَ، وفعلا التعجب (ما أفعلَ وأفعِل به)[5].

وقد أفرد ابن السراج بابا أسماه الأفعال غير المتصرفة، وعرفها بقوله:" اعلم أن كل فعل لزم بناءً واحدًا فهو غير متصرف، وقد ذكرتُ أن التصرف أن يقال فيه (يفعل) ويدخله تصاريف الفعل، وغير المتصرف ما لم يكن كذلك"[6].

فابن السراج هنا يشير إلى أن هذه الأفعال تلزم بناء واحدًا، ولا تتصرف تصرف الأفعال، أي أنها تبقى على جمودها غير قابلة للتصرف أو التغيير، ويدرسها تحت عنوان:"

---

[1] المصدر السابق 1/ 75. وانظر أيضًا 1/ 77- 2/ 222.

[2] ابن السراج، الأصول 1/ 121.

[3] سورة النساء: الآية 69.

[4] ابن السراج، الأصول 1/ 119.

[5] عبادة، معجم النحو والصرف والعروض والقافية، ص232.

[6] ابن السراج، الأصول 98/1.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفعل الذي لا يتصرف"[1]، وكما هو ملاحظ فإن مصطلح "الفعل الجامد" لم يكن واردًا في أصول ابن السراج، إذ أشار إلى هذا النوع من الأفعال بعبارة طويلة نسبيًّا بقوله:(الفعل الذي لا يتصرف)، وترد عنده بصورة أخرى هي:" أفعال غير متصرفة"[2].

ويقابل هذا المصطلح في الأسماء مصطلح (الاسم الجامد)، غير أن ابن السراج عبر عنه بقوله: "اسم غير مشتق من الفعل، يقول:" اعلم أن عطف البيان كالنعت والتأكيد من إعرابهما وتقديرهما، وهو مبين لما تجريه عليه كما يبينان، وإنما سمي عطف البيان، ولم يقل إنه نعت لأنه اسم غير مشتق من فعل"[3]، ومما يسجل هنا أنه استعمل مصطلح الجامد غير مرة في أصوله صفة للحرف، يقول:" الضرب الثالث: الذي العامل فيه حرف جامد غير متصرف، الحروف التي تعمل مثل الفعل فترفع وتنصب خمسة أحرف وهي: إن ولكن وليت ولعلّ وكأنّ"[4]، والإشارة هنا واضحة إلى إنّ وأخواتها باصطلاح الحرف الجامد.

وعلى هذا أقول: إن الجمود في الأفعال والأسماء كان حاضرًا عند ابن السراج كمفهوم، غير أنه لم ينضج بعد، فجاء التعبير عن هذه الأفعال والأسماء الجامدة بعبارات وصفية طويلة نسبيًّا، وليست مستقرة ثابتة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] المصدر السابق 1/ 98.

[2] ابن السراج، الأصول 2/ 290.

[3] المصدر السابق 2/ 45.

[4] المصدر السابق 1/ 229، وانظر أيضًا: 1/ 213.

## المبحث الرابع

## الفعل المزيد والفعل المجرد

يدرس هذا الباب الصرفي واحدة من أهم طرائق العربية في زيادة ثروتها اللغوية، حين يكشف النقاب عن الفرق بين الأفعال المزيدة وأصولها الثلاثية أو الرباعية، فزيادة الثروة اللغوية في جوهرها تعتمد على توليد مفردات وألفاظ جديدة اعتمادًا على تلك الأصول، وذلك بزيادة أحرف (الزيادة) على ذلك الأصل، فتتشكل لدينا مفردة جديدة تحمل المعنى الأساسي، ومضافًا له معنى جديد ليس في الأصل.

وبرغم أن مفهوم (الفعل المزيد) كان ناضجًا ومستقرًا منذ مراحل الدرس الأولى، إلا أنه مصطلح لم ينضج بعد، فجاء على العديد من الصور المعقدة في كتاب الأصول، وهي على النحو الآتي:

1- "الأفعال التي فيها زوائد"[1].

2- "ما فيه زائد" [2].

3- "ما لحقته الزيادة"[3].

4- "ما فيه زيادة" [4].

ومما تجدر الإشارة إليه أن مصطلح (الفعل المزيد) الناضج ظهر في كتاب سيبويه، واستخدمه استخدامًا أصيلاً، يقول مثلاً:" هذا باب ما تسكن أوائله **الأفعال المزيدة:** أما النون

---

[1] ابن السراج، الأصول 3/ 113.

[2] المصدر السابق 3/ 226.

[3] المصدر السابق 3/ 137.

[4] المصدر السابق 3/ 231.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فتلحق أولا ساكنة فتلزمها ألف الوصل في الابتداء فيكون الحرف على انفَعَل، ويكون يفعل منه على ينفعِل وفعل على انفعل ويكون الفاعل منه على منفعل ومفعوله على منفعلٍ إلا أن الميم مضمومة وقد أجملت هذا في قولي في الأسماء من **الأفعال المزيدة**..."[1]، وأما عن سبب عدم إفادة ابن السراج من مصطلح سيبويه الناضج وتوظيفه في كتاب الأصول، يعود ذلك بطبيعة الحال إلى أن المصطلح لم يكن غاية في ذاته في هذه الفترة المتقدمة من عمر الدراسات اللغوية، فتشكيل المفهوم وإيصاله إلى المتعلمين كان هو الغاية، ويشكل العبء الأكبر لدى أئمة العربية وشيوخها.

ومما يُسجل هنا أن المصطلحات الدالة على الفعل المجرد في حقيقتها امتداد لمصطلحات هذا الباب –الفعل المزيد– وعباراته، وذلك بزيادة لفظة تشير لنقيض معنى الزيادة نحو: (غير) أو (لا)، أو ما في معناهما، فيكتسب المصطلح دلالة جديدة مغايرة تمامًا لدلالته الأولى، وذلك نحو: فعل بغير زيادة[2]، أو بقوله:" ما لا زيادة فيه"[3] وفي هذا إفادة، وذلك أن الشيء يكون أكثر وضوحًا وقربًا إذا ما قابلته بنقيضه.

والفعل المجرد كما هو معلوم فيقسم إلى قسمين: ثلاثي ورباعي، ويعبر ابن السراج عن هذه الأصول الثلاثية والرباعية في أصوله على النحو الآتي:

**أ- الثلاثي المجرد:**

يشير ابن السراج إلى هذا النوع من الأفعال بمصطلحات ثلاثة، هي:

---

[1] سيبويه، الكتاب 4/ 282-283.

[2] ابن السراج، الأصول 3/ 85.

[3] المصدر السابق، 3/ 226.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- الثلاثي[1] ويرد هذا المصطلح عند المبرد بلفظ (الثلاثة)[2].
- بنات الثلاثة[3]، ويرد هذا المصطلح عند سيبويه والمبرد أيضًا[4].
- ذوات الثلاثة[5]، ويرد هذا المصطلح عند سيبويه والمبرد أيضًا[6].

**ب-الرباعي المجرد:**

وهو ما كان عدة حروفه أربعة وجميعها أصلية، ويعبّر عنها ابن السراج بمصطلحات ثلاثة هي:

- "الرباعي"[7]، ويرد هذا المصطلح عند المبرد بلفظ (الأربعة)[8].
- "بنات الأربعة"[9]، ويستخدم المبرد هذا المصطلح أيضًا[10].
- "ذوات الأربعة"[11] ويرد هذا المصطلح عند المبرد أيضًا[12].

وبرغم تعدد مصطلحات هذا الباب الصرفي بنوعيها الثلاثي والرباعي في كتاب الأصول، إلا أنه يحسب لابن السراج تهذيبه لمصطلحات أصول الأفعال الثلاثية والرباعية،

---

[1] انظر: المصدر السابق 3/ 226.
[2] انظر: المبرد، المقتضب 1/210،209، 376.
[3] انظر: ابن السراج، الأصول 3/ 227.
[4] نظر: سيبويه، الكتاب 4/ 298، وانظر: المبرد، المقتضب 2/145.
[5] ابن السراج، الأصول 3/ 137.
[6] انظر: المبرد، المقتضب 2/ 144.
[7] ابن السراج، الأصول 3/ 137.
[8] انظر: المبرد، المقتضب 1/ 390، 391.
[9] ابن السراج، الأصول 3/ 230.
[10] انظر: المبرد، المقتضب 3/ 98.
[11] ابن السراج، الأصول 3/ 230.
[12] انظر: المبرد، المقتضب 2/ 47.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واستعمالهما باللفظ الناضج(الثلاثي، والرباعي)، إلا أنها لم تكن ثابتة ومستقرة في الاستخدام، فوردت عنده على العديد من الصور كما هو ملاحظ.

ومما يُلاحظ أيضًا أن مصطلحات هذا الباب عند ابن السراج، كانت متداخلة في باب الأبنية الصرفية للأسماء، إذ استخدمها أو قريبًا منها في حقلين متباينين من حقول الصرف العربي، يقول:" الأسماء في أبنيتها تنقسم قسمين: اسم لا زيادة فيه، واسم فيه زيادة، والأسماء التي لا زيادة فيها تنقسم ثلاثة أقسام: ثلاثي، ورباعي، وخماسي"[1].

وهذا التداخل وارد أيضًا عند المتقدمين في كتبهم ومصنفاتهم النحوية والصرفية[2]، فتكون هذه المصطلحات مشتركة بين قسمين من أقسام الكلم، هما: الفعل والاسم، ولعلهم في هذا قد عمدوا إلى توحيد هذين البابين الصرفيين من خلال اصطلاحاتهما.

**-مصطلحات معاني زيادات الأفعال:**

وقف ابن السراج على معاني الصيغ الصرفية المزيدة في كتاب الأصول، وذلك في مبحث بعنوان:" ذكر ما جاء من المصادر والصفات والأفعال على بناء واحد لتقارب المعاني"[3].

وقد جاءت مصطلحات معاني زيادات الأفعال في كتاب الأصول لابن السراج، وصفية مطولة في أغلبها، فعبّر مثلاً عن مصطلح (**التعدية**) بقوله:" وحق هذه الألف إذا دخلت على: فعل، لا زيادة فيه، أن **يجعل الفاعل مفعولاً، نحو: قام وأقمته**"[4]، وقال مثلا في تعبيره عن معنى (التدرج):" وأما يتسمّع، ويتبصّر، ويتحفّظ، ويتجرّع، ويتدخّل، ويتعمّق، فجميعه **عمل بعد**

---

[1] ابن السراج، الأصول 3/ 179.

[2] انظر: سيبويه، الكتاب 3/ 444، 4/ 66- 278

[3] ابن السراج، الأصول 3/ 362.

[4] المصدر السابق 3/ 117.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**عمل في مهلة**"[1]، والذي عبّر عن هذا المصطلح أيضا بعبارة وصفية أخرى، يقول:" وأمّا تنقّصته، فكأنه **الأخذ من الشيء الأول، فالأول**، ومثله: يتجرّعه، ويتحساه"[2]، وهو كذلك عبّر عن معنى (الادعاء) بقوله:" وقد يجيء تفاعلت **ليريك أنه في حال ليس فيها** نحو: تغافلت، وتعاميت، وتعايشت وتعارجت. قال الشاعر[3]:

إذا تَخازرتُ ومَا بي مِن خَزَر"[4].

ومثل هذا تجد في تعبيره عن باقي معاني الزيادات في أصوله نحو: التحول والصيرورة، التعدية، المشاركة، التوقيت، النسبة، الاستحقاق، التعريض، التكلّف، المصادفة والوجود، التصير، الاتّخاذ، الدعاء، التثبيط والمنع، وابن السراج في تعبيره عن هذه المعاني لم يبتعد عما كان عن سابقيه، إذ جاء تعبيرهم عن هذه المعاني بالطريقة نفسها[5] وهذا ما درج عليه المتقدمون من النحاة أيضًا[6].

وبناء على هذا يمكن القول أن المصطلحات التي عبّر بها ابن السراج عن معاني زيادات الأفعال، جاءت وصفية تمثيلية على هيئة عبارات شارحة، بمعنى أنه كان يذكر البنية الفعلية المزيده، ثم يمثل لها بمثال يحمل المعنى الذي يريد توضيحه، إلا أن هذا لم يمنع من ظهور بعض المصطلحات الموجزة والمستقرة للتعبير عن هذه المعاني، فيرد عنده مصطلح

---

[1] المصدر السابق 3/ 123.

[2] المصدر السابق 3/ 122.

[3] استشهد به سيبويه في كتابه من دون أن يذكر اسم القائل، انظر: سيبويه، الكتاب 4/ 69، وانظر: المبرد، المقتضب 1/ 217، وانظر: الزمخشري، المفصل في العربية، ص280، وانظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة: (خزر).

[4] ابن السراج، الأصول 3/ 120،

[5] انظر: ابن السراج، الأصول 3/ 117-126.

[6] انظر: الكتاب، الكتاب4/ 55-77.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التكثير والمبالغة بصورته الناضجة فيقول:" :" الأول: فعّل، وحقه أن يكون( **للتكثير والمبالغة** )، فإذا أدخلت عليه التاء قلت: تَفَعّلتُ تَفَعُّلا ضموا العين..."[1].

ويعبّر ابن السراج عن هذا المصطلح بعبارة أخرى هي:(**كثرة العمل**)، يقول:" تقول كسرتها، فإذا أردت ( **كثرة العمل** ) تقول كسرّتها، وقالوا: مَوّتتُ، وقوّمت إذا أردت جماعة الإبل وغيرها"[2]، وهذا ما عبّر به سيبويه عن هذا المعنى أيضا[3].

ويرد عنده مصطلح (المطاوعة) بصورته البسيطة الناضجة غير مرة في كتاب الأصول، إذ يقول:" فإذا دخلت التاء على فعّل صار **للمطاوعة**"[4]، ومن هذه المصطلحات كذلك (الاستثبات)، إذ يقول:" وتجيء: تفعّلتُ بمعنى **الاستثبات**، ويشاركها، استفعلتُ نحو: تيقّنتُ، واستيقنتُ، وتبيّنتُ، واستبينتُ..."[5].

وبقي أن نشير إلى أن هناك بعضا من معاني الزيادات لم يصرح بها ابن السراج في أصوله مثل: السلب والإزالة، والإعانة، والتجنّب، واختصار الحكاية نحو: حوقلَ، وبسملَ، وغيرها من معاني الزيادات، وليس في هذا نقصًا برأيي، وذلك أن هذه الزيادات متعلقة بالمعنى، والمعنى متغير، وهو قد أتى على ذكر أكثر معاني الزيادات استعمالاً وتداولاً في زمانه، وبالتمثيل الحي لها.

---

[1] ابن السراج، الأصول 3/ 116، وانظر أيضًا: 3/ 129.

[2] المصدر السابق 3/ 121.

[3] انظر: سيبويه، الكتاب 4/ 65.

[4] ابن السراج، الأصول 3/ 122، وانظر أيضًا: 3/ 126.

[5] ابن السراج، الأصول 3/ 122.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## المبحث الخامس

## الفعل من حيث الصحة والإعتلال

قسم النحاة الفعل إلى صحيح ومعتل:

1- الفعل الصحيح:

الصحة لغة " ذهاب السقم والبراءة من كل عيب"[1]، وأما اصطلاحا، فهو ما خلا منه الماضي من الألف أو الواو أو الياء، نحو: شرِبَ عمِلَ، وسمي صحيحا " لسلامة ماضيه وصحته من الحروف المعتلة"[2].

2- الفعل المعتل

المعتل وهو لغة من "المرض وصاحبها معتل"[3]، يقال:" علَّ يعِلُّ اعتلَّ أي مرِض فهو عليل... وحروف العلة والاعتلال: الألف والياء والواو سميت بذلك للينها وموتها"[4].

والفعل المعتل اصطلاحًا: هو ما في فيه أحد حروف العلة مثل وَعَدَ ووَصَلَ... وسميت الواو والياء والألف بحروف العلة لأنها ليس لها في مخارج الحروف نصيب، وتسقط تارة وتثبت مرة، ولكثرة تغييرها من حال إلى حال[5].

---

[1] الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال- بيروت 3/ 14.

[2] ابن المؤدب، دقائق التصريف، ص155.

[3] الفراهيدي، معجم العين 1/ 88.

[4] ابن منظور، لسان العرب: مادة (علل).

[5] ابن المؤدب، دقائق التصريف، ص155.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقسم ابن السراج الأفعال إلى صحيح ومعتل إلا أنه أشار إلى اصطلاحتهما ولم يحدد مفهومهما، يقول مثلا: باب نظائر الثلاثي الصحيح من المعتل: "وهوَ ينقسمُ ثلاثَة أَقسامٍ معتل اللام والعينِ والفاءِ: الأولُ: وهوَ ما اعتلت لامهُ وذلكَ نحو: رميتهُ رَمْيًا ومراهُ يمريهِ مَرْيًا وَهوَ مَارٍ وغَزَاهُ يغزوهُ غَزْوًا وَهوَ غازٍ هذهِ الأصولُ وقالوا: لقيتُه لِقَاءً واللُّقىَ وقليتهُ فأَنا أَقليهِ قِلًى"[1]. ويقول أيضا:" اعلم: أن إعراب الفعل المعتل الذي لامهُ ياءٌ أو واوٌ أو ألفٌ مخالفٌ للفعل الصحيح، والفرق بينهما أن الفعل الذي آخره واوٌ أو ياءٌ نحو: يغزو أو يرمي تقول فيهما: هذا يغزو ويرمي، فيستوي هو والفعل الصحيح في الرفع في الوقت، كما تقول: هو يقتلُ ويضرب فإن وصلت خالف يقتل ويضرب، فقلت: هو يغزو عمرًا، ويرمي بكرًا فتسكن الياء والواو، ولا يجوز ضمها إلا في ضرورة شَاعرٍ، فإن نصبت كان كالصحيح"[2].

وقد أشار ابن السراج إلى الفعل المعتل ببنات الواو والياء[3]، واستخدم هذا المصطلح في كثير من الأحيان، وفي هذا المصطلح إشارة إلى أن حروف العلة تكون منقلبة إما عن واو وإما عن ياء.

والفعل الصحيح يقسم كما هو معلوم إلى العديد من الأقسام، فمنه السالم، ومنه المضاعف، ومنه المهموز، وكانت اصطلاحات أقسام هذا الباب في كتاب الأصول غير مستقرة وثابتة، فيستخدم ابن السراج مصطلح (الفعل السالم) للدلالة على (الفعل الصحيح) يقول في باب الوقف على الفعل:" الفِعْلُ ينقسم إلى قسمين: سالم ومعتلّ، فأما السالم فما لم تكن لامه ألفًا ولا ياءً ولا

---

[1] ابن السراج، الأصول 3/ 106.

[2] المصدر السابق 2/ 264.

[3] انظر: المصدر السابق 3/ 278، وانظر: 2/ 417، 440.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واوًا، والمعتل ما كان لامهُ ألفًا أو ياءً أو واوًا"[1]، ولاحقا استقر مصطلح (الفعل السالم)، للدلالة على الفعل الذي يخلو من حروف العلة أو الهمزة أو التضعيف.

كما أنه يشير إلى الفعل المهموز بقوله:" :" تقولُ **فيما فاؤُهُ همزةٌ** إِذا ألحقتها همزةً قبلَها نحو: أَخَذَ وأَكَلَ وأَبقَ لَو قلتَ: هَذا أَفعلُ مِنْ ذَا قَلتَ: هَذا آكلُ مِن ذَا تبدلُ الهمزةَ التي هيَ فَاءٌ ألفًا ساكنةً كأَلفِ "خَالدٍ" فإِذَا أَردتَ تكسيرَهُ أَو تصغيرَهُ جعلتَها واوًا فتقولُ في تصغيرِ آدمٍ: أُويدِمٍ وفي تصغيرِ آخرَ: أُوَيخرٍ"[2]. ويقول في باب اشتقاق المصادر من الأفعال المزيدة:" ولا يجوز الحذفُ **فيما لامهُ همزةٌ** نحو: تَجزئةٍ وتَهنئةٍ لأَنَّهم أَلحقوهما بأَخيتهما الياءِ والواو قالَ أبو العباس : الإِتمامُ أَجودُ وأَكثرُ عَنْ أَبي زيدٍ وجميعِ النحويينِ فيقولونَ :هَنَّأتهُ وخطَّأْتُه تخْطئًا وتَهْنِئًا وتَخْطِئَةً وتَهْنِئَةً"[3].

وأما مصطلح (الفعل المضاعف) فقد ورد ناضجًا في كتاب الأصول، للدلالة على الفعل الذي اجتمع فيه حرفان من جنس واحد، يقول:" وأَما ما كانت لامهُ مِنْ حروفِ الحَلق وعينهُ معتلةٌ فلا تفتحُ لأَنَّها تكونُ ساكنةً نحو: بَاعَ يَبِيعُ وتَاهَ يتِيهُ وجَاءَ يَجِيءُ وكذلكَ المضاعفُ: نحو: دَعَّ يَدُعُّ وشَحَّ يَشُحُّ"[4]، ولم يكن هذا المصطلح من المصطلحات التي انفرد بها ابن السراج، بل عرف النحويون هذا المصطلح قبله، واستقر في مؤلفاتهم[5].

وينقسم الفعل المعتل إلى العديد من الأقسام أيضا، وذلك بحسب موقع حرف العلة في الفعل وعدد هذه الحروف، نحو: المثال والأجوف والناقص...، ولم تظهر هذه المصطلحات في

---

[1] المصدر السابق 2/ 382.

[2] ابن السراج، الأصول 3/ 377.

[3] المصدر السابق 3/ 132-133.

[4] المصدر السابق 3/ 104.

[5] انظر: سيبويه، الكتاب 2/ 265.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كتاب الأصول لابن السراج، وإنما كان يعبر عنها معتمدًا على الميزان الصرفي، فيشير مثلاً إلى الفعل المثال بمعتل الفاء، فيقول:" نظيرُ ذلكَ مما اعتلت فاؤهُ :وَعَدتهُ أَعِدهُ وَعدًا ولا يجيءُ في هَذا البابِ "يَفْعُلُ" يحذفُ الواوَ في "يَعُدُ" لوقوعِها بينَ ياءٍ وكسرةٍ وتجري باقي حروفِ المضارعةِ عليَها"[1]، ويشير إلى الفعل المعتل الأجوف بقوله:" وأن فعل مما عينه ياء أو واو تقلب عينُه من قولهم: قام وباع"[2].

وأما الفعل الناقص فيعبر عنه ابن السراج بمعتل اللام، يقول:" باب إعراب الفعل المعتل اللام:اعلم: أن إعراب الفعل المعتل الذي لامهُ ياءٌ أو واوٌ أو ألفٌ مخالفٌ للفعل الصحيح"[3]، ويقول أيضا:" فأما المعتل فهو الذي آخره ياء أو واو أو ألف فإن الإعراب يمتنع من الدخول عليه إلا النصب، فإنه يدخل على ما لامه واو أو ياء خاصة دون الألف؛ لأن الألف لا يمكن تحركها، تقول فيما كان معتلًّا من ذوات الواو في الرفع: هو يغزو ويغدو يا هذا، فتسكن الواو، وتقول في النصب: لن يغزو فتحرك الواو، وتسقط في الجزم، فتقول: لم يغز ولم يغد"[4].

وهذه المصطلحات: معتل الفاء، معتل العين... لا تكون واضحة في دلالاتها من غير أن يدرك المتلقي مفهوم الميزان الصرفي، وهذا ما لم يغب عن ابن السراج، فكتاب الأصول كتاب تعليمي في الدرجة الأولى، يقول:" واعلَم: أَنَّ النحويينَ قد جعلوا الفاءَ والعينَ واللامَ أَمثلةً للحروفِ الصحاحِ فيقولونَ: جَمَلٌ وزنهُ: فَعَلٌ وجِمَالٌ :فِعَالٌ وجَميلٌ: فَعِيلٌ وعَجُوزٌ: فَعُولٌ وضَارِبٌ: فَاعِلٌ فيوازنون الأصول بالأصولِ مِنَ الفاءِ والعينِ واللامِ وينطقونَ بالزّوائدِ بأَلفاظِها فإذا قالوا: فاءٌ هذا الحرفُ وواوٌ أَو ياءٌ فإنَّما يعنونَ أن أول حرفَ منه أصلي واوٌ أَو ياءٌ وكذلكَ

---

[1] المصدر السابق 3/ 108.

[2] المصدر السابق 1/ 35.

[3] المصدر السابق2/ 164-165.

[4] المصدر السابق 1/ 48.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إذا قالوا: عينهُ كذَا أَو لامهُ كذَا فإنّما يعنونَ الثاني الأَصلي الذي هُوَ عينٌ والثالثُ الأَصلي الذي هُوَ لامٌ فإذَا تكررَ الحرفُ الأَصلي بعدَ تمامِ الثلاثةِ كرروا اللامَ"[1].

وإذا تمعنا في المصطلحات التي استعملها ابن السراج للدلالة على الأفعال الصحيحة والمعتلة بأنواعها المختلفة، نجدها أنها ما زالت في طور من أطوار النمو، ولم تصل لمرحلة الاكتمال والنضج.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[1] المصدر السابق 3/ 244.

## المبحث السادس

## الفعل المبني للمفعول

يعرف الزمخشري (ت 538) الفعل المبني للمفعول بقوله:" هو ما استغني عن فاعله، فأقيم المفعول مُقامه، وأسند إليه معدولاً عن صيغة (فَعَلَ) إلى ( فُعِلَ )، ويُسمى ما لم يسمّ فاعله"[1].

ويعرف ابن السراج مصطلح (المبني للمفعول) بذكر علامته الشكلية وبعض من سماته التعريفيّة، والتي قرّبت مفهومه دون أن يضع له حدًّا في كتاب الأصول، ومن ذلك مثلا قوله:" فبني الفعل للمفعول على (فُعِلَ) نحو: ضُرِبَ، وأُفعِلَ نحو: أُكرِمَ، وتُفعَلُ نحو: تُضرَبُ، ونُ فعَلُ نحو نُضرَب، فخولف بينه وبين ببناء الفعل الذي بني للفاعل، لئلا يلتبس المفعول بالفاعل"[2]، فنلاحظ أنه يشير إلى التغيير الذي يطرأ على صيغة الفعل في الماضي والمضارع، إذا نُقِل من بناء المعلوم إلى بناء المجهول، لكي لا يلتبس المفعول بالفاعل على حدّ قوله.

وعبّر سيبويه عن الفعل المبني للمجهول بمصطلح (فعل المفعول)، وذلك في قوله: وقد يَتعدّى فعل المفعول فينصب، وذلك قولك: كُسي عبدالله الثوب، وأعطي عبدالله المالَ؛ لأنهما مفعولان تعدى إليهما فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل[3]، ويشير إليه بقوله أيضًا: الفعل الذي شغل بالمفعول، وذلك في قوله:" هاذا باب ما يكون من المصادر مرفوعًا فيرتفع إذا شغلت الفعل به،

---

[1] الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص258-259.

[2] ابن السراج، الأصول 1/ 76-77.

[3] سيبويه، الكتاب 1/ 41-42



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وينتصب ّإذا شغلت الفعل بغيره"[1]، ويمثل لذلك بقوله: سير سيرٌ شديد، وضُرب ضربٌ عنيف، ثم يقول:" وكذلك جميع المصادر ترتفع على أفعالها، إذا لم تشغل الفعل بغيره"[2].

ومصطلح (المبني للمفعول) من اصطلاحات البصريين وعباراتهم، وقد استخدم النحاة هذا اللفظ إلى جانب اصطلاح (المبني للمجهول)، وهذا الأخير لم يأت إلا في مرحلة متأخرة؛ إذ سمي الفعل مبنيًّا للمفعول لأن فاعله غير معلوم (مجهول)، وقد ناب عنه مفعوله لفظًا لا معنى، ولعل الكرماني (505 هـ) أول من مهَّد إلى استعماله بقوله (المبني للمجهول)، أو على صورة ثانية هي: الفعل المسند إلى المجهول[3]، وروّج له القرطبي في تفسيره (671هـ)، قال مثلاً:":( **فَقَدْ رَحِمَهُ**)[4]، ولم يقل رُحِمَ على المجهول"[5].

ويشير ابن السراج إلى هذا الفعل باصطلاح البصريين، يقول:" متى نقلت ( فَعَل) الذي هو للفاعل مبني، إلى( فُعِل) الذي هو **مبني للمفعول** فانقص من المفعولات واحدًا"[6]، غير أن هذا المصطلح كغيره من المصطلحات، لم يكن مستقرًا في الاستعمال تمامًا، إذ يرد في كتاب الأصول على غير صورة، وذلك نحو:

---

[1] المصدر السابق 1/ 229.

[2] المصدر السابق 1/ 229.

[3] انظر:الكرماني، محمود بن حمزة بن نصر،المعروف بتاج القرّاء، اسرار التكرير في القرآن الكريم، دراسة وتحقيق: عبد القادر أحمد عطا، دار الفضيلة- القاهرة، 1979م ، ص 137، وقد وقف الدكتور عبد الفتاح محمد على ما يزيد عن عشرة مصطلحات استخدمها النحاة للدلالة على الفعل المبني للمجهول في مؤلفاتهم ومصنفاتهم، انظر: محمد، عبد الفتاح، الفعل المبني للمجهول (أهميته. مصطلحاته. أغراضه)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 22، العدد: ( 1+2)، 2006م.

[4] سورة الأنعام: الآية 16.

[5] القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن الكريم (تفسير القرطبي)، مطبعة دار الكتب المصرية- القاهرة، 1935م، ط2، 397/6، 10/ 229، 416، 11/ 244، 332، 12/ 103، 299.

[6] ابن السراج، الأصول 1/ 78.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- "الفعل الذي بنيته للمفعول"[1].

- "فعل بُني للمفعول"[2].

ويستخدم ابن السراج مصطلحًا آخر للدلالة على هذا الفعل هو: (ما لم يسمّ فاعله)، إذ يقول:" إذا كان الفعل يتعدّى إلى مفعولين، نحو: أعطيت زيدًا درهمًا، فرددته إلى ما لم يُسمّ فاعله قلت: أُعطي زيد درهما، فقام أحد المفعولين مقام الفاعل، وبقي منصوب واحد"[3]، ومصطلح (ما لم يسمّ فاعله) من اصطلاحات الكوفيين وعباراتهم[4]، يقول الفراء في توجيهه قوله تعالى(( أَيَطْمَعُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَن يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ))[5]،" قال قرأ الناس (أن يدخل) لا يسمّى فاعله"[6]، وقال في موضع آخر:"لأنّ ما لم يسمّ فاعله إذا خلا باسم رفعه"[7]، فالإشارة واضحة إلى الفعل المبني للمفعول باصطلاح ما لم يسمّ فاعله.

ولعل ابن السراج أول من استعمل هذا المصطلح من البصريين استعمالاً علميًّا أصيلاً، إذ يرد بكثرة موازية للمصطلح البصري (المبني للمفعول)[8]، وهو أيضا يدمج في الأصول ما بين المصطلحين: البصري، والكوفي، فيردان على شكل عبارة وصفية مطولة، بقوله:" الفعل الذي

---

1 المصدر السابق 1/ 78.

2 المصدر السابق 1/ 73.

3 ابن السراج، الأصول 1/ 77، وانظر أيضًا: 1/ 76، 1/ 78.

4 انظر: الأنصاري، أحمد، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، المجلس العلمي لرعاية الفنون والآداب– القاهرة، 1964م، ص444،ضيف، شوقي، المدراس النحوية، دار المعارف، ط7، د.ت، ص200، القوزي، المصطلح النحوي البصري، ص 143.

5 سورة المعارج: الآية 38.

6 الفراء، معاني القرآن 3/ 186.

7 المصدر السابق 2/ 210.

8 انظر: عبابنه، تطور المصطلح النحوي البصري، ص34، وانظر: ابن السراج، الأصول 1/ 77، 81، 140، 185.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بني للمفعول الذي لَم يُذكَر مَن فَعَل به"[1]، ولعلّ في هذا الدمج إشارة إلى حالة الترادف مابين المصطلحين.

وبالمقارنة بين المصطلحين، نجد أنهما يحملان المدلول نفسه، فيشيران إلى تغيير في بنية الفعل يصحبه تغير في التركيب الفعلي، فمصطلح (ما لم يسمّ فاعله) "يعني الفعل الذي حُذف فاعله– الذي هو المسند اليه الحقيقي، وأقيم المفعول مقامه في الحركة والإسناد، وما هو في الحقيقة سوى مفعول، وأما المبني للمفعول فالتحليل اللفظي للفظة يقود إلى معناه، إذ إن معنى البناء الإسناد، لأن علاقة البناء هي علاقة إسناد، والفعل إذا تحققت له علاقة الاسناد تكون منه ومن المسند إليه جملة يحسن السكوت عليها لتمام معناها"[2]، ولكن هناك ميزة في مصطلح (ما لم يسمّ فاعله)، وهي دلالته بوضوح على المحذوف المعنوي من الجملة وهو الفاعل، فيكون بهذا أجدر المصطلحين استعمالًا، إذا ما غضضنا الطرف عن سمة الإيجاز في المصطلح الآخر(المبني للمفعول).

ولعله من المفيد أن نذكر أن ابن السراج قد وظّف هذا المصطلح؛ ليعبّر عن (نائب الفاعل)، وذلك بقوله:"المفعول الذي لم يسمّ من فعل به"[3]، والذي يعبّر عنه سيبويه بالعديد من العبارات الوصفية الشارحة، ومن ذلك قوله:" المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل، ولم يتعدّ فعلُه إلى مفعول آخر، والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم

---

[1] ابن السراج، الأصول 2/ 287.

[2] عبابنه، تطور المصطلح النحوي البصري، 36.

[3] ابن السراج، الأصول 1/ 76.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تشغل الفعل بغيره وفرغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل"[1]، ويعبر عنه أيضًا بقوله:" باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول"[2].

ومن الإنصاف الإشارة إلى أن المبرد –شيخ ابن السراج– استخدم مصطلحًا قريبًا من اصطلاحه، وذلك بقوله:" المفعول الذي لم يذكر فاعله"[3]، وظلّ هذا المصطلح دارجًا في الاستعمال في حقل الدراسات اللغوية [4]، إلى أن جاء ابن مالك (672 ه) وأطلق عليه (نائب عن الفاعل)، وذلك بحسب ما أورده أبو حيان (ت 745ه) في حديثه عن عن المفعول الذي لم يُسمّ فاعله، إذ يقول:" واصطلح ابن مالك على أن سمَّى هذا الباب باب النائب عن الفاعل"[5].

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن هذا المصطلح الأخير قد حظي بقبول النحاة المتأخرين وتفضيله لعلتين: إحداهما: أن النائب عن الفاعل يكون مفعولاً أو غيره، والثانية: أن المنصوب في قولك (أعطِيَ زيدٌ دينارًا) يصدق عليه أنه مفعول للفعل الذي لم يسم فاعله، وليس مقصودًا لهم[6].

وإلى جانب هذا يرى الباحث أن هذا المصطلح (نائب الفاعل) توافرت فيه واحدة من أهم شروط المصطلح العلمي، وهي سمة الإيجاز إذا ما قابلته بالمصطلح الآخر(المفعول الذي لم يسمّ فاعله)، مما كفل له الديمومة والاستمرارية حتى وقتنا الحاضر.

---

[1] سيبويه، الكتاب 33/1.

[2] المصدر السابق 1/ 41.

[3] المبرد، المقتضب 3/ 361.

[4] انظر: الزبيدي، الواضح في علم العربية، ص57، وانظر: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق: زهير عازي زاهد، عالم الكتب، 1985م، ط2، 1/ 222، 332، 423، وانظر: الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 4/ 128، القرطبي، تفسير القرطبي3/ 167.

[5] أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب 3/ 1325، وانظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح 1/ 421.

[6] انظر: شرح شذور الذهب، ص89.



© Arabic Digital Library- Yarmouk University

## الفصل الثالث

# المصطلحات الصوتية الصرفية في كتاب الأصول

اهتمّ اللغويون الأوائل بدراسة الظواهر اللغوية منذ وقت مبكر، فرصدوا هذه الظواهر وعللوا وجودها، ومثلوا لها، والباحث في هذا الجزء من الدراسة سيتناول المصطلحات المشتركة مابين الأبواب الصوتية والصرفية في كتاب الأصول، والوقوف على مفاهيمها ومقابلتها بمصطلحات من سبقه من البصريين، وقد قمت بترتيبها على النحو الآتي: الإدغام، الإمالة، الإعلال، الإبدال، القلب، المماثلة (المضارعة والتقريب)، المخالفة (كراهية اجتماع المثلين)، الإسكان، الهمز.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1- **الإدغام:**

يعد الإدغام ضربًا من المماثلة، فالأصوات حين تتجاور يتأثر بعضها ببعض، والإدغام في اللغة من الإدخال، قال الجوهري:"وأدغمت الفرس اللجام، إذا أدخلته في فِيهِ، ومنه إدغام الحروف. يقال أدغمت الحرف وادّغمته، على افتعلته"[1].

والإدغام اصطلاحًا هو:" أن تصل حرفًا ساكنًا بحرف مثله متحرك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيصيران لشدة اتصالهما كحرف واحد، فيرتفع اللسان عنهما رفعةً واحدة شديدة، فيصير الحرف الأول كالمستهلك لا على حقيقة التداخل والإدغام، وذلك نحو: شدّ ومدّ"[2].

وعلى هذا يكون الإدغام في حرفين الأول منهما ساكن والثاني متحرك، فيدخل الحرف الأول في الثاني من غير حركة تفصل بينهما، وفي قول ابن يعيش" لا على حقيقة التداخل والإدغام" إشارة إلى أن المعنى اللغوي للإدغام يخالف معناه الاصطلاحي، فالحرف لا يدخل في الحرف حقيقة[3]، وقد تنبه المبرد إلى هذا أيضًا، وأيقن أن الحرف لا يدخل في الحرف، إذ يقول:" فتأويل قولنا: مدغم، أنه لا حركة تفصل بينهما، بل نعتمد لهما باللسان وحده؛ لأن المخرج واحد ولا فصل، وذلك قولك: قطّعَ وكسّرَ"[4].

---

[1] الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين- بيروت، ط4، 1990م، مادة: (دغم).

[2] ابن يعيش، شرح المفصل 10/ 121.

[3] انظر: المصاروة، جزاء، الإدغام بين الاصطلاح والواقع اللغوي، مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد السادس، 2013م.

[4] المبرد، المقتضب 1/ 197.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومصطلح الإدغام من المصطلحات الناضجة والمستقرة منذ مراحل الدرس الأولى، ولعلّ الخليل بن أحمد الفراهيدي أول من أشار إليه في معجم العين[1]، فقال:" هما راءان أدغت واحدة في الأخرى"[2].

ولم يضع سيبويه تعريفا لمصطلح الإدغام في الكتاب، إلا أنه أشار إلى أن هذه الظاهرة اللغوية تكون بإدخال حرف في آخر، يقول: "والإدغام إنما يدخل فيه الأول في الآخر، والآخر على حاله ويقلب الأول فيدخل في الآخر"[3]، وأشار إلى أن الفائدة منه هو التخلص من الثقل الحاصل في نطق الحرفين المتماثلين، يقول سيبويه:" يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد، ثم يعودا له... وأدغموا لتكون رفعة واحدة، وكان أخف على ألسنتهم"[4]، وقد فصّل الحديث عن هذه الظاهرة اللغوية وخصّص لها العديد من المباحث في الكتاب.

ودرس ابن السراج الإدغام وعرفه بأنه "وصلك حرفًا ساكناً بحرف مثله من موضعه، من غير حركة تفصل بينهما، ولا وقف فيصيران بتداخلهما كحرف واحد، ترفع اللسان عنهما رفعة واحدة، ويشتد الحرف"[5]، فيُلاحظ في هذا التعريف أن ابن السراج يؤمن بفكرة التداخل، إذ يقول في موضع آخر:" حقّ الإدغام أن يُدغم الأول في الثاني وهو أكثر كلام العرب"[6]، وعلى هذا يكون الإدغام عنده إدخال حرف في حرف آخر، بحيث يدخل الحرف الأول في الثاني دون وجود حركة تفصل بينهما، فيصيران بهذا التداخل كالحرف الواحد، وقوله:" ويشتد الحرف" إشارة إلى أن الإدغام مرحلة سابقة للتشديد، إذ يدغم الصوت في غيره فينشأ عن ذلك التشديد.

---

[1] الصيغ، عبد العزيز سعيد، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر- دمشق، 1998م، ص236.

[2] الفراهيدي، العين، 1/ 49، وانظر: 1/ 50.

[3] سيبويه، الكتاب 4/ 104.

[4] المصدر السابق 4/ 417.

[5] ابن السراج، الأصول 3/ 405، وانظر: ابن السراج، الموجز، ص168.

[6] ابن السراج، الأصول 3/ 271.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد خصص ابن السراج مبحثًا مطولاً لدراسة هذه الظاهرة اللغوية في الأصول، عالج فيه إدغام المثلين وإدغام المتقاربين، والإدغام في طرف اللسان والثنايا، وقد قسم الإدغام إلى ضربين[1]:

**الضرب الأول:** إدغام حرف في حرف يتكرر، وهذا النوع من الإدغام يجيء على قسمين:

1- أن يجتمع الحرفان في كلمة واحدة، ومن ذلك مثلاً: الفعل الثلاثي الذي لا زيادة فيه، فجميعه مدغم متى التقى حرفان من موضع واحد متحركان، تحذف الحركة ويدغم أحدهما في الآخر: وذلك نحو: فَرَّ وسُرَّ والأَصلُ: فَرِرَ وَسُرِرَ[2].

2- أن يكون الحرفان من كلمتين منفصلين، وهو نوعان:

الأول: ما يجوز فيه الإدغام: ومن ذلك ما توالت فيه خمسة أحرف متحركة، أدغم الحرف الثالث في الحرف الرابع، نحو: جَعَلَ لَكَ، وفَعَلَ لَبيد، وهذه أحسن حالات الإدغام؛ لأنه ليس في أصل بناء كلام العرب بناءٌ لكلمة على خمسة أحرف متحركة [3].

وأشار ابن السراج إلى أن الإدغام في كل حرفين منفصلين جائز، إلا أن يكون قبل الأول حرف ساكن فلا يجوز الإدغام، لأنه لا يلتقي ساكنان، وذلك نحو قولك: ابنُ نُوح، إلا أن يكون الساكن الذي قبل الأول حرف مدّ، فإن الإدغام يجوز كما في غير الانفصال، كقولك: إنّ المالَ لك، يقول ابن السراج:" البيان ها هنا يزداد حسنا لسكون ما قبله، فإن كان قبله ساكن ليس بحرف مد لم يجز الإدغام، وذلك قولك: ابن نوح، واسم موسى، لا تدغم"[4].

---

[1] انظر: ابن السراج، الأصول 3/ 405.

[2] انظر: المصدر السابق 3/ 405.

[3] المصدر السابق 3/ 410.

[4] ابن السراج، الأصول 3/ 410.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الثاني: ما لا يجوز إدغامه نحو: ولي زيد وعدو وليد، فهذا لا يجوز فيه الإدغام، يقول ابن السراج:" وإذا قلتَ: مررتُ بوليٍّ يزيدَ وعَدوٍّ وليدٍ فإن شِئْتَ أخفيتَ وإنْ شِئتَ بنيتَ ولا يجوزُ الإدغامُ لأنكَ حيثُ أدغمتَ الواوَ في "عَدوٍّ "والياءَ في "وَليٍّ" فرفعتَ لِسَانَكَ رفعةً واحدةً ذهبَ المدُّ وصارتا بمنزلةِ ما يدغمُ مِنْ غيرِ المعتل فالواوُ الأُولى في "عَدوٍّ" بمنزلةِ اللامِ في "دَلْوٍ" والياءُ الأُولى في "وَليٍّ" بمنزلةِ الباءِ في "ظَبيٍ "والدليلُ علَى ذلكَ أَنَهُ يجوزُ في القوافي "ليًّا" معَ قولِكَ: ظَبْيًا و"دوًّا" معَ قولِكَ: غَزْوًا"[1].

**الضرب الثاني:** إدغام حرف في حرف يقاربه:

تناول ابن السراج هذا النوع من الإدغام وفصل القول فيه، وأشار إلى أنه أحسن ما يكون في حروف الفم، وأبعد ما يكون في حروف الحلق، يقول:" اعلم أن أحسن الإدغام أن يكون في حروف الفم، وأبعد ما يكون في حروف الحلق، والبيان في حروف الحلق أحسن"[2].

وأشار ابن السراج إلى هناك حروفا لا تدغم، ولا يدغم فيها، وهي: الهمزة، والألف، والواو، والياء[3]، فالهمزة مثلا إذا استثقلت لم يكن تخفيفها بواسطة الإدغام، "لأن أمرها في الاستثقال التغيير والحذف"[4]، وأما الألف فلا تدغم في غيرها مطلقًا، والواو والياء لا تدغمان فيما يقاربهما لأن فيهما مدًّا ولينًا.

---

[1] ابن السراج، الأصول 3/ 412، وانظر: الموجز، ص 170.

[2] ابن السراج، الموجز ص171، وانظر: ابن السراج، الأصول 3/ 413.

[3] انظر: ابن السراج، الأصول 3/ 428.

[4] سيبويه، الكتاب 446/4.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثم أشار إلى أن هناك حروفًا لا تدغم في مقاربها، ولكن يدغم فيها، وهي: الميم والراء والفاء والشين، فالميم مثلاً لاتدغم في الباء؛ لأنهم يقلبون النون ميمًا في قولهم: العَنْبَر، وأما إدغام الباء في الميم جائز، وذلك نحو: اصْحَبْ مَطَرًا: اصْحَمَّطَرًا[1].

ومما تجدر الإشارة إليه إلى أن النحاة استخدموا مصطلح الإظهار[2] مقابلاً لمصطلح الإدغام، والإظهار لغة من الفعل أظهرَ "الظهر من كل شيء خلاف البطن، قال الفراء: العرب تقول هذا ظهر السماء وهذا بطن السماء لظاهرها الذي تراه"[3].

وقد استخدم الفراهيدي مصطلح (البيان) للدلالة على هذا المفهوم، يقول:" وأما الهمزتان فليس فيهما إدغام في مثل قولك: قرأ أبوك واقرئ أباك، لأنك لا يجوز لك أن تقول قرأ أبوك فتحققهما فتصير كأنك إنما أدغمت ما يجوز فيه البيان لأن المنفصلين يجوز فيهما البيان أبدًا... وكذلك قالته العرب وهو قول الخليل ويونس"[4].

وأما سيبويه فيقابل الإدغام بالبيان حينًا[5] وبالإظهار حينًا آخر[6]، ورادف المبرد بين مصطلحي الإظهار والبيان للدلالة على هذا المفهوم أيضًا[7]، ولم يكن ابن السراج مختلفا عن سابقيه، إذ جاء حديثه عن هذه الظاهرة اللغوية مرادفًا بين المصطلحين كذلك[8].

---

[1] انظر: ابن السراج، الأصول 3/ 428.

[2] استعمل النحاة هذا المصطلح في معنى آخر لا علاقة له بالدرس الصوتي، وذلك في باب الإضمار فجعلوا مقابله الإضهار، انظر: سيبويه، الكتاب 1/ 62.

[3] ابن منظور، لسان العرب: مادة: (ظهر).

[4] سيبويه، الكتاب 4/ 443.

[5] انظر: المصدر السابق، الكتاب 4/ 402، 438، 440، 443.

[6] انظر: المصدر السابق، الكتاب 4/ 445- 446، 471.

[7] انظر: المبرد، المقتضب 1/ 344، 349.

[8] انظر: ابن السراج، الأصول 3/ 269، 418، 419، 423، 426.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولاحقًا شاع عند النحاة مصطلح الإظهار للدلالة على ترك الإدغام، يقول ابن جني مثلاً:" قد علموا أن إدغام الحرف في الحرف أخف عليهم من إظهار الحرفين"[1].

**2-الإمالة:**

تعد الإمالة ضربًا من المماثلة، وقد اهتم اللغويون العرب بهذه الظاهرة اللغوية، فبينوا معناها وغرضها وأسبابها، والإمالة في اللغة مصدر: أمَلتُ الشيء إمَالةً، إذا عدلتُ به إلى الجِهةِ التي هو فيها. ويقال للحائطِ: مال يَميلُ مَيْلاً، أي: زال عن استِوائِهِ، والحاكم في حُكمِه جَارَ وظَلَمَ. ويقال للشيء إذا عَوَجْتَهُ عن استِقامَتِه، صيَّرْتُهُ مَائِلاً، والمَيْلُ: الإنحِناءُ[2].

والإمالة اصطلاحًا هي:" عدول عن الألف عن استوائه وجنوح به إلى الياء، فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخمة وبين مخرج الياء"[3]. فالغرض من الإمالة تقريب الأصوات بعضها من بعض لضرب من التشاكل[4]، كما ذكر ابن الجزري (ت 833ه) أن الفائدة منها هي: "سهولة اللفظ، وذلك أن اللسان يرتفع بالفتح، وينحدر بالإمالة، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع"[5].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر- بيروت، ط2، 2/ 227.

[2] انظر: ابن منظور، لسان العرب: مادة (ميل).

[3] ابن يعيش، شرح المفصل 9/ 54.

[4] انظر: المرجع السابق والصفحة.

[5] ابن الجزري، محمد بن محمد الدمشقي، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضبّاع، دار الكتب العلمية- بيروت 35/2.

وقد تنبه العلماء باكرا إلى هذه الظاهرة اللغوية، إذ جاءت دلالة هذا المصطلح عند الخليل ابن أحمد، وأشار إليها بالإجناح[1]، وذلك بما ورد عن سيبويه، جاء في الكتاب:" فزعم الخليل أن إجناح الألف أخف عليهم، يعني الإمالة"[2].

وتناول سيبويه مباحث الإمالة من غير أن يعرفها صراحة في الكتاب، وأشار إليها بالكسر أيضا[3]، ولعل في هذا الاصطلاح إشارة إلى أن الكسرة أقوى أسباب الإمالة عنده، فبدأ الحديث بها في ذكر أسباب الإمالة، يقول:" وإنما أمالوها، يعني الألف في عابد، وعالم... للكسرة التي بعدها أرادوا أن يقربوها منها"[4]، وقد عرفها المبرد بقوله:" الإمالة: أن تنحو بالألف نحو الياء"[5].

وقد جاء هذا المصطلح ناضجًا ومستقرًا عند ابن السراج، وأفرد بابًا للحديث عن الإمالة في الأصول، وعرفها بقوله:" معنى الإمالة أن تميل الألف نحو الياء والفتحة نحو الكسرة"[6]، وقد تبع النحاة ابن السراج في هذا التعريف لشموليته[7].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] الصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ص254.

[2] سيبويه، الكتاب 3/ 278.

[3] انظر: المصدر السابق 4/ 125.

[4] المصدر السايق 4/ 117.

[5] المبرد، المقتضب 3/ 42.

[6] ابن السراج، الأصول 3/ 160 وما بعدها.

[7] انظر: الزجاجي، الجمل في النحو، ص394، وانظر: ابن جني، اللمع في العربية، ص156، وانظر: المكودي، شرح المكودي على ألفية ابن مالك 2/ 879، وانظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح 2/ 639.

وللإمالة أسباب ذكرها النحويون، واختلفوا في عددها[1]، وهي عند ابن السراج ستة، وهي على النحو الآتي[2]:

1- ما أُميل من أجل الياء نحو: شَيبان، وقَيسُ عَيلان، وغَيلان... فيُلاحظ أنه قدَّم الياء على الكسرة، وهذا دليل على أن الياء أقوى من الكسرة عنده.

2- ما أُميل من أجل كسرة قبله نحو: سِربال، وشِملال ودِرهمان وعِمادا وكِلابا، وقد تكون الكسرة قبل الألف نحو: عَابِد ومَساجِد ومفَاتِيح.

3- ما انقلبت من ياء، يُمال لأنه من ياء، نحو: نَاب ومَال وبَاع.

4- ما شبه بالمنقلب من الياء. كل شيء من بنات الواو والياء كانت عينه مفتوحة، يمال ألفه. أما ما كان من بنات الياء فتمال ألفه لأنها في موضع ياء وبدل منها. وأما بنات الياء فشبهوها بالياء لغلبة الياء على هذه اللام إذا جاوز ثلاثة أحرف.

5- ما يمال لأن الحرف الذي قبل الألف قد يكسر في حال، نحو: خَاف وطَاب وهَاب، لأنهم يقولون في فَعَلتُ: خِفتُ وطِبتُ وهِبتُ.

6- الإمالة للإمالة، يقولون: رأيت عِمادًا فيميلون الألف في النصب لإمالة الألف الأولى.

وقد نبه ابن السراج عن الحالات التي لا يجوز فيها الإمالة منها: ما يمنع الحروف المستعلية، وهي سبعة أحرف: الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف والخاء، إذا كان

---

[1] انظر: ابن جني، اللمع في العربية، ص 157، وانظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب 2/ 535، وانظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح 2/ 640.

[2] انظر: ابن السراج، الأصول 3/ 160 وما بعدها، وانظر: ابن السراج، الموجز، ص139- 140.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حرفٌ منها قبل الألف والألف تليه، وذلك قولك: قَاعدٌ، وغَائبٌ، وخَامدٌ، وصَاعدٌ، وطَائفٌ، وضَامنٌ، وظَالمٌ[1].

ومما لا تُمال ألفه، ألف (فاعِل) من المضاعف و(مُفاعِل) وأشباهها، لأن الحرف قبل الألف مفتوح، والحرف الذي بعد الألف ساكن لا كسرة فيه، نحو: جادّ ومادّ وجوادٌ، لا يميل لأنه فرّ مما يحقق فيه الكسرة"[2].

ومما لا تُمال ألفه حروف المعاني ( حتى، وأما وإلا) ففرقوا بينها وبين الأسماء، فلم يُميلوا (إلا) ففرقوا بينها وبين (ذا)، ولم يُميلوا (ما) لأنها لم تتمكن تمكن (ذا)، ولا تتمّ اسمًا إلا بصلة، فأشبهت الحروف[3].

وقد يتركون الإمالة فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو نحو: قَفَا وعَصَا والقَنَا والقَطَا[4].

وبعد أن بيَّن ابن السراج أسباب الإمالة وموانعها، ذكر أن حكمها الجواز، فقال:" وإن جميع ما يمال ترك إمالته جائز، وليس كلّ من أمال شيئا وافق الآخر فيه العرب، فإذا رأيت عربيا قد أمال شيئا وامتنع منه آخر فلا ترينّ أنه غلط"[5].

---

[1] انظر: ابن السراج، الأصول 3/ 163-164.

[2] انظر: المصدر السابق 3/ 165.

[3] انظر: المصدر السابق 3/ 166.

[4] انظر: المصدر السابق 3/ 165.

[5] انظر: المصدر السابق 3/ 170.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3- الإعلال:

الإعلال في اللغة: مصدر للفِعل المَزِيْد أَعَلَّ، وعَلَّ الرجُل من المرض، وعلَّهُ الله أَيْ أَصَابَهُ بِعِلَّةٍ، والعِلَّةُ المَرَض[1].

وهو في الاصطلاح: تغيير يصيب حروف العلة لتخفيف: الياء والواو والألف[2]. وتناول النحاة والصرفيين مصطلح الإعلال في إطار الإبدال، باعتبار أن الإبدال يشمل إلى جانب أحرف العلة الحروف الصامتة، فالإعلال ما تتعرض له أصوات العلة من تغيرات قد تؤدي إلى حلول بعضها مكان بعض، أو نقل حركته إلى غيره[3]، كأن نقول مثلا: إن باع أصلها (بَيَعَ) فقلبت الياء ألفا، أو كقولنا: إن (صائم) أصلها (صاوم) فقلبت الواو همزة... ألخ.

ويعد سيبويه أول من استعمل هذا المصطلح[4]، وتبعه المبرد في هذه التسمية[5].

وتناول ابن السراج هذه الظاهرة اللغوية في كتاب الأصول، ومثل لها، وفيما يلي نماذج من صور الإعلال التي تناولها ابن السراج:

1- الحذف:

ويطلق هذا النوع على حذف حروف العلة للتخفيف أو للتخلص من التقاء ساكنين؛ كحذف الواو من (يصل) مضارع (وصل) تخفيفا.

---

[1] انظر: ابن منظور، لسان العرب: مادة (علل).

[2] انظر:الأستراباذي، شرح الشافية 3/ 66.

[3] انظر: البب، إبراهيم محمد، الظواهر الصوتية عند سيبويه، مجلة دراسات في اللغو العربية، فصليّة محكمة، العدد: 2، 2010م.

[4] انظر: سيبويه، الكتاب 4/ 339، 358.

[5] انظر: المبرد، المقتضب 2/ 127.



© Arabic Digital Library- Yarmouk University

ومن الأمثلة التي ضربها ابن السراج في الأصول:

تحذف الواو إذا كانت أولا وكانت فاء، نحو: وَعَد يَعِدُ، ويعلل سبب هذا الحذف بقوله:" حذفت الواو لوقوعها بين الياء وكسرة، لأن مضارع فَعَل يفعِلُ فوعدَ فَعَلَ[1].

وذكر ابن السراج أن هذه الواو تحذف من المصادر، يقول:" وتحذف من المصدر، تقول: وَعَدتُ عِدَةً، وهو فِعلَة، والهاء لا بدّ منها، وإذا لم تكن فلا حذف، أعلةا المصدر كفعله"[2].

وذكر أن الواو تثبت ولا تحذف إن كان الماضي مثل وَجِلَ، يقول:" فإن كان الماضي مثل وَجِلَ، جاء المضارع على يَفعِل وتثبت الواو لأنها لم تقع بين ياء وكسرة"[3].

وذكر أن الياء تحذف إذا كانت عينا، يقول:" ومن ذلك قولهم هَينٌ ومَيتٌ يريدون هيِّنٌ، فحذفوا العين وهي متحركة، ومن ذلك كَينُونَةٌ وقَيدُودَةٌ، وإنما هو من قاد يقود، وأصلها فيعلول"[4].

2- التحويل والنقل:

ويكون بتسكين حروف العلة المتحرك بعد نقل حركته إلى الساكن الصحيح قبله، مثل (بَيِيع) أصلها (يَبْيع) فنقلت كسرة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها وهو الياء، فصارت (بَيِيعُ).

ويشير ابن السراج أنه على ضربين: فعلٌ واسمٌ جارٍ على فعل، ومن ذلك مثلا: خِفْتُ أصلها خَوِفتُ فهو على أصله لم يحول من بناء إلى بناء آخر، يقول:" وأَمَّا "خِفْتُ" فالأصلُ: خَوِفْتُ مبنيٌّ على "فَعِلْتُ "والعينُ مكسورةٌ فهذَا لم يحولْ مِنْ بناءٍ إلى بناءٍ وَهوَ على أصلهِ ولكنَّكَ نقلتَ حركةَ العينِ فألقيتَها على الفاءِ ويدلُّكَ علَى أَنَّ خَافَ "فَعِلَ" قولُهم: يَخَافُ ويَخافُ "يَفْعَلُ" كانَ

---

[1] ابن السراج، الأصول 3/ 276.

[2] المصدر السابق 3/ 276، وانظر: الموجز، ص160.

[3] ابن السراج، الأصول 3/ 276.

[4] المصدر السابق 3/ 277.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأَصلُ: يَخْوَفُ فنَقلتَ الحركةَ كما فعلتَ في المَاضي ومستقبلُ" :فَعِلَ" علَى: "يَفْعَلُ" نحو: حَذِرَ يَحْذَرُ وفَرِقَ يَفْرَقُ فَنقلُ الحركةِ مِنْ عينِ "فَعُلْتُ" وفَعِلْتُ كانتا مُحوَّلتينِ أَو أَصْليتينِ إِلى الفاءِ واجبٌ في "فَعُلْتُ" "[1].

وذكر ابن السراج إلى أن الأسماء الجارية على أفعالها تعتل كاعتلال الأفعال، يقول:" فأَمَّا "فَاعِلُ" مِنْ قامَ وبَاعَ فتقولُ: قَائِمٌ وبائِعٌ.قالَ سيبويه: إِنَّ هذهِ الياءَ والواوَ جعلتا هُنا همزتينِ كَما فُعِلَ بهما في: سِقَاء وقَضاءٍ، ويعتلُّ مَفْعولٌ مِنها كما اعتلَ "فَعِلَ" فَتقولُ في: بِيعَ مَبيعٌ وفي هِيبَ: مَهِيبٌ وكانَ الأَصلُ: مبيوعٌ فنقلتِ الحركةُ مِنَ التاءِ إِلى الياءِ فسكنتِ الياءُ والتقى ساكنانِ الياءُ والواوُ.وقالَ الخليلُ: فحذفتْ "واوُ مفعولٍ" وكانتْ أَولى بالحذفِ لأَنَّها زائدةٌ، وكذلكَ: مقولٌ"[2].

4- **الإبدال:**

والإبدال لغة هو جعل شيء مكان شيء آخر، جاء في اللسان:" أبدَل الشيء من الشيء وبدَّله: تَخِذَه منه بدلاً. وأبدلت الشيء بغيره وبدّله الله من الخوف أمنًا. وتبديل الشيء: تغييره وإن لم تأتِ ببدل... والأصل في الإبدال جعل الشيء مكان شيء آخر"[3].

والإبدال اصطلاحًا: جعل حرف مكان حرف غيره[4]، والإبدال في حقيقته تغيير يحدث في الحروف الصحيحة وأحرف العلة، فيكون بذلك أشمل من الإعلال، ولقد تناول العلماء هذه الظاهرة اللغوية منذ وقت مبكر، وأشاروا لها بالعديد من التسميات.

---

[1] المصدر السابق 3/ 278-279.

[2] ابن السراج، الأصول 3/ 282-283.

[3] ابن منظور، لسان العرب: مادة (بدل).

[4] الأستراباذي، شرح الشافية 3/ 197.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد عرَفَ الخليل بن أحمد مصطلح الإبدال[1]، إذ روي عن الرومي أنه قال:" بلغني أن الخليل بن أحمد وهارون- هارون بن موسى- أنهما اجتمعا فقال أحدهما: برِقَ البصر، وقال الآخر: برَقَ البصر، فطلع عليهما أعرابي من بني فزاره فسألاه فقال: لا أقول شيئا مما قلتما، ولكني أقول: بلق البصر، وقد سمعتها باليمن من غير واحد، يعني فتح البصر: يقولون بلق البابُ، إذا فتح، وقرأ أبو السّمال العدوي: فإذا بلق البصر باللام بدلا من الراء"[2]، كما أن الخليل استخدم لفظ العِوض للدلالة على مفهوم الإبدال، فقال:" فأما قوله –همزة بن زرعة- فَمَوان فإنه جعل الواو بدلا من الذاهبة، فإن الذاهبة هي (هاء) و (واو) وهما إلى جنب الفاء ودخلت الميم عِوضا منها"[3].

وقد بين أبو البقاء العكبري أن مصطلح الإبدال أخص من نظيره العِوض، إذ يقول:" موضع البَدل موضع المبدل منه بخلاف العِوض، فإنه في غير موضع المعوَّض منه، فإن قيل: لِمَ فرقوا بين العِوض والبَدل فيما ذكرت؟ البدل في اللغة من جنس المبدل منه يُقام مقامه. والعِوض جزاء الشي وقد يكون من غير جنسه"[4].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] انظر: الزبون، سوزان محمد عقيل، المصطلح اللغوي بين اللغويين والقرّاء، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت- المفرق، 2004/ 2005، ص53.

[2] الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخاني- القاهرة، ط3، 1999م، ص188.

[3] الفراهيدي العين 1/ 51.

[4] أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، ط1، 1995م، 2/ 284.

واستخدم سيبويه هذا المصطلح وعقدا بابًا أسماه: هذا باب حروف البدل[1]، واستخدم هذه المصطلح ومشتقاته كثيرا في الكتاب[2]، كما أنه وظف العديد من الألفاظ للدلالة على هذه المفهوم أيضا، نحو: القلب[3]، التقريب[4] والمضارعة[5]، وهذا ما وجدته عند المبرد أيضا[6].

ولم يكن هذا المصطلح أحسن حالاً عند ابن السراج، إذ استخدم إلى جانب مصطلح البدل العديد من الألفاظ للدلالة على هذا المفهوم، فاستخدم مصطلح القلب بمعنى الإبدال، فيقول:" ومِنَ العربِ مَنْ يكرهُ الياءَ معَ الواوِ فيقلبُ الواوَ فيقولُ: يَاجَلٌ وهيَ لغةٌ معروفةٌ وقومٌ مِنَ العرب يكسرونَ الياءَ فيقولونَ: هو يِيجَلُ فيكسرونَ الياءَ فتنقلبُ الواوُ ياءً وليسَ ذلكَ بالمعروفِ"[7].

واستخدم ابن السراج أيضا مصطلح العِوض في سياق البدل، فقال:" وتقولُ في قَولِ مَنْ قالَ "يُهْرِيقُ" فأسكنَ الهاءَ وجعلَها عوضًا مِنْ ذَهابِ الحركةِ"[8]، ويقول أيضا:" وقَالوا في "أَيْنُقٍ" إنَّ أَصلَها "أَنْوَقٌ" فاستثقلوا الضمةَ في الواوِ فحذفتِ الواوُ وعوضتِ الياء"[9]، ويقول أيضا:" وتقولُ في مثلِ عَنْكَبُوتٍ مِنْ "بِعْتُ" وقُلْتُ :قَوْلُوتٌ وبَيْعَوُتٌ فإذا جمعتَ قلتَ: بياعِعٌ وقَوَالٌ وإن عوضتَ قلتَ: بَيَاعيعُ وقَوَاليلُ، ولَمْ تدغم قبلَ العوضِ لأَنَّهُ ملحق ببناتِ الأربعةِ ولَم يعرضْ فيهِ ما يهمز مِنْ أَجلهِ فذهبَ الإِدغامُ لذلكَ"[10].

---

[1] انظر: الكتاب 4/ 237.

[2] انظر: المصدر السابق 4/ 238، 239، 480، 483.

[3] انظر: المصدر السابق 4/ 479-480.

[4] انظر: المصدر السابق 4/ 478، 479.

[5] انظر: المصدر السابق 477.

[6] انظر: المبرد، المقتضب 1/ 199، 249، 251.

[7] ابن السراج، الأصول 3/ 255.

[8] ابن السراج، الأصول 3/ 334.

[9] ابن السراج، الموجز، ص 149، وانظر الأصول 3/ 337.

[10] ابن السراج، الأصول 3/ 367.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومما تقدم نستطيع القول أن النحاة المتقدمين استخدموا غير مصطلح للدلالة على البدل، وهذا لا يعني تشتت المصطلح عندهم، إذ إنهم تخيروا أكثر الألفاظ انسجامها مع مفهومه، وقاموا بتوظيفها لتفسير الكثير من التغيرات اللفظية.

وذكر ابن السراج أن الإبدال يكون لغير الإدغام في أحد عشر حرفًا، منها ثمانية من حروف الزوائد، وهي: الهمزة والألف والياء والواو والميم والهاء والنون، وثلاثة من غيرهن، وهي الدال والطاء والجيم[1]، ثم فصّل الحديث عن كل واحد من هذه الحروف، فأشار مثلاً إلى أن الهمزة تبدل مما يلي[2]:

من الياء إذا كانت لامًا في قَضاء وسقاء، يقول: كان الأصل: قَضَاي وسِقاي، لأنه من قضيتُ وسقيتُ.

وتبدل من الواو إذا كانت الواو عيناً مضمومة أدورٍ وأنورٍ

وتبدل من الألف المنقلبة إذا وقعت بعد ألف، وذلك: فاعل إذا اعتل فَعِل منه، نحو: قَام فهو قائِم، وبَاع فهو بائِع، وكان أصل قام قَوُمُ وباع بَيَع، فأبدلت الياء والواو ألفين.

تبدل كذلك من الألف الزائدة إذا وقعت بعد الألف، نحو: رسالة إذا جمعت قلت: رسائل، لأن الألف وقعت بعد ألف فهمزت.

---

[1] المصدر السابق 3/ 244.

[2] انظر: المصدر السابق 3/ 244-246.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## 5- القلب

القلب في اللغة" تحويل الشيء عن وجهه... وقَلَب الشيء وقلَّبه حوَّله ظهرًا لبطن... وكلام مقلوب، وقد قَلَبْتهُ فانْقَلَب، وقَلَّبْتُه فَتَقَلَّب"[1].

وهو في الاصطلاح: تقديم بعض أصوات الكلمة عن بعض مثل: جذب: جبذ، ويئس: أيس، وأشار أبو حيان إلى أن المتقدمين من النحاة استخدموا مصطلح القلب، وأشاروا به إلى مفهومين: الأول: تصيير حروف العلة إلى حرف علة آخر، والثاني: تصيير حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير[2]، ويذكر السيوطي أن القلب الصحيح عند البصريين مثل شاكي السلاح وشائك، وجرف هارٍ وهائر، أما ما يسميه الكوفيون القلب نحو جذب وجبذ، فليس بقلب عند البصريين، وإنما هما لغتان[3].

وقد تفطن اللغوين العرب إلى هذه الظاهرة اللغوية منذ مراحل الدرس الأولى، وأول من أشار إليها الخليل بن أحمد في كتاب العين، فقال": ضَفَعَ الإنسان يَضفَعُ ضَفْعا إذا جَعَس. وفَضَعَ أيضا لغتان مثل: جذب وجبذ مقلوبا"[4].

وقد ورد هذا المصطلح عند سيبويه، فقال:" ومثل هذا القلب طَأَمَنَ واطمَأَن. فإنما حَمَل هذه الأشياء على القلب حيث كان معناها معنى ما لا يطّرد ذلك فيه"[5].

---

[1] ابن منظور، لسان العرب: مادة(قلب).

[2] انظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب 1/ 334.

[3] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها 1/ 481.

[4] الفراهيدي، العين 1/ 282.

[5] سيبويه، الكتاب 4/ 381، وانظر: 4/ 367، 377/4.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد استقر هذا المصطلح عند ابن السراج في مباحث بناء تأصيل الألفاظ واشتقاقها، يقول مثلا:" وأَصلُ "قِليعٌ" قُلُوعٌ وقُلُوعٌ مقلوبٌ مِنْ فُعُولٍ. وقَالوا في "أَيْنُقٍ" إنَّ أَصلَها "أَنْوَقٌ" فاستثقلوا الضمةَ في الواوِ فحذفتِ الواوُ وعوضتِ الياء فيقولونَ إذا سئلوا عَنْ وزنِها أَنَّها "أَفْعُلٌ" واللفظ على هذا التأويلِ هو"أَيْقُلٌ" ولقائلٍ أَنْ يقولَ: إنَّهم قلَبوا فَصارَ "أَونقاً" ثُمَّ أَبدلوا مِنَ الواوِ ياءً والياءُ قَدْ تبدلُ مِنَ الواوِ لغيرِ علةٍ استخفافًا فَعَلى هَذا القول يكونُ وزنُ أَينُقٍ أَعفُل"[1]

ومن هذه الكلمات (أشياء) التي أجهدتْ عقول العلماء، وذهبوا فيها مذاهب شتى، وذلك أنها وردت غير مصروفة في قوله تعالى: ((**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُ**)) [2]، وبما أن القاعدة النحوية لا تمنع هذه الكلمة من الصرف، فحاولوا إخضاع بنيتها الصرفية إلى معايير القاعدة النحوية[3].

ويذهب ابن السراج مذهب الخليل وسيبويه في أنه لا قلب فيما كان من باب جذب وجبذ لأن كلاهما أصل، يقول:" وأَمَّا "جَذَبْتُ" وجَبَذْتُ ونحوهُ فليسَ بمقلوبٍ كُلُّ واحدٍ على حدتهِ لأَنَّ الفِعلَ يتصرفُ فيهما"[4].

وتجدر الإشارة إلى أن المحدثين استخدموا هذا اللفظ بالصيغة المركبة (القلب المكاني) وذلك تميزًا لهذا النوع من القلب من أنواع القلب الأخرى، كالقلب الإعلالي والقلب الإبدالي.

---

[1] ابن السراج، الأصول 3/ 337، وانظر: 3/ 296- 297، 298، 336.

[2] سورة المائدة: الآية 101.

[3] انظر: ابن السراج، الأصول 3/ 298، 337، وانظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة: 118) 2/ 298 وما بعدها، وانظر في هذه المسألة أيضًا: ابن منظور، لسان العرب، مادة (شيأ).

[4] ابن السراج، الأصول 3/ 298، وانظر: سيبويه، الكتاب 3/ 381.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## 6- المماثلة (المضارعة):

المماثلة تأثر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض، وميل الحروف إلى الاتفاق في مخارجها وصفاتها نزوعًا إلى الانسجام الصوتي، واقتصادًا في الجهد الذي يبذله المتكلم[1]، والمماثلة في اللغة من" مثله كما يقال شبْهه وشَبَهه...، وأما المماثلة فلا تكون إلا في المتفقين، تقول: نحوه كنحوه، وفقهه كفقهه...، ومِثل ومَثل، شِبه وشَبه بمعنى واحد"[2].

وقد أسهب سيبويه في الحديث عن هذا القانون الصوتي في باب (الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا)، وأشار إليه بالمضارعة[3]، والمعروف أن المضارعة والمماثلة يؤديان معنى واحدًا.

ولم يبتعد ابن السراج عن ما جاء به سيبويه، إذ أشار إلى المماثلة بالمضارعة أيضًا، وعقد بابًا في الأصول تحت عنوان:" الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه، والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف، وليس من موضعه"[4]، فتناول في القسم الأول الصاد والشين والجيم إذا تلتها الدال ألحق بها نوع من التماثل في الصفة دون المخرج، فالصاد والشين يلحقهما الجهر، والجيم تلحقها الرخاوة[5]، فـ"الصاد الساكنة إذا كان بعدها الدال نحو: مَصْدر وأصْدر، والتَّصْدير، فما لم يمكن أن يُعلَّ، ضارعوا بها أشبه الحروف بالدال من موضعه، وهي

---

[1] انظر: عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط1، 1983م، ص22.

[2] ابن منظور، لسان العرب، مادة (مثل).

[3] انظر: سيبويه، الكتاب 4/ 448.

[4] ابن السراج، الأصول 3/ 429.

[5] انظر: يوسف، الجهود اللغوية لابن السراج ، ص207.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الزاي"[1]" ومن أمثلة ذلك قولك في التَّصْدير: التَّزدير، وفي الفَصْد: الفزْد وفي أصْدرت: أزْدرت، وإن تحركت الصاد لم تبدل لأنه وقع حركة تفصل بين الحرفين[2].

ثم انتقل ابن السراج للحديث عن القسم الثاني من هذا الباب وهو الحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه، أي ليس من مخرج الصاد والسين والزاي، فيقول:" وأما الحرف الذي ليس من موضعه فالشين، وذلك أَشْدَقُ فتضارع بها الزاي، والبيان أكثر، وهذا عربي كثير، والجيم أيضا، يقولون في الأجدر: أشدر، ولا يجوز أن يجعلها زايا خالصة ولا الشين لأنهما ليست من مخرجهما، وقد قالوا اجدمعوا في اجتمعوا، واجدرؤوا، يريدون اجترؤوا"[3].

فتكون المضارعة عند ابن السراج والنحاة عمومًا تقريب صوت من صوت آخر، فيكون مشابهًا له في الصفة أو في المخرج، مما يؤدي إلى تحقيق الانسجام الصوتي في الألفاظ والاقتصاد في الجهد المبذول أثناء النطق.

**7- المخالفة (كراهية اجتماع المثلين):**

المخالفة عكس المماثلة، وتتم بإجراء مخالفة بين الأصوات المتماثلة في الكلمة تخلصًا من الثقل أو التكلف في النطق، والاقتصاد في بذل الجهد[4]، ويكون ذلك بأحد أصوات اللين الطويلة،

---

[1] ابن السراج، الأصول 3/ 429.

[2] انظر: المصدر السابق 3/ 429، وانظر: سيبويه، الكتاب 4/ 477.

[3] ابن السراج، الأصول 3/ 430.

[4] انظر: العبيدي، رشيد عبد الرحمن، معجم الصوتيات، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، جمهورية العراق، 2007م، ص 169.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أو بصوت من الأصوات المائعة، وهي اللام والميم والنون والراء[1]، والمخالفة كما قال فندريس: هي " أن يعمل المتكلم حركة نطقية مرة واحدة، وكان من حقها أن تعمل مرتين"[2].

وقد عالج المتقدمون هذه الظاهرة الصوتية تحت مسمى كراهية التضعيف، أو كراهية اجتماع المتماثلين، وأشار المبرد إلى أن القصد من هذه الظاهرة هو التخفيف في الجهد المبذول، فيقول:" اعلم أن التضعيف مستثقل، وإن رفع اللسان عنه مرة واحدة ثم العودة إليه، ليس كرفع اللسان عنه وعن الحرف الذي من مخرجه ولا فصل بينهما"[3]. ولأجل هذا أبدلوا هذا الحرف المضعف بصائت طويل؛ لما تمتاز به الصوائت من سهولة في النطق.

وأشار ابن السراج في باب النسب إلى أن العرب تستثقل اجتماع المتماثلات في السلسلة الكلامية الواحدة، فيعدلون عليها بما يتلاءم وطبيعة اللغة وميلها إلى الاختزال في الجهد الذي يبذله المتكلم، يقول:" فإنْ نسبتَ شيئًا مِنَ الأسماءِ إلى واحدٍ مِنْ هذهِ زدتَ في آخرِه ياءيْنِ الأولَى منهما ساكنةٌ مدغمةٌ في الأُخرى وكسرتَ لَها ما قبلَها هَذا أَصلُ النسبِ، إلا أَنْ تخرجَ الكلمةُ إلى ما يستثقلونَ من اجتماعِ الكسراتِ والياءاتِ وحروفِ العللِ وقَد عدلتِ العربُ أسماءً عن أَلفاظِها في النسبِ وغيرتْها وأَخذت سَماعًا منهم فتلكَ تقالُ كما قَالوها. ولا يقاسُ علَيها"[4].

وقد تناول سيبويه هذا القانون الصوتي في العديد من المواضع، ومن ذالك ما جاء في باب (باب ما شذّ فأبدل مكان اللام لكراهية التضعيف وليس بمطرد) يقول:" وذلك قولك تسرَّيتُ

---

[1] رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، ص37.

[2] فندريس، جوزيف، اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية- مصر، 1950م، ص94.

[3] المبرد، المقتضب 1/ 246.

[4] ابن السراج، الأصول 3/ 63.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتظنَّيتُ وتقصّيتُ من القصَّة وأملَّيتُ"[1]، فتضنَّيتُ أصلها تظنَّنتُ، وقد حدثت المخالفة الصوتية فأبدلت النون بالياء.

وجاء حديث ابن السراج عن هذا القانون الصوتي في العديد من المواضع كذلك، ولم يبتعد عن ما استقر عند سابقيه، واستخدم مسمياتهم بالمفهوم نفسه[2]، ومن ذلك ما جاء في باب: ذِكرُ تكررِ هذهِ الحروفِ المعتلةِ واجتماعِ بعضِها معَ بعضٍ، يقول:" الياءُ مكررة: إذَا اجتمعتِ الياءانِ فلا تخلوانِ مِنْ أن تكونا متحركتينِ أَو إحداهما متحركةٌ والأُخرى ساكنةٌ فإن كانتا متحركتينِ وهُما عينٌ ولامٌ أُعلتِ اللامُ دونَ العينِ ولَم يجزْ أَن تُعلا جميعًا"[3]، وهذا ما حدث في كلمة حيوان التي أصلها حييان، إذ يقول:" وتقولُ في "فَعَلانٍ" مِنْ حَييتُ حَيَيانٌ لا تدغمُ وإنَّما قالتِ العربُ: الحَيَوانُ فصيروا الآخرةَ واوًا لأَنَّهم استثقلوا الياءين وكانَ هذَا البابُ مِما لا يدغمُ فَحولوا الآخرةَ واوًا لئلا يختلفَ الحرفانِ.قالَ: وتقولُ في "فَعْلانٍ" مِنْ حَييتْ: حَيَوانٌ فتبدلُ الآخرةَ واوًا لمَا انضمَّ ما قبلَها.قالَ: وتقولُ في "فُعْلانٍ وَفُعَلانَ": حُيْيَانٌ وحُيَيَانٌ ولا تقلبُ الأُولى واوًا وإنْ كانَ ما قبلَها مضمومًا لأَنَّها في موضعِ العينِ[4].

فصعوبة نطق صوتيين متماثلين لهما نفس المخرج اقتضى ابدال أحدهما بصوت آخر لتسهيل النطق، والأمثلة على مثل هذا كثيرة في كتاب الأصول[5].

وأشار ابن السراج إلى أحد ضروب المخالفة وهو حذف أحد المقطعين المتتاليين المتماثلين، وذلك في باب (ما كان شاذا: ممّا خففوا على ألسنتهم وليس بمطرد)، يقول:" ومِنَ

---

[1] سيبويه، الكتاب 4/ 424، وانظر: 4/ 403، 404.

[2] انظر: ابن السراج، الأصول 3/ 259، 372، 385.

[3] ابن السراج، الأصول 3/ 311-312.

[4] المصدر السابق 3/ 362.

[5] انظر: المصدر السابق 3/ 258.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشاذِّ قولُهم في بني العنبر وبني الحارث: بلحرثُ وبِلعنبرُ فحذفتِ النونُ وكذلكَ يفعلونَ بكُلِّ قبيلةٍ تظهرُ فيها لاَم المعرفةِ فإذَا لم تظهرِ اللامُ فَلا يكونُ ذلكَ لأَنَّها لمّا كانتْ مِمّا كَثُرَ في كلامِهم وكانتِ اللامُ والنونُ قريبتي المَخارجِ حذفوها وشبهوها "بِمَسْتُ" لأَنَّهما حرفانِ متقاربانِ"[1]. فاجتماع النون واللام، وهما حرفان متقاربان من حيث المخرج، أدى إلى حذف الأول منهما تخفيفاً، فنقول في مثل بني الحرث: بلحرث.

**8- الإسكان:**

الإسكان من المصطلحات التي تداولها اللغويون منذ مرحلة مبكرة، وهو في اللغة:" السكون ضد الحركة. سكَن الشيء يسكن سُكونا إذا ذهبت حركته، وأسكنه هو وسكنَّه تسكينا"[2].

ويجمع العلماء على أن الإسكان مسلك أصيل في بنية العربية، والقصد منه التخفيف، فالتسكين هو حذف الحركة وإحلال السكون محلها[3]، لكون الكلمة تكون مستثقلة في النطق بتوالى المتحركات، وقد ظهر هذا المفهوم عند الخليل، وأشار إليه بمصطلح التخفيف، فيقول:" والعُنُق معروف يخفف ويثقل ويؤنث"[4].

وظهر هذا المفهوم عند سيبويه وأشار له بمصطلح الإسكان، ونسب توظيفه إلى بكر بن وائل وأناس من تميم[5]، يقول:" وأما ما توالت فيه الفتحتان فإنهم لا يسكنون منه، لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر كما أن الألف أخف من الواو والياء"[6]، فيشير إلى أن الإسكان

---

[1] المصدر السابق 3/ 433.

[2] ابن منظور، لسان العرب، مادة (سكن).

[3] انظر: عفيفي، أحمد، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 1996م، ص 224.

[4] الفراهيدي، العين 1/ 168.

[5] انظر: سيبويه، الكتاب 4/ 113.

[6] المصدر السابق 4/ 114.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وسيلة للتخفيف، وأن الإسكان جارٍ في المضموم والمكسور دون المفتوح، ولسيبويه بابٌ خاصٌ سمَّاهُ:" بابُ ما يسكن استخفافًا، وهو فى الأصل متحرك"[1].

وورد هذا المصطلح في أصول ابن السراج، وأفرد بابًا تحت عنوان: (ما يسكن استخفافا في الاسم والفعل)، وذكر فيه حالات من التسكين، ومنها: " فَخِذٍ: فَخْذٌ وفي كَبِدٍ: كَبْدٌ وعَضِدٍ: عَضْدٌ وكَرُمَ كَرْمَ وعَلِمَ عَلْمَ إِنَّما يفعلونَ هَذا بما كانَ مكسورًا أو مضمومًا وهي لغةُ بكر بن وائلٍ وأُناس من تميم وقالوا: في مَثَل: لم يُحرمْ مَنْ فُصْدَ لَهُ أَي: فُصدَ لَهُ بِعيرٌ يعني: فَصَدَ البَعير للضيفِ وقالوا في عُصِرَ عَصْرٌ وإِذَا تتابعتِ الضمتانِ أيضًا خَفَفُوا يقولونَ في الرُّسُلِ: رُسْلٌ وعُنُقٍ عُنْق وكذلكَ الكسرتان وقالوا في إِبِلٍ: إِبْلٌ ولا يسكنون ما توالت فيهِ الفتحتانِ نحو: جَمَلٍ"[2]، فيشر هذا الكلام إلى أن العرب كانوا يسكنون مضموم ومكسور العين طلبًا للخفة كما في فَخِذٍ عُنُقٍ، ولا يسكنون ما توالت فيه فتحتان نحو: جَمَل لخفة الفتحة[3].

وقد رفض ابن السراج جواز الإسكان في الشعر، إذ يقول ابن السراج :"وأما إسكان الاستثقال فنحو ما حكوا في شعر امرئ القيس في قوله:

فاليومَ أَشْرَبْ غيرَ مُستَحقبٍ  إِثْمًا مِنَ اللهِ ولا وَاغلِ[4]

كان الأصل : أشربُ فأسكن الباء كما تسكنها في عَضُدٍ ، فتقول : عَضْدٌ للاستثـــقال ، فشبـــه

---

[1] سيبويه، الكتاب 4/ 113.

[2] ابن السراج، الأصول 3/ 158.

[3] انظر: سيبويه، الكتاب 4/ 37، وانظر: المبرد، المقتضب 1/ 117.

[4] امرؤ القيس، حُنْدُج بن حجر، ديولن امرئ القيس، تحقيق: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية بيروت، ط5، 2004م، ص134.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنفصل والإعراب بما هو من نفس الكلمة وهذا عندي غير جائز لذهاب علم الإعراب"[1]، غير أن ابن السراج لم ينكر ما ورد عند سيبويه من الشعر ونسبه على الضرورة.

وإلى جانب هذا المصطلح استخدم ابن السراج مصطلح (التخفيف) ويقصد به الإسكان، ويقابله مصطلح (التثقيل) ويقصد به التحريك، فيقول مثلا:" فَأَمَّا "فُعْلٌ" فإنَّ الواوَ تسكنُ لإجتماعِ الضمتينِ والواوِ وذلكَ قولُهم: عَوَانٌ وعُونٌ ونَوَارٌ ونُورٌ وقَوولٌ: قُولٌ وألزموا هَذَا الإسكانَ إذْ كانوا يسكنونَ "رُسْلٌ" ولم يكن لأَدْؤُرٍ وقَؤُولٍ مثالٌ مِنْ غيرِ المعتلِّ يُسكنُ فيُشبه هَذَا بِهِ ويجوزُ تثقيلُ فَعْلٌ في الشعرِ وفُعْلٌ في بنَاتِ الياءِ بمنزلةِ غيرِ المعتلِ نحو: غَيُورٍ وغُيُرٍ ودَجَاجٍ بُيُضٍ ومَنْ قالَ: رُسْلٌ قالَ: بِيْضٌ"[2].

وبقي العلماء يرادفون بين مصطلحي الإسكان والتخفيف حتى فترة متأخرة نسبيّا، يقول ابن جني مثلا:" ومنه إسكانهم نحو: رُسْلٍ، وعَجُزٍ... واستمرار ذلك في المضموم والمكسور، دون المفتوح، أول دليل – يفصلهم بين الفتحة وأختها- على ذوقهم الحركات، واستثقالهم بعضها واستخفافهم الآخر"[3].

**9- الهمز:**

الهمز في اللغة: هو الغمز، والضغط والشدّة والدفع الضرب والغض، وغير ذلك[4]، وقد تستعمل كلمة (النبر) بمعنى (الهمز)، قال ابن منظور:" النبر في الكلام الهمز، والنبر مصدر نبر الحرف ينبره نبرا: همزه... والنبر عند العرب ارتفاع الصوت"[5].

---

[1] ابن السراج، الأصول 2/ 364 ، 365

[2] المصدر السابق 3/ 254، وانظر: 3/ 328.

[3] ابن جني، الخصائص 1/ 75.

[4] انظر: ابن منظور، لسان العرب: مادة (همز).

[5] المصدر السابق السابق، مادة (نبر).



© Arabic Digital Library Yarmouk University

والهمزة هي الصوت الشديد المجهور الذي يخرج من أقصى الحلق، فهي مهتوتة مضغوطة[1]، ولأجل هذا فإن العرب غيرته لثقله، وتصرفت فيه ما لم تتصرف بغيره من الأحرف، فأتت به على سبعة أوجه مستعملة في القرآن والكلام[2]، ويمكن تلخيص الأحوال التي تعتري الهمزة في حالتين اثنتين، هما[3]:

1- التحقيق: وذلك بإخراج الهمزة بكل صفاتها من مخرجها من أقصى الحلق حيث وقعت في الكلمة، مفردة كانت أو جاورتها همزة أخرة

2- التسهيل: وله عند القراء معنيان: الأول: مطلق التغيير، فيشمل الحذف والإبدال والتسهيل بين بين، والثاني: هو التسهيل بين بين

وقد ظهر مفهوم الهمز في وقت مبكر، فقد جاء في الحديث الشريف أن رجلًا قال للنبي – صلى الله عليه وسلم– :" يا نبيء الله، فقال: لا تنبر باسمي، أي لا تهمز"[4].

وظهر مصطلح الهمز في كتاب سيبويه، وعلل سبب تخفيف الهمزة قائلاً:" واعلم أن الهمزة إنما فَعَلَ بها هذا من لم يخففها؛ لأنه بَعُد مخرجها، ولأنها نبرة في الصدر تُخرَج بإجهاد، وهي أبعد الحروف مخرجا، فثَقُل عليه ذلك، لأنه عالتهوّع"[5]، فالنطق بالهمزة يتطلب مجهودًا، واللغة تميل نحو السهولة واليسر عند النطق، فتحاول التخلص من الأصوات العسيرة، واستبدالها بأصوات أخرى لا تتطلب جهدا عضليا كبيرا.

---

[1] انظر: الفراهيدي، العين 1/ 52.

[2] انظر: ابن أبي طالب، مكي، الرعاية، تحقيق: أحمد حسن فريحات، دار عمّار، 1996م، ط3، ص95.

[3] انظر: حمدان، أكرم علي، الهمز بين القراء والنحاة، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الشرعية) لندن، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، 2005م.

[4] ابن منظور، لسان العرب، مادة: (نبر).

[5] سيبويه، الكتاب 3/ 548.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وظهر مصطلح الهمز ناضجًا ومستقرًا في كتاب الأصول، وقد أشار ابن السراج إلى أن له كتابًا خاصًا بالهمز، إذ يقول:" وأما الهمز فقد ذكرنا حكمها إذا تكررت في كتاب الهمز"[1]، وأفرد له بابًا في الأصول أسماه:" ذكر الهمز وتخفيفه"، ذكر فيه ضوابط تحقيق الهمزة وتخفيفها عند العرب، قال مثلا:" الهمزة لا تخلو من أن تكون ساكنة أو متحركة فالساكنة لها ثلاث جهات، إما أن يكون قبلها فتحة أو كسرة أو ضمة، فإن كان قبلها فتحة أبدلت ألفا، وذلك في رأس: راس، وفي يأس ياس..."[2].

وأشار ابن السراج إلى مقصد النحاة بقولهم: (همزة بينَ بينَ)، ووضحه بقوله:" ومعنى قول النحويين (بينَ بينَ) أن تجعل الهمزة في اللفظ بين الحرف الذي منه حركتها وبين الهمزة بأن تلينها، فإن كانت مفتوحة جُعلت بين الألف والهمزة، إن كانت مضمومة جُعلت بين الواو والهمزة، وإن كانت مكسورة جُعلت بين الياء والهمزة"[3]، فحين تخفف الهمزة يكون لها صوت مختلس ينطق بين الهمزة وصوت الحركة، كصوت الالف والواو والياء، ففي نحو: سأل بالهمز، تنطق سال بين الهمز والألف في حال التخفيف، فهي لا تلغى كليا، وإنما يكون لها أثر في النطق، ولذلك يمكن وصفها بأنها همزة مختلسة، ولذلك يصدق عليها وصف النحاة ( بينَ بينَ)[4].

وذهب ابن السراج مذهب سيبويه إلى أنه ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا سواء أكانت من كلمة واحدة أم من كلمتين، فيقول في باب الهمزتين إذا التقتا:" وذلك على

---

[1] ابن السراج، الأصول 2/ 314.

[2] المصدر السابق 2/ 398.

[3] المصدر السابق 2/ 398.

[4] انظر: العبيدي، معجم الصوتيات، ص 213.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ضربين: فضرب يكونان فيه في كلمة واحدة، وضرب في كلمتين منفصلتين ,اعلم: أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بُدٌّ من إبدال الآخرةِ ولا تخفف"[1].

أما في الهمزتين من كلمتين إذا التقتا، فإنه يرى أن أهل التحقيق يخففون إحداهما، وأن أهل الحجاز يخففون الهمزتين، لأنه لو لم يكن إلا واحدة لخففت[2].

وقد جاء في كتاب الأصول كما في الكتاب لسيبويه تقسيم العرب من حيث النطق بالهمزة إلى قسمين: أهل التخفيف وأهل التحقيق[3]، وأشار مكي إلى أنه يتعين على أهل التحقيق ألا يتعسفوا في نطق الهمزتين المحققتين، فقال:" فإن كان القارئ يحقق الهمزتين في ذلك كله، حققهما في لين ورفق"[4].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] ابن السراج، الأصول 2/ 403، وانظر: سيبويه، الكتاب 3/ 552.

[2] انظر: ابن السراج، الأصول 2/ 404-405، وانظر: سيبويه، الكتاب 3/ 548- 549- 550

[3] انظر: ابن السراج، الأصول 2/ 404، 405.

[4] مكي، الرعاية، ص149.

## الخاتمة:

أتيت على نهاية دراستي الموسومة بـــ:(المصطلح الصرفي في كتاب الأصول في النحو لابن السراج: دراسة وتحليل)، وقد حاولت فيها أن أدرس المصطلح الصرفي عند ابن السراج، وأن أكشف النقاب عن خصائصه، ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، وأتاح لي عملي المتواضع هذا الوقوف على جملة من النتائج أجملها على النحو الآتي:

1-حرص ابن السراج على أن يكون للمتعلم والمبتدئ حظّ وافر في كتابه، وكان هذا واضحًا جليًّا في تعريفه لمصطلحات كتاب الأصول، ومحاولة تقريبها وتيسيرها على المتعلمين، ومن ذلك تعريفه لمصطلحات الصفة المشبهة باسم الفاعل، وافعل التفضيل، والفعل، معتل الفاء... وغيرها الكثير.

2-تنقسم البنية التركيبية للمصطلح الصرفي في كتاب الأصول لابن السراج قسمين:

- مصطلحات مطولة شارحة، كانت على الأغلب موروثة من كتب السابقين لابن السراج، وغالبًا ما تظهر هذه المصطلحات في بداية الأبواب والفصول، لغايات تعليمية هدفها الشرح والتقريب للمتعلمين، إلا أن ابن السراج غالبًا كان يختصرها؛ في حال اطمئنانه لاستقرار مفاهيمها، لتكون أكثر مرونة مع سياق الكلام، وخير مثال على ذلك مصطلح (اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل)، فيختصره ابن السراج إما بالمصطلح الناضج(اسم الفاعل)، وإما برديفه البسيط (الفاعل).

- مصطلحات موجزة بسيطة، يسهل تداولها، سواء كانت باللفظ المفرد، نحو: المصدر، المبهم، الضمير، المكني....، أم مركبة نحو: اسم المكان، الفعل المضارع، الفعل الماضي...

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3- لم يكن ابن السراج ناقلاً لاصطلاحات سابقيه وعباراتهم فقط، وإنما ساهم في تهذيب بعضها، وتقريب بعضها الآخر بما يتوافق وشروط المصطلح العلمي، وذلك نحو: الصفة المشبّهة باسم الفاعل، أفعل التفضيل... ، كما أنه كان سابقًا إلى إطلاق العديد من المصطلحات التي ما زال بعضها مستخدما إلى يومنا الحاضر، نحو: المفعول المطلق.

4- لم تسلم المصطلحات الصرفية في كتاب الأصول من التداخل والتعدد في دلالاتها، سواء باستخدام أكثر من مصطلح للدلالة على المفهوم الواحد، نحو: (المصدر، الحدث، العمل، الفعل)، أم باستخدام المصطلح الواحد للدلالة على أكثر من مفهوم، نحو: المصدر، والموضع، والمفرد القلب....، إلا أن هذا لا ينفي وجود مصطلحات صرفية ناضجة ومستقرة في دلالتها على مفاهيمها، وما زالت مستخدمة في سياقات التنظير اللغوي حتى وقتنا الحاضر.

5- ينوّع ابن السراج في صور المصطلح الواحد، فجمع التكسير مثلاً يرد عنده على العديد من الألفاظ والعبارات، نحو: (التكسير)، و(الجمع المكسّر)، و(جمع يجوز تكسيره)، دون أن يكون لها أي إضافة إلى مفهوم المصطلح أو المساهمة في توضيحة، فجميع هذه المصطلحات تشير إلى سمة مفهومية واحدة، وهذا بطبيعة الحال يعود إلى عدم استقرار هذه المصطلحات في هذه المرحلة المبكرة من عمر الدراسات اللغوية.

6- تنقسم المفاهيم المصطلحية في كتاب الأصول قسمين:

- الحدّ المنطقي، ولا نقصد هنا أن ابن السراج كان يعنى بوضع الحدود، إلا أنه حرص في عديد من الأحيان في تعريف مصطلحاته بذكر الجنس والفصول المميزة، ومن ذلك مثلا تعريفه، اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل، والاسم الممدود، واسم الآلة، والتصغير، والنسبة وغيرها،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إلا أنه غالبًا ما كان يغفل عن ذكر جنس قريب في هذه الحدود مركزًا على الفصول التي غالبًا ما كان ينقصها شيء من الإحتراز أيضًا، فالحدّ في هذه الفترة الزمنية لم يكن غاية في ذاته.

– الشرح والتفصيل دون تحديد المصطلح وتعريفه منطقيًّا في كثير من المواضع، إذ يبدأ بشرح مصطلحاته، وتفصيل أحكامها، والوقوف على سماتها التعريفية، دون أن يضع لها حدًّا منطقيًّا في كلامه، فهو على سبيل المثال يعرّف (المثنى) بقوله: إذا ثنيت الاسم المزفوع لحقته ألف ونون، فقلت: المسلمان والصالحان. وتلحقه في النصب والخفض ياء ونون، وما قبل الياء مفتوح ليستوي الجر والنصب.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

# المصادر والمراجع


الأثري، محمد. (1991). نظرات فاحصة في قواعد رسم الكتابة العربية وضوابط اللغة، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1.

الأخفش، سعيد. (1990). معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.

الأردَبيلي، جمال الدين. (1990). شرح الأنموذج في النحو للزمخشري، حققه وعلق عليه: حسني عبد الجليل يوسف، دار الكتب المصرية، القاهرة.

الأزهري، خالد. (2000). شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية– بيروت، ط1.

الأستراباذي، رضي الدين. (1982). شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية– بيروت.

الأستراباذي، رضي الدين. (1996). شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قازيونس– بنغازي، ط1.

الأعشى، ميمون. (1983). ديوان الأعشى، شرح وتعليق: محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط7.

امرؤ القيس، حُنْدُج. (2004). ديوان امرئ القيس، تحقيق: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية بيروت، ط5.

الأنصاري، أحمد. ( 1964). أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، المجلس العلمي لرعاية الفنون والآداب، القاهرة.


© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الببْ، إبراهيم محمد. (2010). *الظواهر الصوتية عند سيبويه، مجلة دراسات في اللغو العربية*، فصليّة محكمة، العدد: 2.

أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن. (1985). نزهة الألباء في طبيقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مطبعة المنار، الأردن، ط2.

أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن. (1997). أسرار العربية، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن. (1998). الإنصاف في مسائل الخلاف، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1.

البغدادي، عبد القادر. (1997). خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخاني، القاهرة، ط4.

أبو البقاء العكبري. (1995). اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، ط1.

الجرجاني، عبد القاهر. (1982). المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان. منشورات وزارة الثقافة والاعلام. الجمهورية العراقية. دار الرشيد للنشر.

ابن الجزري، محمد، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضبّاع، دار الكتب العلمية- بيروت. د.ت .

الجوهري، إسماعيل. (1990). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين- بيروت، ط4.

ابن جني، أبو الفتح. (1998). اللمع في العربية، تحقيق: سميح مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للتوزيع والنشر- بيروت،ط2، د.ت.

الجهيني، عبد العزيز. (1997).آراء ابن السراج غير البصرية في كتاب الاصول، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة ام القرى.

الجوهري، إسماعيل بن حماد. (1994) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين- بيروت، ط4.

الحديثي، خديجة، (1965). الأبنية الصرفية في كتاب سيبويه. منشورات مكتبة النهضة. بغداد. ط1.

الحريري، القاسم. (1991). شرح مُلحَة الإعراب، تحقيق: فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد- الأردن، ط1.

حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف- مصر،ط3، د.ت.

ابن أبي الربيع، عبيد الله. ( 1986). البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عيّاد بن عبد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1.

حمدان، أكرم. (2005). الهمز بين القراء والنحاة، مجلة مجلة الجامعة الإسلامي( سلسة الدراسات الشرعية) لندن، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني.

الحموي، ياقوت. (1993). معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1.

الحيادرة، مصطفى. (2003). من قضايا المصطلح اللغوي، عالم الكتب الحديث، الأردن- اربد.

أبو حيان الأندلسي، محمد. (1998).ارتشاف الضرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مطبعة الميداني، القاهرة، ط1.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الحيدرة اليمني، علي. (2004). كشف المشكل في النحو، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

ابن خلّكان، شمس الدين. (1968). وفيات الأعيان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

الذنيبات، عبدالله. (2009). المصدر الميمي في القرآن الكريم (دراسة صرفية دلالية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الاردن.

الزبون، سوزان. (2004/ 2005) المصطلح اللغوي بين اللغويين والقرّاء، رسالة ماجستير، غير منشور، جامعة آل البيت، المفرق، الرسائل العلمية.

الزبيدي، محمد. (1984). طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبرهيم، دار المعارف، مصر، ط2.

الزبيدي، محمد. (2011). الواضح في علم العربية، تحقيق عبد الكريم خليفة، دار جليس الزمان، عمان، ط2.

الزجاجي، عبد الرحمن. (1979). الإيضاح في علل النحو، تحقيق: الدكتور مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط3.

الزجاجي، عبد الرحمن. (1984). الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، دار الأمل- إربد- الأردن، ط1.

الزجاجي، عبد الرحمن. (1993). مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخاني- القاهرة، ط3.

الزمخشري، محمود. المفصل في علم العربية، دار الجبل- بيروت،ط2، د.ت.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

السامرائي، إبراهيم. (1978). المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط1.

السامرائي، إبراهيم. (1983). الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط3.

ابن السراج، محمد. (1996). الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3.

ابن السراج، محمد. (1965). الموجز في النحو، تحقيق: مصطفى الشويمي، وابن سالم دامرجي، نشر بإشراف بلاشير– بيروت.

سيبويه، عمرو. (1988). الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.

السيرافي، الحسن. (1955). أخبار النحويين البصريين، تحقيق: طه محمد الزيتي و محمد عبد المنعم خفاجي، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1.

السيوطي، جلال الدين (2008). تُحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، تحقيق: حسن الملخ وسهى نعجة، عالم الكتب الحديث– إربد، جدارا للكتاب العالمي– عمان، ط2.

السيوط، جلال الدين. (1986). المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد جاد المولى وآخرون، منشورات المكتبة العصرية– بيروت.

السيوطي، جلال الدين. (1979) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر– بيروت، ط2.

الشلوبيني، علي. (1980). التوطئة، تحقيق: يوسف أحمد المطوّع، دار الكتب– مصر، ط2.

الصفدي، صلاح الدين. (2000). الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرنأووط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي– لبنان، ط1.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الصَّميري، عبدالله. (1982). التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى عليٌّ الدين، جامعة أم القرى- السعودية، ط1.

الصيغ، عبد العزيز. (1998). المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر- دمشق.

ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف القاهرة، ط7، د.ت.

عبابنه، يحيى. (2006). تطور المصطلح النحوي البصري: من سيبويه إلى الزمخشري، جدارا للكتاب العالمي-عمان، ط1.

عبادة، محمد. (2011). معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، مكتبة الآداب- ميدان الأوبرا-القاهرة ، ط1.

عبد التواب، رمضان. (1983). التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط1.

العبيدي، رشيد. (2007). معجم الصوتيات، مركز البحوث والدراسات الإسلامية- جمهورية العراق.

ابن عصفور الإشبيلي، علي. (1998). شرح جمل الزجاجي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

ابن عصفور الإشبيلي، علي. (1998). المقرب ومعه المثل المقرب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

عفيفي، أحمد. ( 1996). ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدار المصرية اللبنانية، ط1.

العيني، بدر الدين. (2007). شرح المراح في التصريف، تحقيق عبد الستّار جواد، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع- القاهرة، ط1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفاخري، صالح. (1996). تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، عصمى للنشر والتوزيع- القاهرة.

ابن فارس. (1979). مقايس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والتوزيع، بيروت.

الفارسي، أبو علي. (1969). الإيضاح العضدي، تحقيق: د. حسن الشاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف- القاهرة، ط1.

الفارسي، الحسن. (2007). الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق: الشيخ أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1.

الفاكهي، عبد الله. (1993). شرح كتاب الحدود النحوية، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبَة- القاهرة، ط2.

الفراء، يحيى. (1983). معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط3.

الفراهيدي، العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال- بيروت، د.ت.

فندريس، جوزيف. (1950). اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية- مصر.

قباوة، فخر الدين. (1988). تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت، ط2.

القرطبي، محمد. (1935). الجامع لأحكام القرآن الكريم (تفسير القرطبي)، مطبعة دار الكتب المصرية- القاهرة، ط2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القرقز، آلاء. (2010). المصطلح الصرفي في كتاب سيويه: دراسة تحليلية في البنية والمفهوم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.

القفطي. (1986). إنباه الرواة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1.

القوزي، عوض. (1981). المصطلح النحوي البصري، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، الناشر: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الرياض، ط1.

ابن أبي طالب، مكي. (1996). الرعاية، تحقيق: أحمد حسن فريحات، دار عمّار، ط3.

الكرماني، محمود. (1979).المعروف بتاج القرّاء، أسرار التكرير في القرآن الكريم، دراسة وتحقيق: عبد القادر أحمد عطا، دار الفضيلة–القاهرة.

اللبدي، محمد. (1985). معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1.

ابن مالك، جمال الدين (2006). متن ألفية ابن مالك، ضبطها وعلق عليها: عبد اللطيف بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع– الكويت، ط1.

ابن مالك، جمال الدين. (1967). تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر– مصر.

المبرد، محمد. (1994). المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ط3.

محسب، محيي الدين. (2001). نقل المصطلح اللساني في مطلع القرن العشرين، دار الهدى للنشر والتوزيع.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

محمد، عبد الفتاح. (2006). الفعل المبني للمجهول (أهميته. مصطلحاته. أغراضه)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 22، العدد: ( 1+2).

المخزومي، مهدي. (1986). في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2.

مصاروة، جزاء. (2013) الإدغام بين الاصطلاح والواقع اللغوي، مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد السادس.

مطهري، صفية. (2003). الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

المعيني، محمود. (1981). الصيغ الإفرادية العربية: نشأتها وتطورها، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة.

المكودي، عبد الرحمن. (1993). شرح المكودي على الفية ابن مالك، تحقيق: فاطمة الراجحي، جامعة الكويت، الكويت.

المنصور، وسمّة. (1984). أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، مطبوعات جامعة الكويت- الكويت، ط1.

ابن منظور، جمال الدين. (1996). لسان العرب، تحقيق: أمين محمد عبد الوهاب و محمد صادق عبيدي، دار إحياء التراث العربي- بيروت.

ابن المؤدب، محمد. (2004). دقائق التصريف، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النابغة الجدعي، قيس. (1998). ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه وشرحه: واضح الصّمد، دار صادر، بيروت، ط1.

النابغة الذبياني، زياد. (1991). ديوان نابغة الذبياني، شرح وتعليق حنا نَصر الحتّي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1.

النحاس، أحمد. (1985). إعراب القرآن، تحقيق: زهير عازي زاهد، عالم الكتب، ط2.

ابن نديم، محمد. (1978). الفهرست، دار المعرفة، بيروت.

أبو نصر الفارابي، محمد. (1990). كتاب الحروف، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق- بيروت، ط2.

ابن هشام الأنصاري، جلال الدين. (2001). شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد أبو الفضل عاشور. دار إحياء التراث العربي. بيروت- لبنان. ط1.

ابن ولّاد، أبو العباس التميمي. (1900). كتاب المقصور والممدود، تحقيق: بولس برونله ( paul bronnle)، مطبعة ليدن، لندن.

يعقوب، إميل. (1993). معجم الأوزان الصرفية. عالم الكتب- بيروت. ط1.

ابن يعيش، موفق الدين ، شرح المفصل، عالم الكتب- بيروت، د.ت.

يوسف، مجدي. (2000). الجهود اللغوية لابن السراج: دراسة تحليلية، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## Abstract

**Shboul, omar khaled,The Morphological Terminology of Ibn Al sarraj in his Book Al usul Fee Al nahw: Study and Analysis, yarmouk university Faculty of Arts, Supervisor: Rslan bani yaseen**

This study includes morphological terms of the book of Usul fee al nahw for Ibn Al-Sarraj who died in 316 H. It is considered one of the most important books so far as it was characterized with the scope of scientific content and the ease of wording.

I followed historical descriptive approach in this study, so I extracted terminological morphological content in the book of Usul, and I compared it with what existed in the foregoing Basryeens in order to determine the extent of the contribution of Ibn Al- Sarraj in its stability, whether in terms of its structure, or in terms of terminological concepts.

I divided the study into preface, three chapters and a conclusion, in preface I talked briefly about the scientific content and organization in the book of Usul, followed by three study chapters, these chapter classified as follows:

Chapter One: The nouns and its morphological terms in the book of Usul
Chapter II: Verbs and its morphological terms in the book of Usul
Chapter III: Morphological and phonetic terms the book of Usul

Then I finished the research with a conclusion including the most important results that I reached through the research chapters and their elements..


© Arabic Digital Library-Yarmouk University